الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية

الموضوع:

آليات التّحليل النّحوي عند المبرّد في كتابه المُقتضب

من إعداد:
الطالبة زناقي فاطمة الزّهراء
الطالب بوزرواطة خثير

إشراف:
الأستاذ بوعافية الجيلالي

لجنة المناقشة		
أ.الدكتور	عبد الجليل مرتاض	رئيسا
الدكتورة	بن حدو وهيبة	ممتحنا
الدكتور	بوعافية الجيلالي	مشرفا مقررا

العام الجامعي : 1441-1442هـ /2020-2021م

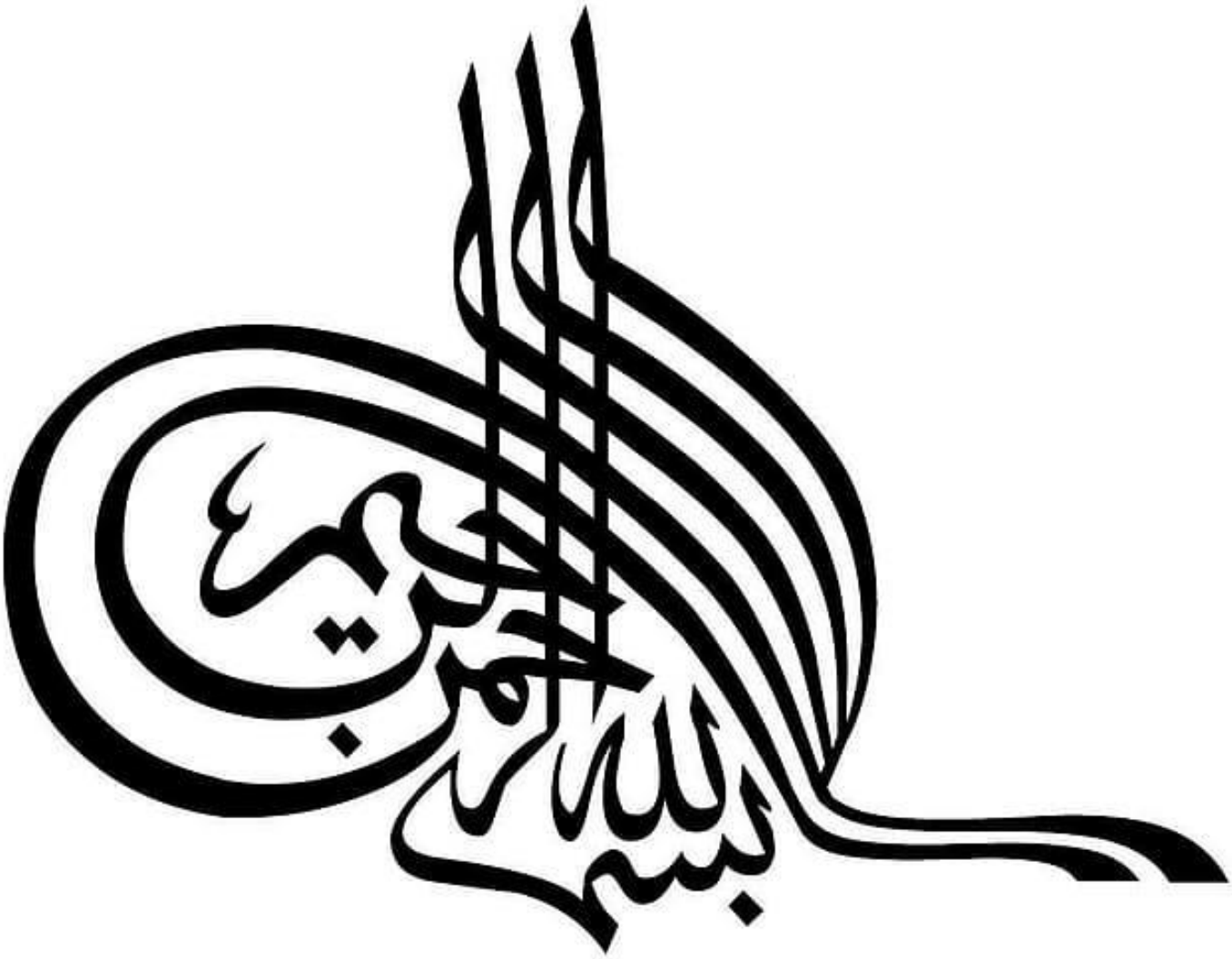
بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ
وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى
ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾

[سورة الروم الآية 22]

شكر وتقدير

﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

الحمد لله ربّ العالمين.. حمدا لشكره أداء.. ولحقه قضاء.. ولمزيده رجاء..

ولفضله نماء.. ولثوابه عطاء..

وصل اللّهم وسلّم وبارك على حبيبنا ونبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطّاهرين والتّابعين لهم بالإحسان إلى يوم الدّين.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد شكر وتقدير لأستاذنا الفاضل الدّكتور "بوعافية الجيلالي"، الذي تحمّل أعباء الإشراف على هذا العمل توجيهًا ودعمًا، ونسأل الله أن يبارك فيه ويُجازيه في الدّارين.

كما نتقدّم بخالص الشّكر لأعضاء لجنة المناقشة الّذين تشرّفنا لانتسابنا طلّابًا لهم، ولتفضّلهم مراجعة هذه الدّراسة استدراكًا لنقصها.

وبكلّ أوجه التّقدير وسمات الاحترام، نشكر كل أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي بجامعة أبي بكر بلقايد.

ونشكر كلّ من ساندنا وساعدنا في هذا العمل، ولو بكلمة طيّبة.

لهم منا جميعا وافر الشكر وعظيم الامتنان.

إهداء

إلى من قال فيهما الله جلّ جلاله بعد بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقّها، إلى أمّي نور عيني حفظها الله وأدامها لنا.

وإلى من لم أشبع من جواره إلى روح أبي في برزخها رحمه الله.

إلى زوجي وأولادي محمّد وفراح وريان.

إلى من حبهم في الروح متصل، والعقل بالتفكير فيهم منشغل

إلى الإخوة والأخوات وكل أفراد العائلة الحبيبة.

وإلى كافة الأهل والأقارب.

زناقي فاطمة الزهراء

إهداء

إلى من قال فيهما الله جلّ جلاله بعد بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من حملتني وهنًا على وهن، إلى أمي حفظها الله وأدامها لنا.

إلى أبي حفظه الله ورعاه.

إلى من حبّهم في الرّوح متّصل، والعقل بالتّفكير فيهم منشغل

إلى الإخوة والأخوات وكل أفراد العائلة الحبيبة.

وإلى كافة الأهل والأقارب.

بوزرواطة خثير

مقدمة

مقدّمة:

الحمد لله والصّلاة والسّلام على خير الخلق أجمعين؛ سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

فاللّسان العربي أشرف الألسن، وزاده الله عزّة بأن خاطب نبيّه صلّى الله عليه وسلّم به، لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢﴾، فنزول القرآن الكريم به أحدث تحوّلاً حضاريًا وفكريًا في حياة العربي، فصارت الأمّة الإسلاميّة أشرف الأمم وأفصحها، ومع توسّع الفتوحات الإسلامية ودخول الأعاجم إلى الإسلام أدّى ذلك إلى اختلاط الألسن؛ فتسرّب اللّحن للّسان العربي، ومسّ حتّى آيات الذِّكر الحكيم.

فكان لزامًا على أئمّة اللّغة أن يُدافعوا عن كتاب الله، ويصونوا هذه اللّغة، فغاصوا في أعماقها واضعين علم النّحو؛ الّذي يعدّ دعامة العلوم العربيّة ومحورها، فإليه ينتهي علم الصّرف، ومنه تنطلق البلاغة، وهو كسائر العلوم له شقٌّ نظري قوامه التّقعيد والتّنظير، وشقٌّ تطبيقي له آلياته في التّحليل.

واشتدّ التنافس بين جهابذة اللّغة وعلمائها لخدمة كتاب الله واللّغة العربيّة، فأدّى ذلك إلى إثراء المكتبة العربيّة بالمؤلّفات الّتي قعّدت لهذا العلم، وأشهر هؤلاء العلماء أبو الأسود الدُّؤلي، والخليل، وسيبويه والكسائي والمبرِّد وابن جنّي وابن فارس وغيرهم، من الّذين تركوا بصمتهم في علوم اللّغة العربيّة.

فالمبرِّد أحد جهابذة النّحو والأدب، وله مؤَلّفٌ ضخمٌ في النّحو هو "المُقتضب"؛ شمل مستويات اللّغة كلّها نحوًا وصرفًا ودلالة وصوتًا، تنظيرًا وتطبيقًا.

على هذا الأساس اخترنا أبوابًا من مؤلّفه لتحليلها محاولين الكشف عن الآليات الّتي وظّفها المبرِّد في تحليله النّحوي، بالاستعانة بتوجيهات أستاذنا المشرف جزاه الله عنّا كلّ خير، فوسمنا بحثنا "بآليات التّحليل النّحوي عند المبرِّد في كتابه المُقتضب".

والذي دفعنا لاختيار هذا الموضوع، كون كتاب المقتضب ثاني كتاب في النّحو بعد الكتاب لسيبويه، ورغم كلِّ ما يتضمّنه من زخمٍ معرفيٍّ وثراءٍ علميٍّ لم يلق الاهتمام لدى النّحاة وطلبة اللُّغة على خلاف بقيّة الكتب، إذ لا نجد له إلاّ ثلاثة شروحات؛ شرحان منهما لم يصلا إلينا لأبي الحسن الرّمّاني وابن الباذش، وشرح وصل إلينا لسعيد بن سعيد الفارقي، وكان متعلِّقًا ببعض مسائل المقتضب فقط، وقد سمّاه" تفسير المسائل المشكّلة في أوّل المقتضب"، كما انصبّت الدّراسات حول المبرِّد على الجانب البلاغي والأدبي من خلال كتابه الكامل والفاضل، وأهملوا جانبه النّحوي في مؤلّفه المقتضب.

إضافة إلى أنّ التّحليل النّحوي مصطلح حديث، لكنّه من الناحية العملية التطبيقية قديم قدم النحو العربي.

واعتمدنا في هذه الدّراسة على النّسخة المحقّقة من قِبل الأستاذ "عبد الخالق عضيمة"، والّذي حاولنا من خلاله الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هي الآليات الّتي وظَّفها المبرِّد في تحليله النّحوي أثناء تنظيره للنّحو في مؤلّفه المقتضب؟ وانطلاقًا من هذه الإشكالية تتولّد عدّة تساؤلات منها: ما مفهوم التحليل النّحوي؟ وما الفرق بين التّحليل النّحوي والنّحو؟ وما الفرق بين الإعراب والتّحليل النّحوي؟ وما الآليات الّتي اعتمدها النّحاة في تنظيرهم لعلم النّحو؟

وللإجابة عن هذه التّساؤلات شرعنا في التّنقيب عن المصادر والمراجع الّتي لها علاقة بهذا الموضوع، وتنوّعت بين مؤلّفات قديمة وحديثة، فمن القديم الكتاب لسيبويه، وسر صناعة الإعراب لابن جنّي، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، وتفسير المسائل المشكِّلة في أوّل المقتضب لسعيد الفارقي، وأمّا الحديثة فمنها كتاب البلاغة لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرِّد لرمضان عبد التّواب، والتّحليل النّحوي-أصوله وأدلّته-لفخر الدّين قباوة، ونظرية التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين لحسن سعيد الملخ.

ولتحقيق الأهداف الّتي ترمي إليها هذه الدِّراسة اعتمدنا بعض المناهج هي: المنهج التّاريخي من خلال التعريف بسيرة المبرِّد وحياته، وتتبُّع تطوُّر استعمال بعض المصطلحات النّحوية، والمنهج الاستقرائي من خلال فحص مضامين بعض الأبواب النحوية، إضافة إلى المنهج الوصفي التّحليلي المعتمد في وصف الظّواهر النّحوية وتحليلها في المقتضب.

وارتأيْنا أن يقوم بحثنا على مقدّمة ومدخل وفصلين وخاتمة، فكان المدخل خطوة نفتح به الباب لترجمة المبرِّد ووصف كتابه. وجاء الفصل الأوّل ليتكفّل بالحديث عن آليات التّحليل النّحوي في شقِّه النّظري؛ حيث بدأنا بمبحث ضُبِطت فيه المفاهيم الرّئيسة؛ كمفهوم النّحو والتّحليل النّحوي ومفهوم الآلية، ثمّ المبحث الثّاني الموسوم "بالفرق بين التّحليل النّحوي والإعراب" وقفنا فيه على التّطور الذي عرفه مصطلح الإعراب، للخلوص إلى الفرق بينهما، ثمّ جاء المبحث الثّالث موسومًا "بآليات التّحليل النّحوي" وقد تمّ فيه بيان الآليات المعتمدة في كتب النّحو القديمة، مع التّعريف بها، وبيان تطبيقاتها في كتب النّحو، وهذا آخر مبحث في الفصل الأوّل.

ثمّ يليه الفصل الثّاني الموسوم "بآليات التّحليل النّحوي في المقتضب" من خلال تحليل بعض أبوابه وبيان الآليات التحليلية المعتمدة فيه، وجاء موزّعًا على ثلاثة مباحث؛ المبحث الأوّل خصِّص لباب الأسماء، حُلّلت فيه بعض الأبواب الخاصة بالأسماء لاستخلاص الآليات المعتمدة في التّقعيد لها، مع مناقشتها بالرّجوع إلى كتب المتقدِّمين والمتأخِّرين ممّن تعرّضوا لتلك المسائل، أمّا المبحث الثّاني خُصِّص للأفعال من خلال تحليل أبوابٍ اختصّت بالأفعال، وختمنا هذا الفصل بباب الحروف؛ أوردنا فيه أبوابًا من حروف المعاني ودلالاتها، هذا لنحُطَّ الرِّحال بخاتمة تضمّنت أهم النّتائج المتوصّل إليها.

وأمّا الدّراسات السّابقة لهذا الموضوع فلم نعثُر على دراسة تطرّقت لمسألة التّحليل عند المبرِّد، لكن فيه دراسة حول التّعليل بصفة عامّة للباحثة سلوى ادريس الموسوم بالتّعليل النّحوي عند المبرِّد من خلال كتابه المقتضب، وفيه بعض الدِّراسات الحديثة الّتي استنطقت هذا التّحليل عند علماء

آخرين منها: التّحليل النّحوي عند الأنباري والتّبريزي في شرح المفضليات لمحمّد حمود بن ناصر العزري، التّحليل النّحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام لنورة الجهيني، ومنهج التّحليل النّحوي عند فخر الدّين قباوة من خلال كتابه التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، لكرموش محمّد خير الدّين.

وقد اجتهدنا في إنجاز هذا البحث، وحاولنا إخراجه على أحسن وجه، فما كان فيه من خير وصواب فمن فضل الله وتوفيقه، ثمّ بفضل الأستاذ المشرِف الدّكتور "بوعافية الجيلالي" الذي لم نلق منه إلاّ الخير في نصائحه وتوجيهاته السّديدة، سائلين المولى عزَّ وجلَّ أن يحفظه ويرعاه ليبقى ذخرًا للنّاهلين من بحور العربيّة، وإن كان فيه نقص أو خلل فمن أنفُسِنا.

كما نتقدّم بالشّكر الجزيل والتّقدير الكبير إلى أعضاء اللّجنة الموقّرة الّتي تفضّلت بمناقشة هذا البحث، وتقديم الملاحظات والنّصائح.

ونسأل الله السّداد والتّوفيق

يوم: 1-جوان-2021م بتلمسان .

المدخل

أوّلا: ترجمة المبرّد

1-اسمه ونسبه:

اختلفت كتب التّراجم في معظم تفاصيل حياة المبرِّد، إذ نجدها تتّفق في اسمه وكنيته أمّا باقي التّفاصيل فتباينت من ترجمة إلى أخرى، فيقول ابن خلّكان هو: «أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير [1]بن حسّان [2]بن سليمان[3]، بن سعد بن عبد اللّه بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال عوف بن أسلم، وهو ثُمالة بن أحجن بن كعب بن حارث بن كعب بن عبد اللّه بن مالك بن نصر بن الأسد بن الغوث، وقال ابن الكلبي: عوف بن أسلم هو ثُمالة، والأسد هو لثمالي الأزدي البصري المعروف بالمبرّد النحوي[4]».

وقيل إنَّه ادّعى أنَّه من ثمالة وليس يُعزى إليها، وقد هجا نفسه على لسانه لتصحيح نسبه بأبيات منها:

سألنا عن ثُمالة كُلَّ حيٍّ فقال القائلون: ومن ثُماله!

فقلت: محمّد بن يزيد منهم فقالو: زدتنا بهم جهالة.[5]

---

[1]-ورد «بن عميرة» في أنباه الرّواة على انباه النّحاة، القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406هـ، 1976أ، ج3، ص241.

[2]- «بن غسّان» في معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرّومي، تحقيق إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993أ، ص2678.

[3]- «بن سُليم» في طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر الزّبيدي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، (د ت)، ص101.
- «بن سلم» في الفهرست، لابن النّديم، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ص87.

[4]- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ابن خلّكان (أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر)، تحقيق احسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج4، ص313-314.

[5]-أنباه الرّواة على أنباه النحاة، القفطي، ج3، ص 253.

كما تداولت بعض التَّراجم أنَّ المبرِّد «كان من السّورجيين-* بالبصرة ممَّن يكسَح الأرضِين، وكان يقال له حيَّان السُّرجي وانتمى إلى اليمن، ولذلك تزوَّج المبرِّد ابنة الحفصيِّ المغنيّ والحفصي شريف من اليمنية[1]».

2-كنيته ولقبه:

يتَّفق المؤرِّخون على أنَّه تكنّى "بأبي العباس"، ولُقِّب بالمبرِّد لكنّهم اختلفوا في سبب تلقيبه بذلك، واختلفوا في الرَّاء في حدِّ ذاتها، فمنهم من رجّح الفتح على الكسر، ورأى أنّ من كسرها أراد تشويه اسمه فقط، وبعضهم رأى بأنّه لقِّب بكلا اللّقبين، أي المبرَّد بفتح الرّاء، والمبرِّد بكسرها.

وابن خلّكان في وفيات الأعيان يذكر بأنَّ المبرّد سُئل عن سبب تلقيبه بهذا اللّقب فقال: «كان سبب ذلك أنَّ صاحب الشُّرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة، فكرهت الذّهاب إليه، فدخلت إلى أبي حاتم السّجستاني، فجاء رسول الوالي يطلُبني، فقال لي أبو حاتم: أُدخل في هذا، يعني غلاف مزمَّلة فارغا، فدخلت فيه وغطى رأسه ثم خرج إلى الرّسول، وقال: هو ليس عندي، فقال: أُخبرت أنَّه دخل إليك، فقال: أُدخل الدّار وفتِّشها، فدخل فطاف كلّ موضع في الدّار ولم يفطن لغلاف المزمَّلَة*، ثمَّ خرج، فجعل أبو حاتم يُصفِّق وينادي على المزمَّلَة: المبرَّد المبرَّد! وتسامع النَّاس بذلك، فلهجوا به».[2]

وقيل: «لُقّب بالمبرِّد لأنّه لمّا صنَّف المازني (كتاب الألف واللاّم) سأله عن دقيقة وعويصة فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قُم فأنت المبرّد-بكسر الرّاء-أي المثبّت للحقّ فحرَّفه الكوفيون وفتحوا الرّاء».[3]

*-جماعة من الزنج كانوا يستخدمون في كسح الأرض.

[1]-أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج3، ص251.

[2]-وفيات الأعيان، لابن خلّكان، ج4، ص321.

*-ما يُبرّد فيه الماء.

[3]-معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ص2679.

كما يرى أبو هلال العسكري بأن هذه التسمية أطلقها عليه الجاحظ (ت255هـ) وهو لا يزال فتيًّا، إذ يقول: «ودخل الجاحظ على المازني وعنده المبرّد-وهو غلام-فأخفى شخصه في جبٍّ عن الجاحظ، وجلسا يتحدّثان فعطس المبرِّد من مكْمَنِه، فقال الجاحظ: من هذا المبرِّد منّا؟ فسمّي بذلك. وقال الشّاعر:

ويومٌ كنارِ الشَّوقِ في الصّدرِ الْ حِشا على أنّهُ مِنها أجَرُّ وَأَوقَدُ

ظَلَلت به عند المـبـرّدِ قـائلا فـما زلـتُ من ألفاظِه أَتَـبـرَّدُ»[1]

ونجد رأيا آخر مخالفا تماما للآراء السابقة، وهو أنَّه لُقِّب بالمبرِّد بكسر الرَّاء لسوء اختياره في كتابه الرّوضة[2]حيث عمد إلى اختيار الأشعار الباردة، في حين يقول نشوان بن سعيد الحميري: «المبرَّد لقب محمَّد بن يزيد النَّحوي البصري، لأنَّه كان يدرس في البرادة».[3]

وهذا الخلاف في فتح الرّاء وكسرها مسّ حتّى المحدثين منهم، «فالشّيخ الشّنقيطي كان متشدّدا في الكسر كما يحكيه عنه أستاذه إبراهيم مصطفى، وكذلك ضبطها بالكسر الشّيخ المرصفي في رغبة الآمل مرتضيا كلام ياقوت والأستاذ إبراهيم مصطفى يحكي عنه أنّه كان غير متشدّد في الكسر تشدّد الشّنقيطي ولكن كان يفضّله».[4]

في حين "شوقي ضيف" يرى أنّ المبرِّد بكسر الرّاء لا بفتحها، وهي صفة اكتسبها نتيجة لدهائه وفطنته فيقول: «وبلغ من إعجاب المازني بفطنته أن لقّبه بالمبرِّد بكسر الرّاء لحسن تثبّته وتأتّيه في العلل، وحوّر الكوفيون اللّقب إلى المبرَّد بفتح الرّاء عنتاً له وسوء قصد».[5]

---

[1]-الأوائل، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمّد السيّد الوكيل، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، طنطا، ط1، 1407هـ، 1987أ، ص382.

[2]-ينظر أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربيّة، محمّد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط1، 1405هـ، ص8.

[3]-البلاغة لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، ط2، 1405هـ، 1985أ، ص12.

[4]-المرجع السّابق، ص09.

[5]-المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، النيل، القاهرة، ط7، (د.ت)، ص123.

3–مولده ووفاته:

تباينت الرّوايات والتّراجم حول تحديد تاريخ ميلاده، فقيل إنّ ولادته كانت يوم الإثنين عيد الأضحى سنة عشر ومائتين، وقيل سبع ومائتين[1]، وقيل: سنة عشر ومائتين وقيل مولده سنة سبع ومائتين[2].

ويذكر المستشرق الألماني "بروكلمان" بأنَّه: «ولد بالبصرة في حدود سنة(210هـ-825أ)، وقيل ولد سنة 220هـ»[3]، وياقوت الحموي يذكر بأنّه «ولد بالبصرة يوم الإثنين غداة عيد الأضحى سنة عشر ومائتين[4]».

أمّا فيما يخص تاريخ وفاته فتكاد التَّراجم تتَّفق على أنّه توفّيَ يوم الإثنين للّيلتين بقيتا من ذي الحجّة سنة ستّ وثمانين ومائتين[5]، وقيل مات سنة خمس وثمانين ومائتين وله تسع وسبعون سنة،[6] وياقوت الحموي يذكر أنّه مات في شوال وقيل ذي القعدة سنة خمس وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد وصلّى عليه أبو محمّد يوسف بن يعقوب القاضي.[7]

وأمّا مكان وفاته فقيل إنّه مات في بغداد، ودفن في دار في مقابر الكوفة[8].

4–نشأته وحياته:

في بداية القرن الثالث للهجرة، ازدهر التّأليف وتشعّبت الدراسات اللّغويّة مع عمالقة اللّغة والأدب، وهذه الحقبة الزّمنية بالتّحديد من أعظم الفترات الّتي عرفت نهضة علمية وفكرية في كلّ المجالات،

---

[1]– أنباه الرّواة على أنباه النحاة، القفطي، ج3، ص251.

[2]– الفهرست، لابن النّديم، ص88.

[3]– تاريخ الأدب العربي،كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النّجار، دار المعارف، القاهرة، ط5، ج2، ص164.

[4]– معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، ص2679.

[5]–أنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ج3، ص251.

[6]–الفهرست، ابن النديم، ص88.

[7]–معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، ص2679.

[8]–المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فكان من البديهي أن يحتكّ المبرِّد بعلمائها ويتأثّر بعلمهم، حيث «ولد المبرّد بالبصرة وبها نشأ وتلمذ للجرمي وأبي عثمان المازني وأبي حاتم السّجستاني وغيرهم من شيوخ البصرة[1]»، فاكتسب من أساتذته الفطنة والشغف بالعلم.

فسار على دربهم وهو لا يزال فتيّاً، «قال سهل بن أبي سهل البهزيّ وإبراهيم بن محمّد المِسمعيّ: رأينا محمّد بن يزيد وهو حدث السنّ، متصدّرا في حلقة أبي عثمان المازنيّ يقرأُ عليه "كتاب سيبويه"»،[2]وروي في هذا الشّأن أيضا أنّه بدأ قراءة الكتاب على الجرمي أوّلا حسب ما أورده القفطي في الأنباه قائلا: «وقرأ المبرّد "كتاب سيبويه "على الجرمي، ثمّ توفّى الجرمي فابتدأ قراءته على المازني».[3]

فالبيئة الّتي نشأ فيها المبرّد مهّدت له كلّ السّبُل ليلمع بعلمه، ويسير على درب شيوخه، فاشتغل باللّغة وعلومها وبرع فيها وذاعت شهرته في البصرة وأنحائها، وكان من المتأثّرين بكتاب سيبويه، بل يَعُدُّ نفسه الأمين على النّحو البصري بعده، فحريٌّ به أن يترسَّم خطاه، ويسير على نهجه، فاستقرأ الكتاب، وتأثّر به كثيرا وعمل جهده ألاّ يغيّر إلاّ فيما لم يستطع سيبويه أن يُقَيِّمه على صورة واضحة.[4]

وذاع صيته في البصرة وما جاورها، لتصل أخباره إلى مجالس الخلفاء في بغداد وسامرَّاء، وما هو معروف عن الأمراء في ذلك العهد، أنّهم أولوا اهتماما كبيرا بالعلم والعلماء وكلّما سطع عالم إلاّ وقرّبوه إليهم، للأخذ من علمهم ولتعليم أبنائهم، فوصلت أخباره إلى المتوكّل(ت247هـ)* فطلبه إليه بعدما وقع اختلافا بينه وبين العلماء في مسألة لغويّة ، وهذه القصة وردت في عدّة تراجم .

---

[1]– دروس في المذاهب النّحوية، عبده الراجحي، دار النّهضة العربيّة، بيروت، (د ط)، 1980ا، ص 62.

[2]–أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج3، ص242.

[3]–المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]–ينظر المصطلح النّحوي (نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري)، عوض حمد القوزي، كلية الآداب، الرياض، ط1، 1401هـ، 1981ا، ص 159.

*–هو أبو الفضل جعفر بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي، وأمّه تركيّة واسمها شجاع، بويع له لست بقين من ذي الحجّة سنة 232هـ، وقتل ليلة الأربعاء لثلاث خلون من شوّال سنة 247هـ، وله إحدى وأربعون سنة–وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لابن خلّكان، ج1، ص350.

يقول الزّبيدي في الطّبقات: «وكان سبب حمله من البصرة فيما حدّثني أحمد بن حرب صاحب الطّيلسان، قال: قرأ المتوكّل يوما، وبحضرته الفتح بن خاقان (ت:247هـ)﴿ ومايشعِرُكم أنّها إذا جاءت ﴾، فقال له الفتح بن خاقان: يا سيّدي﴿ إنَّها إذا جاءت﴾ بالكسر ووقعت المُشاجرة، فتبايعا على عشرة آلاف دينار، وتحاكما إلى يزيد بن محمّد المهلّبي –وكان صديقا للمبرّد– فلمَّا وقف يزيد على ذلك خاف أن يسقُط أَحدهما، فقال: واللّه ما أعرف الفرق بينهما، وما رأيت أَعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدِّم، فقال المتوكِّل: فليس هنا من يُسأل عن هذا؟، فقال: ما أعرِف أحداً يتقدَّم فتًى بالبصرة يعرَف بالمبرِّد».[1]

«فيستدعيه المتوكِّل ووزيره الفتح*بن خاقان إلى "سُرَّ من رأَى*" سنة 246هـ، ليَفتِيَ الفَتْوى الصَّحيحة».[2]

وقبل أن يدخل على أمير المؤمنين سأله الفتح عن هذه المسألة فأَجابه قائلا: «بالكسر هذا المختار، وذلك أنَّ أَوَّل الآية، قوله تعالى:﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[3]ثمَّ قال تبارك وتعالى: يا محمّد﴿ إ ِنَّها إذا جاءت لا يُؤمنون ﴾، باستئناف جواب الكلام المتقدِّم، قال: صدقت[4]».

[1]–طبقات النّحويين واللّغويين، لأبي بكر الزّبيدي، ص101.

*–هو الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوح، كان شاعرا فصيحا مفوّها، موصوفا بالشّجاعة والكرو والرّياسة والسُّؤدد، توفّى سنة247هـ–هامش أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج3، ص134.

*–مدينة كانت في بغداد وتكريت على شرقي الدّجلة، وقد خرّبت، ينظر معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج3، ص173.

[2]–المداس النّحوية، شوقي ضيف، ص123.

[3]–سورة الأنعام، الآية 109.

[4]–طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر الزّبيدي، ص103.

يقول المبرّد: فلمَّا وقعت عين المتوكّل عليَّ قال: «يا بصريّ كيف تقرأُ الآية:﴿ **وما يُشعِرُكم إنّها إذَا جاءت**﴾بالكسر، أو﴿ أنّها إذا جاءت ﴾ بالفتح، فقلت: يا أمير المؤمنين، أكثر النّاس يقرؤُها بالفتح، فضحِك وضرب برجله اليسرى، وقال: أحضِر يا فتح المال.

قال المبرّد: فأُخرِجت فلم أصل إلى الموضع الذي كنت أنزله حتّى أَتتني رُسل الفتح، فأتيته فقال: يا بصريّ أوّل ما ابتدأتنا به الكذب! فقلت: ما كذبت، فقال: كيف وقد قلت لأمير المؤمنين إنَّ الصَّواب:﴿ وما يشعركم أنَّها إذا جاءت ﴾بالفتح؟ فقلت: أيُّها الوزير، لم أَقل هكذا، وإنّما قُلتُ: أكثر النَّاس يقرؤُها بالفتح، وأَكثرُهم على خطأ، وإنَّما تخلَّصت من اللاَّئمة وهو أَمير المؤمنين، فقال لي: أَحسنت».[1]

ولمّا قُتل المتوكّل دخل بغداد، وفيها كانت معاصرته لثعلب(ت291هـ)[2] ومناظراته اللّغوية معه[3]، الذي انتهت اليه رياسة النّحو الكوفي، فاشتدت المنافسة والمناظرات بينهما، ممّا جعل الدّارسين يتصدّرون حلقاتهم، ويأخذون من كليهما فنشأت المدرسة البغدادية القائمة على مبدأ الأخذ من المدرستين البصرة والكوفة، كما صُنِّف المبرّد في طبقات الزّبيدي ضمن الطبقة الثّامنة، وهو آخر نحّاة البصرة.

5-صفاته:

كان المبرّد «فصيحا بليغا مفوّها، ثقة أخباريا علاّمة، صاحب نوادر وظرافة، وكان جميلا لاسيما في صباه[4]»، كما تمتّع بأخلاق وصفات علمية جعلته يكتسب مكانة مرموقة بين العلماء، وهذا ما وجدناه في كتب التَّراجم والمؤلفات النّحوية، فالقفطي يقول عنه: «كان أبو العبّاس محمّد بن يزيد

---

[1]-طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر الزّبيدي، ص103.

[2]-المصدر نفسه، ص149.

[3]-ينظر دروس في المذاهب النّحوية، عبده الرّاجحي، ص62.

[4]-بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ، 1979أ، ج1، ص269.

من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة، وفصاحة اللّسان وبراعة البيان، وملوكية المجالسة وكرم العشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة، وجودة الخطّ وصحّة القريحة وقرب الإفهام ووضوح الشّرح وعذوبة المنطق، على ما ليس عليه أحد ممّن تقدّمه أو تأخّر عنه».[1]

ويضيف ياقوت الحموي قائلا: «كان إمام العربيّة ببغداد، وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني، وكان حسن المحاضرة فصيحا وبليغا مليح الأخبار ثقة فيما يرويه، كثير النَّوادر فيه ظرافة ولباقة، وكان الإمام اسماعيل القاضي يقول: ما رأى محمّد بن يزيد مثل نفسه[2]».

كما اهتمّ المبرّد بالشِّعر العربي اهتماما كبيراً، فخالط الشُّعراء وروى عنهم وله من الشِّعر الكثير إذ يقول الزبيدي في الطبقات: «ولم يكن أبو العبّاس محمّد بن يزيد على رياسته وتفرّده بمذهب أصحابه، وإربائه عليهم بفطنة وصحّة قريحته متخلِّفا في قول الشِّعر، وكان لا ينتحل ذلك ولا يعتزِي إليه، ولا يرسُم نفسه بهِ، وله أشعار كثيرة»،[3]فمنه قوله في عبيد اللّه بن طاهر بن الحارث وقد ورد عليه كتابه وفي درجة التسبيب بأرزاقه إلى مصر، فأجابه على الكتاب بأبيات قالها على البديهة:

بنفسي أخٌ برٌّ شددت به أزري فألفيته حُرًّا على العسر واليُسرِ

أغيبُ فلي منه ثناءٌ ومدحةٌ وأحضُر منه أحسن القولِ والبِشرِ

وما طاهر ألاَّ جمالٌ لِصحبِه وناصرُ عافيه على كلب الدَّهرِ[4].

وروى شعر البحتري وأبي تمّام والفتح بن خاقان وعبد اللّه بن المعتز وغيرهم[5]من شعراء عصره.

[1]-أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج3، ص242.

[2]-معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي، 2679.

[3]-طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر الزّبيدي، ص104.

[4]-أنباه الرّواة على انباه النّحاة، القفطي، ج3، ص246.

[5]-ينظر أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية، محمّد عبد الخالق عضيمة، ص13.

زيادة على هذه الصّفات التّي اتّسم بها من سعة علم وثقافة وبلاغة وفصاحة ونبوغ فقد قيل فيه بأنّه كان بخيلا، ومتمسّكا، فيذكر الزّبيدي قولا لأبي بكر بن عبد الملك على هذا الأساس بقوله: «كان المبرّد من أبخل النّاس بكلّ شيء، قال: وقال أبو عبيدة معمر بن المثني: لا يكون نحويٌّ شجاعاً، فقيل له: وكيف؟ فقال: ترونه يفرّق بين السّاكن والمتحرّك، ولا يفرّق بين الموت والحياة!،وقال المبرّد: وأنا أقول: ترونه يُفرّق بين الهمزتين ولا يُفرّق بين سبب الغنى والفقر!، يريد أنَّ الإمساك سببٌ من أسباب الغنى، والعطاء سببٌ من أسباب الفقر».[1]

نضيف إلى هذا ما نُسِبَ إلى محمّد بن دَرستَويه النّحوي أنّه قال: «حدَّثني الزَّجَّاج قال: كنت أخرط الزّجاج، فاشتهيتُ النَّحو، فلزمت المبرّد لتعلُّمي، وكان لا يُعَلِّمُ بأُجرة إلاَّ على قَدرِها[2]»، كما وروي عن المبرّد أنّه قال: «ما وزنت شيئاً بالدّرهم إلاَّ ورجَّح الدِّرهم في نفسي». [3]

وكلّ هذه الرّوايات حوله إن دلّت فإنّها تدُلّ على شيء واحد، وهو أنَّ المبرّد اكتسب مكانة مميّزة بين العلماء قديما وحديثا، وهذه المكانة اكتسبها بأخلاقه العالية، وعلمه الغزير.

6-شيوخه:

تتلمذ المبرّد على يد ثلّة من كبار العلماء البصريين، كما ذكرنا سابقا قرأ "كتاب سيبويه" على الجرمي وعندما توفّيَ قرَأه على المازني، وخالط علماء هذا العصر وأخذ منهم وأبرز هؤلاء العباقرة نذكر:

-أبو عمر الجرمي صالح بن إسحاق(ت225هـ): «أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النَّحوي فهو مولى بن زبان؛ وجرم من قبائل اليمن، وقال المبرّد: هو مولى لبجيلة بن انمار، أخذ أبو عمر النّحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش ولقي يونس بن حبيب ولم

[1]-طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر الزّبيدي، ص106.
[2]-أنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ج1، ص194-195.
[3]-المصدر نفسه، ج3، ص247.

يلق سيبويه، وكان يلقَّب النَبَّاح لكثرة مناظرته في النَّحو،[1] مات الجرمي سنة خمس وعشرين ومائتين في خلافة المعتصم[2]».

-أبو عثمان المازني النّحوي(ت248هـ): «...وقيل بكر بن محمّد بن عدي بن حبيب أبو عثمان المازني النّحوي، من بني مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل، من أهل البصرة وهو أستاذ المبرّد ...قال أبو سعيد السكّري: توفّي المازني سنة ثمان وأربعين ومائتين وقال غيره: مات سنة تسع وأربعين ومائتين بالبصرة»[3].

-أبو الحسن علي بن المغيرة الأثرم(ت232هـ): «كان صاحب لغة ونحو، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه أحمد بن يحيى ثعلب، والزبير بن بكار*، وأبو العيناء وغيرهم...وتوفّى في جمادى الأولى سنة اثنتين وثلاثين ومائتين في السّنة التي مات فيها الواثق وبويع المتوكّل[4]».

-عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير(ت239هـ): «كان من أهل البصرة واسع العلم، كثير الفضل، وأخذ عنه أبو العيناء محمّد بن القاسم، وأبو العبّاس المبرِّد»[5].

-الزَّيَّادي (ت249هـ-863م): «هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرّحمن بن زياد بن أبيه، كان نحويّا لغويًّا راوية، قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه، وروى عن الأصمعي وأبي عبيدة ونظرائهما، كان شاعرا مات سنة تسع وأربعين ومائتين»[6].

---

[1]- نزهة الألباء، لابن الأنباري (أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمان بن محمّد ابن الأنباري)، تحقيق إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، الزّرقاء، ط3، 1405هـ، 1985م، ص114.

[2]- المصدر نفسه، ص117.

[3]- أنباه الرّواة على أنباه النُّحاة، القفطي، ج1، ص281-282.

*-هو الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام، صاحب كتاب النسب وغيره من الكتب، روى عنه ثعلب وابن أبي، وتوفّى سنة 256هـ، ينظر نزهة الألباء، ابن الأنباري، ص126.

[4]- نزهة الألباء، لابن الأنباري، ص 126-128.

[5]- المصدر نفسه، ص 136.

[6]-معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج1، ص67.

-السّجلماسي (ت254هـ): «ولد سنة خمسين أو خمس وخمسين أو أربع وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين وقد قارب التّسعين...وكان المبرّد يحضر حلقته ويلازم القراءة عليه وهو غلام وسيم.»[1]

-الجاحظ (ت255هـ): «هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الليثي المعروف بالجاحظ، كان عالما بالأدب فصيحا بليغا مصنّفا فنون العلوم، وكان من أئمّة المعتزلة، تلميذ أبي إسحاق النظام[2]، وكانت وفاته في محرّم سنة خمس وخمسين ومائتين بالبصرة، وقد نيْفَ على تسعين سنة، رحمه اللّه تعالى[3]».

-العبّاس بن الفرج أبو الفضل الرّيّاشي(ت257هـ): مولى محمّد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطّلب، من أهل البصرة، كان عالما باللُّغة والشِّعر كثير الرِّواية عن الأصمعي، وروى أيضا عن غيره، وقد أخذ عنه أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد-يعني المبرِّد-وأبو بكر بن دريد، مات سنة سبع وخمسين ومائتين بالبصرة، قتله الزَّنج[4].

7-تلامذته:

من أبرز العلماء الّذين أخذوا عن المبرّد، ونهجوا نهجه في دراسة النّحو نذكر:

-الدّينوري(ت282هـ): هو «أحمد بن جعفر الدّينوري أبو علي، ختن ثعلب، أحد النّحاة المبرّزين، أخذ عن المازني كتاب سيبويه بالبصرة، وعن المبرِّد، وكان يخرج من منزل ثعلب وهو جالس على باب داره فيتخطّى ثعلب(ت291هـ)، وطلبته ويتوجّه إلى المبرِّد ليقرأ عليه، ومات سنة تسع وثمانين ومائتين»[5].

---

[1]-بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، ج1، ص606-607.

[2]-نزهة الألباء، لابن الأنباري، ص148.

[3]-وفيات الأعيان، لابن خلّكان، ج3، ص474.

[4]-ينظر أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج2، ص 367-369.

[5]-بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، ج1، ص301.

-الزجَّاج(ت310هـ): «أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد السري بن سهل الزجاج النّحوي، كان من علماء الدّين والأدب...توفّى الزجّاج يوم الجمعة 19 جمادى الآخرة سنة 310هـ وقيل 311هـ وقيل 316هـ ببغداد[1]».

-الأخفش الصّغير(ت315هـ): «علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش الصّغير النّحوي، سمع أبوَي العباس ثعلبا والمبرِّد...وتوفّى في ذي القعدة سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وقيل سنة ستّ عشرة وثلاثمائة وهو ابن ثمانين سنة، ودفن في مقبرة قنطرة البردان»[2].

-ابن السرّاج(ت316هـ): «هو محمّد بن السري بن سهل، أبو بكر، أحد أئمّة الأدب والعربيّة، من أهل بغداد، ويُقال: ما زال النّحو مجنونًا حتّى عقله ابن السرّاج بأصوله، مات شابًّا، وكان عارِفًا بالموسيقى، من كتبِه: الأصول في النّحو، وشرح كتاب سيبويه...»[3].

-ابن كيسان(ت299هـ): «محمّد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النّحوي، كان يحفظ مذهب البصريين في النّحو والكوفيين، لأنّه أخذ عن المبرِّد وثعلب، وكان أبو بكر ابن مجاهد المقرئ يقول: أبو الحسن بن كيسان أنحى من الشّيخين، يعني ثعلبا والمبرِّد[4]، وتوفّى سنة تسع وتسعين ومائتين في خلافة المقتدر باللّه»[5].

-الصَّيدلاني: «محمَّد بن جعفر الصَّيدلاني النَّحوي، صهر أبي العبَّاس المبرّد على ابنته، وكانوا يُلقّبونه بُرْمة، كان نحويًّا أديباً وشاعرًا متصدّرًا للإفادة[6]».

---

[1]-معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، 2003م، ج1، ص15.

[2]-أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج2، ص276-277.

[3]-الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م، ج6، ص136.

[4]-المصدر السّابق، ج3، ص57.

[5]-المصدر نفسه، ج3، ص59.

[6]-المصدر نفسه، ج3، ص81.

-الأصبهاني(ت343هـ): «كان من أقران أبي عمرو الزّاهد وأبي محمّد بن درستويه في الاختلاف إلى أبوي العبّاس ثعلب والمبرِّد...توفّى بنيسابور في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة».[1]

-ابن درستويه (ت347هـ): «عبد اللّه بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمّد الفارسي الفسويّ النّحوي، نحويّ جليل القدر، مشهور الذّكر، جيّد التّصانيف روى عن جماعة من العلماء منهم مشايخ الأدب أبو العبّاس المبرّد، قرأ على المبرّد الكتاب وبرع وكان نظّارًا، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللّغة والنّحو...وتوفّى رحمه الّه يوم الإثنين لسبع بقين من صفر سنة سبع وأربعين وثلاثمائة»[2]

8-مؤلّفاته:

ترك المبرِّد تراثا غنيًّا ومميّزا من الكتب القيّمة، لم يترك بابا إلاّ وطرقه، فاشتغل بقضايا اللّغة كلّها، صرفا ونحوا ودلالة وبلاغة، ومن مؤلّفاته نذكر:

« كتاب" الكامل"، وكتاب" الروضة"، كتاب " المقتضب"، كتاب" الاشتقاق"، كتاب" الأنواء والأزمنة كتاب القوافي، كتاب" الخط والهجاء"، كتاب" المدخل إلى كتاب سيبويه"، كتاب" المقصور والممدود"، كتاب "المذكّر والمؤنّث"، كتاب "معاني القرآن" ويعرف بالكتاب التّام، كتاب" احتجاج القراءة"، كتاب" الرّسالة الكاملة"، كتاب" الردّ على سيبويه"، كتاب " قواعد الشِّعر"، كتاب" إعراب القرآن"، كتاب" الحثُّ على الأدب والصِّدق"، كتاب" قحطان وعدنان"، كتاب" الزيادة المنتزعة من سيبويه"، كتاب" المدخل إلى النّحو"، كتاب" شرح شواهد كتاب سيبويه"، كتاب" ضرورة الشِّعر"، كتاب" أدب الجليس"، كتاب" الحروف في معاني القرآن إلى طه"، كتاب" صفات اللّه عزَّ وجلَّ"، كتاب" الممادح والمقابح"، كتاب" الرياض المؤنّقة"، كتاب" اسماء الدواهي عند العرب"، كتاب"

[1]-أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج3، ص253.
[2]-المصدر نفسه، ج2، ص113-114.

الإعراب"، كتاب" الجامع" لم يتِمَّه، كتاب" التَّعازي"، كتاب" الوشي"، كتاب" معنى كتاب سيبويه"، كتاب" النّاطق"، كتاب" العروض"، كتاب" معنى كتاب الأوسط للأخفش"، كتاب" البلاغة"، كتاب" شرح كلام العرب وتلخيص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها"، كتاب" ما اتَّفقت ألفاظه واختلفت معانيه في القرآن"، كتاب" الفاضل والمفضول"، كتاب" طبقات النّحويين البصريين وأخبارهم"، كتاب" العبارة عن اسماء اللَّه تعالى" ، كتاب" الحروف"، كتاب" التّصريف"[1]».

وأبرز هذه المؤلّفات الكامل في الأدب، الذي يُعدُّ أثمن الكتب الأدبية، والمبرِّد نفسه يقول عن مضمون كتابه بقوله: «هذا كتاب ألّفناه يَجمع ضروبًا من الآداب، ما بين كلام منثور وشعر مرصوف، ومثلٍ سائر وموعظة بالغة، واختيار من خطبة شريفة ورسالة بليغة، والنيّة فيه أن نُفسِّرَ كُلَّ ما وقع في هذا الكتاب من كلامٍ غريب، أو معنى مستغلق أو نشرح ما يُعرض فيه من الإعراب شرحًا وافِيًا، حتّى يكون هذا الكتاب بنفسه مُكتفيًا[2]».

وكذلك كتابه المقتضب الذي يُعدُّ أضخم الكتب النّحوية للقيمة العلميّة الّتي احتواها، يقول فيه ياقوت الحموي: «والمقتضب في النّحو هو أكبر مصنّفاته وأنفسها[3]».

ثانيا: وصف كتاب "المقتضب"

1-عنوانه:

كتاب" المقتضب" من تأليف العلاّمة أبي العبّاس النّحويّ الملقّب بالمبرّد، أضخم كتب النّحو وأنفسها، حيث يصنِّفه الدارسون على أنّه ثاني كتاب في النّحو بعد "الكتاب" لسيبويه، فالمقتضب صنعة شيخ من شيوخ العربيَّة الّذين حملوا لواءها، ورفعوا منارها في القرن الثالث الهجريّ، ألّفه أبو

[1]- الفهرست، لابن النّديم، ص88.

[2]-الكامل في اللّغة والأدب، المبرِّد أبو العباس محمّد بن يزيد، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417هـ، 1997أ، ج1، ص5. .

[3]-معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ص2684

العبَّاس وقد تأصَّل تفكيرُهُ، ونَضجت ثقافته، واستوت معارفه، لذلك كان أنفَسَ مؤلَّفاته، وأنضج ثمراته، وكان المرآة الصَّادقة الَّتي تجلو مذهبه النَّحوي في صورة معبِّرة، واضحة القسمات، بيِّنة الملامِح[1].

فمضمون الكتاب يثبت لنا بأنَّه أُلِّف بعد نضج واكتمال عقله، فقيل: " لم يكن "المقتضب" من تآليف زمن الحداثة وإنّما كان في زمن الشَّيخوخة[2] "، ويضيف عبده الرّاجحي: «ألَّف كتابه المقتضب في آخر عمره، بعد أن اكتملت أدواته العلمية وبعد أن نضجت معارفه، والكتاب يمثِّل المذهب البصري خير تمثيل، ولئن كان المبرِّد يحاول أن ينافس سيبويه، فإنَّ تأثير الكتاب فيه لا يحتاج إلى دليل[3]».

حيث إن المبرّد ألّف الكتاب بعد أن استقرّ في بغداد، وهو لم ينتقل إليها إلاّ بعد مقتل المتوكّل سنة 247هـ، فكان في حدود الأربعين[4]، والمستشرق الألماني "بروكلمان" يذكر في كتابه تاريخ الأدب العربي ما يثبت أيضا هذا الرّأي بقوله: «وقدم المبرّد إلى بغداد في شيخوخته[5]»؛ فالظّاهر أنّ المقتضب أُلّف في زمن الخلافات بين المدرستين البصرة والكوفة، بعدما التقى بثعلب واشتدّت المنافسات والمناظرات بينهما، وكأنّه أراد بعث منهج سيبويه من جديد، حفاظا على أصول المدرسة.

ولو رحنا نبحث عن العلاقة التي تربط العنوان بالمضمون، لما اهتدينا إليها، حيث جاء مفهوم "المقتضب" في الصّحاح"...واقتضبته اقتطعته من الشَّيء، واقتضاب الكلام: ارتجاله، وتقول: هذا شعر مقتضب وكلام مقتضب، وانقضب الشّيء انقطع[6]"، وفي المعجم الوجيز "اقتضب الشّيء:

---

[1]-ينظر مقدّمة المقتضب، المبرّد أبو العبّاس محمّد بن يزيد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج1، ص5.

[2]-مقدّمة المصدر نفسه، ج1، ص71.

[3]-دروس في المذاهب النَّحويَّة، عبده الرَّاجحي، ص63.

[4]-ينظر مقدِّمة المقتضب، المبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص71.

[5]-تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ج2، ص165.

[6]-الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، للجوهري، تحقيق عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990، مادّة(قضب)، ص203.

قطعه، واقتضب الكلام: اختصره "[1]، وعليه فمضمون الكتاب لا يتوافق مع عنوانه لأنّه لم يختصر في موضوعاته وأبوابه، على العكس فقد تشعّب فيه كثيرا وأكثر الشّروحات والتّعليلات.

وقيل أنّ المبرّد كان يفتخر بهذا الإنجاز، ويحيل له في مؤلّفاته الأخرى استناداً لما ذكره محقّق الكتاب "عبد الخالق عضيمة "بقوله: «أمّا "المقتضب" فقد جعله كتابا قائما برأسه، مستغنيا بنفسه، فلم يشر فيه إلى غيره، ولمّا ألّف كتابه" الكامل" بعد "المقتضب"، وضمّنه صدرًا من مسائل النّحو، ما أحال إلاّ عليه، ولا أشار إلاّ إليه، وكان يُفخّم أمره فيقول: قد شرحنا هذا على حقيقة الشّرح في الكتاب المقتضب " فلم يذكره إلاّ مسبوقًا بلفظة: "الكتاب"[2]»، وهذا يثبت لنا أنّ المبرّد كان يدرك القيمة العلميّة الّتي جمعها في كتابه على غرار الكتب الأخرى.

وياقوت الحموي يذكر قول أبا علي الفرسي، الذي رأى أنّ المقتضب لم يَنْتَفع به أحد، بقوله: « نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلاَّ بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشَّرط في قوله تعالى:﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[3]، ويزعمون أنَّ سبب عدم الانتفاع به أنَّ هذا الكتاب أخذه ابن الراوندي الزِّنديق عن المبرِّد، وتناوله النّاس من يد الراوندي كأنَّه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به[4]».

2-أبوابه ومباحثه:

سار المبرّد على نهج وأسلوب سيبويه في عرض القضايا والمسائل وهذا ما جعل الدّارسين يُجزمون على مدى تأثُّره بالكتاب ومنهجه فقيل: «وقد كان لسيبويه وكتابه وآرائه أثر ظاهر في جميع

[1]-المعجم الوجيز، مجمع اللّغة العربيّة، ط1، 1400هـ، 1980ا، مادّة (قضب)، ص505.

[2]-مقدّمة المقتضب، المبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص5.

[3]-سورة الرّوم، الآية 36.

[4]-معجم الأدباء، ياقوت الحموي (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج6، ص2684.

أبواب النّحو ومسائله وبحوث الصَّرف الَّتي فيه، فقد اعتمد اعتمادا كبيرا عليه، وإن خالفه في بعض المسائل والفروع والآراء».[1]

فالمبرّد حاول أن يبسّط ويشرح القضايا النّحويّة، لهذا يُعَدُّ المقتضب أوّل كتابٍ عالج مسائل النّحو والصّرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة[2]، ويقول فيه محقِّق الكتاب الأستاذ "عضيمة": «والمبرّد كان يُؤْثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يصطنع له العناوين المطوّلة، أو الخفيّة.[3]»، وهناك من يرى أنّه قد أسرف في عناوين أبوابه، إذ بلغت ثمانية وعشرين بعد الثلاثمائة (328)، مع وجود تداخل في كثير من الأبواب[4].

3-نسخة المقتضب:

لكتاب المقتضب نسخة؛ «وهي نسخة وحيدة في دار الكتب المصريّة برقم (1525)نحو- أخذت بالتّصوير الشّمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبري يلي زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهلهل بن أحمد برسم أبي الحسن محمّد بن الحسن الأموي وذلك سنة 347هـ...هذه النّسخة في أربعة أجزاء، والأرقام فيها متسلسلة في جزأين معا، فأرقام الجزء الأوّل والثّاني تنتهي برقم 624 ثمّ أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم 625، وأرقام الجزء الثالث والرّابع تنتهي برقم 679، وعلى هذا يكون صفحات النّسخة (1303)، ليست لهذه النّسخة خطبة، وإنّما تبدأ بعد البسملة بقوله: «هذا تفسير وجوه العربيّة وإعراب الأسماء والأفعال"، وتنتهي بباب: ما حذف

[1]-المدارس النّحويّة، خديجة الحديثي، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 1422هـ، 2001م، ص97.

[2]-ينظر مقدِّمة المقتضب، المبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص66.

[3]-مقدمة المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-الجهود اللّغويّة لأبي العبّاس المبرّد الأزدي من خلال كتابه المقتضب في اللّغة، عبد القادر شارف، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، المجلّد 5، العدد 13 مارس، 2018م، ص26.

منه المستثنى تخفيفا»،[1] و في هذه النّسخة اضطراب كبير إذ كرّرت بعض صفحاتها، كما وضع بعض الصفحات مكان صفحات أخرى.[2]

وفي دار الكتب المصريّة نسخة أخرى مرقَّمة ترقيما تسلسليا من أوّل الجزء الأوّل إلى آخر الجزء الرابع، وتنتهي بالرّقم 922، وهذه النّسخة موضوعة تحت الرّقم 1909 نحو، وقد كتبت بخط نسخيّ جميل، غير مضبوط بالحركة في أوائل النّسخة، ومحرّك تحريكا كاملا في أواخرها، وقد جاء في آخر الصّفحة فيها: إلى هنا انتهى ما وجد في كتاب المقتضب للمبرّد، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم، كتبه حسن رشيد على نفقة دار الكتب المصرية من النّسخة المحفوظة بها الموضوعة تحت رقم 1525 نحو[3].

نال شرف تحقيقه "عبد الخالق عضيمة "حيث «رأت لجنة إحياء التّراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة أن تعهد اليه تحقيق هذا الكتاب، لتنشره ضمن ما تقوم به من نفائس كتب التّراث[4]"، ونال هذا التّحقيق استحسان العلماء فيقول فيه عبده الرّاجحي: «نهض بتحقيق الكتاب تحقيقا ممتازا الأستاذ محمّد عبد الخالق عضيمة في أربعة أجزاء زوّد آخرها بفهارس فنيّة تُقدّم خدمة جليلة للدّراسة، ونشره المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلامية بالقاهرة (1375هـ-1388هـ)[5]».

ثمّ قام بتحقيقه مرّة ثانية "حسن حمد" معتمدا على النُّسخة الموجودة في دار الكتب المصرية الّتي كتبها حسن رشيد، مقارنا بينها وبين طبعة محمّد عبد الخالق عضيمة، الذي استفاد من مجهوده كثيرا أثناء التّحقيق،[6] والنّاظر في هذا التّحقيق يرى أنّه بذل جهدا كبيرا، حيث توسَّع في تخريج

---

[1]-مقدّمة المصدر السّابق، ج1، ص73.

[2]-ينظر مقدِّمة المقتضب، المبرِّد أبو العبّاس محمّد بن يزيد، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1999أ، ج1، ص34.

[3]-ينظر مقدِّمة المقتضب، تحقيق حسن حمد، ج1، ص34-35.

[4]-ينظر مقدِّمة المصدر نفسه، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص3.

[5]-دروس في المذاهب النّحويّة، عبده الرّاجحي، ص63.

[6]-ينظر مقدّمة المقتضب، تحقيق حسن حمد، ج1، ص36.

الشَّواهد الشِّعرية وأعربها إعرابا مفصّلا، وأضاف بعض الفهارس، كفهرس الأمثال، وفهرس القوافي، وفهرس الأعلام مع التَّعريف بها.

4-منهج كتاب" المقتضب":

المبرّد بصريّ النّزعة، وإليه انتهت رياسة المدرسة البصريّة، فبديهيّ أن يسير على نهج سيبويه وغيره من البصريين في الاحتكام إلى العقل، في عرض قضاياه النّحويّة والصّرفيّة والدّلاليّة وغيرها من القضايا، وإذا أخذنا نبحث في الأصول الّتي كان يرجع إليها المبرّد في نثر آراءه النّحويّة والصّرفية وجدناها نفس الأصول التي اعتمد عليها أئمّة مدرسته قبله، فهو يعنى بالتّعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسّماع والتّعليل والقياس[1].

وسار في تأليفه للكتاب منهج سيبويه، حيثُ يخلو هو الآخر من مقدِّمة، وعرض مادّته على أساس الموضوعات النّحوية والصّرفية والصّوتية، إلاّ أنّه خلط بين هذه المباحث خلطًا كبيرًا جعل الباحثين يصفون المقتضب بأنّه كتاب مضطرِب في تأليفه، فمادّة الأصوات متفرِّقة في أجزاء الكتاب مُختلِطة بمباحث النّحو والصّرف.[2]

وامتلك المبرّد ذوقا أدبيّا، فقد يستوقفه إحساسه اللّغوي فيستطرد إلى شرح لغويّ[3]، فكان أكثر إسهابا في الجدل وإطالة في التّعليل والاستطراد إلى مسائل جانبيّة تُعْرَض في أثناء شرح المسألة النّحويّة أو الصّرفيّة ممّا كان عند سيبويه[4]، وكان يميل إلى التّكرار ويبحث الموضوع أكثر من موضع،

[1]-المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ص125.

[2]-ينظر منهج المبرِّد في كتابه المقتضب، محمّد أحمد زَكي، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 22، العدد 4، كانون الأوّل 1015ا، ص1550.

[3]-ينظر مقدّمة المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص97.

[4]-المدارس النّحوية، خديجة الحديثي، ص 102.

كما فعل في بحثه باب (كان وأخواتها) في الجزء الثّالث، ثمّ عاد وبحثه في الجزء الرّابع، وفي كلامه على التّوكيد بالنّونين فعل مثل هذا[1].

وللمبرّد ولع بتعليل الأحكام النّحويّة فقد وقف وقفة طويلة ليعلّل لم كانت الأسماء على خمسة أصول، والأفعال لا تتجاوز الأربعة[2]؟،حيث كان شديد الاهتمام بالتّعليل يتّخذ منه سلاحا للمناقشة والبحث، وكانت له يد طولى وحظ في التّعليل لأنّه كان من المجتهدين فيه حتّى كانت المطالبة بالعلّة هي السّلاح الذي شهر في مناقشته مع الزّجّاج ومن معه من حلقة ثعلب[3].

أمّا فيما يخصّ منهجه في الاستشهاد والاحتجاج للمسائل النّحويّة، فقد تميَّز بما يلي:

-كثرة الاستشهاد بآيات القرآن الكريم الّتي تجاوزت خمسمائة آية[4].

-الإكثار من الشّواهد الشِّعريّة والّتي بلغت 561 شاهداً، أخذ من شواهد سيبويه 380 شاهدا، وكان في القليل ينسب الشّعر لقائله[5]، كما التزم في الشّعر المحتج به ما التزمه شيوخه البصريون من الاحتجاج بشعر الشّعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وكان آخر من احتجّ بشعرهم منهم جرير والفرزدق والأخطل ومن في طبقتهم[6].

-أمّا المنثور من الأمثال والأقوال الّتي احتجّ بها فهي لا تخرج عمّا جاء في كلام العرب الفصحاء، ومعظمها ممّا احتجّ به سيبويه وشيوخه[7].

---

[1]-المرجع نفسه، ص103.

[2]-ينظر مقدِّمة المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص68.

[3]-ينظر المدارس النّحوية، خديجة الحديثي، ص 103.

[4]-ينظر مقدِّمة المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص116.

[5]-ينظر مقدِّمة المصدر نفسه، ج1، ص115.

[6]-المدارس النّحوية، خديجة الحديثي، ص 107.

[7]-المرجع نفسه، ص 106-107.

-ندرة استشهاده بالحديث النبوي الشريف، إذ سار على منهج البصريين في ذلك، ولم يصرّح المبرّد بالحديث النّبوي إلاّ في موضع واحد حسب ما أورده محقِّق الكتاب "عبد الخالق عضيمة " بقوله: «وجاء عن النبيّ-صلّى اللّه عليه وسلّم-(ليس في الخضراوات صدقة)، وهذا الحديث اتّفق المحدِّثون على تضعيفه، لأنّ من رُوّاته الحارث بن نبهان»[1].

أمّا منهجه في السّماع والقياس، فكان يقدّم القياس على السّماع، ولا يقيس على القليل الشّاذ، وكان يطالب بعدم الرّجوع إلى الشواذّ قائلا: «إذا جعلت النّوادر والشّواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاّتك»[2]، وهذا هو منهج نحاة البصريين عامّة.

زيادة على هذا ،"المبرّد بصريّ ونحوه بصريّ ومصطلحاته في الأعمّ الأغلب بصريّة، إلاّ أنّه استخدم في المقتضب بعض المصطلحات الّتي انفرد بها فلم تكن بصريّة ولا كوفيّة، من ذلك تسمية "الحال :المفعول فيه"، و"الضمير المنفصل المؤكّد للمتّصل: الصّفة"، و"جواب الشّرط :الخبر"، و" التّوكيد المعنوي :النّعت"، و"النهي: النّفي"، وقد يتابع سيبويه فيُعبّر عن الهمزة ب "الألف "وصلا كانت أم قطعا، ويصف حرف المتحرّك بأنّه حرف "حيّ "مثل سيبويه، كما أنّه سمّى الحرف السّاكن" الميّت" وهو ممّا وجدته عند سيبويه أيضا [3]"،وبهذا فالمقتضب يمثّل صورة واضحة لمنهج البصريين عامّة، وسيبويه خاصّة، فهو لم يخرج عن أصول مدرسته وأساتذته وحافظ عليها رغم مكوثه مع علماء الكوفة في بغداد.

[1]-ينظر مقدِّمة المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ج1، ص116.

[2]-مقدّمة المصدر نفسه، ج1، ص107.

[3]-المدارس النّحوية، خديجة الحديثي، ص107.

الفصل الأول

التّحليل النّحوي وآلياته

الفصل الأوّل: التّحليل النّحوي وآلياته

توطئة:

يتمحور هذا الفصل حول تقديم وبيان الآليات الّتي وظَّفها النّحاة في تحليلهم النّحوي، وذلك عن طريق ضبط المفاهيم، كالنّحو والتّحليل النّحوي، والآلية، تمهيدًا للولوج إلى الآليات المعتمدة عند النّحاة في تحليلهم النّحوي، أو في تقعيدهم للنّحو، مع توضيح الفروقات بين المصطلحات القريبة منها، لرفع اللّبس عنها، وذلك كتوضيح الفرق بين النّحو والإعراب، والفرق بين الإعراب والتّحليل النّحوي وغير ذلك.

المبحث الأول: ضبط المفاهيم

1-مفهوم النّحو واصطلاحاته:

أ-النّحو لغة:

للنّحو لغة معان متعدّدة أوردها ابن منظور(ت711هـ) في لسانه بقوله: «...والنّحو: إعراب الكلام العربي، والنّحو: القصد والطّريق، يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاهُ، ونحو العربيّة منه...وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر، والجمع أنحاء ونُحُوٌّ، قال سيبويه شبّهوها بعُتُوٍّ وهذا قليل...الجوهري: يُقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك، التّهذيب: وبلغنا أنّ أبا الأسود الدُّؤلي وضع وجوه العربيّة، وقال للنّاس انحوا نحوه فسُمِّي نحوا، ابن السِّكّيت: نحا نحوه إذا قصده، ونحا الشَّيء ينحاه إذا حرَّفه، ومنه سُمِّي النَّحويُّ لأنَّه يُحرِّف الكلام إلى وجوه الاعراب...وانحى عليه وانتحى عليه اذا اعتمد عليه...وأنحى عليه ضربا: أقبل وانحى له السِّلاح ضربه بها، أو طعنه أو رماه...ونحا الرَّجل وانتحى: مال على أحد شقَّيه... ونحوت بصري إليه أي صرفته، ونحا اليه بصره ينحوه وينحاه: صرفه وأنحيت اليه بصري: عدلته...[1]».

[1]-لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، (د ت)، مادّة(نحا)، ص4371.

أمّا الزّبيدي(379هـ)[1] في تاج العروس يرى أنّ: «النّحو: الطريق وأيضا الجهة، يقال نحوت نحو فلان، أي جهته، (ج: أنحاء ونُحوٌ)، كعُتُلٌّ، قال سيبويه: وهذا قليل، والنَّحو: القصد، يكون ظرفا ويكون اسما، قال ابن سيّده:(استعملته العرب ظرفا وأصله المصدر)، ومنه نحو العربية، وهو إعراب الكلام العربي، وقيل: هو من الجهة، لأنَّه جهة من العلوم، وقيل: لقول عليٍّ رضي اللّه تعالى عنه بعدما علَّم أبا الأسود الاسم والفعل وأبوابا من العربيَّة: انحُ على هذا النَّحو، (نحاه ينْحوه وينحاه) نحوا: (قصده، كانتحاه)، ونحا الرَّجل: مال على أحد شِقَّيْه أو انحنى في قومه)، وتنحَّى اعتمد، والنَّحو: بمعنى المثل، وبمعنى المقدار، وبمعنى القسم، وقالو: هو على ثلاثة أنحاء، ونحا الشَّيء ينحوه وينحاه: حرَّفه، قيل: ومنه سمِّيَ النَّحويُّ، لأنَّه يُحرِّف الكلام إلى وجوه الإعراب».[2]

وقيل للنّحو سِتّةُ معانٍ وهي: «القصد والجهة كنحوت نحو البيت، والمثلُ: كزيْد نحو عمر، والمقدار: كعندي نحو ألفٍ، والقسم: كهذا على خمسة أنحاء، والبعض: كأكلت نحو السّمكة»[3].

ونظم "أبو جعفر الدّاودي الأسدي(ت402هـ)" المعاني اللُّغويّة للنَّحو في بيتين شعريين شهيرين:

للنَّحو سبع معان قد أتت لغة جمــعتها ضمن بيت مفـرد كملا

قصدٌ ومثل ومقـدار وناحــية نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا [4]

وبهذا فإنّ الباحث في المعاجم اللُّغوية تستوقِفُه مجموعة من الدَّلالات تسبح في فلك الجذر اللُّغوي(نحا)، وإن كانت مُجملها لا تخرج عن المعاني التّالية: القصد والجهة والمثل والنَّوع والمقدار وبعض.

ب-النَّحو اصطلاحا:

[1]-بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، السّيوطي، ص85.

[2]-تاج العروس، الزّبيدي (محمّد مرتضى الحسيني)، تحقيق عبد الستّار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، (د ط)، (د ت)، مادّة(نحو)، ج40، ص41.

[3]- حاشية الخضري على شرح بن عقيل على الفية ابن مالك، تصحيح يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنّشر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، ج1، ص 15.

[4]-المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

تعدّدت المفاهيم الاصطلاحية للنَّحو عند علماء اللُّغة، فابن جني (ت 393هـ)[1] يعرِّفه قائلا: «النَّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره، كالتَّثنية والجمع والتَّحقير والتَّكسير، والإضافة والنسب والتَّركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللُّغة العربيَّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها»[2]، فالنَّحو حسب قوله إنَّما هو استقراء ومحاكاة لكلام العرب، لاستخلاص القواعد والضوابط التي تحكم اللُّغة، انطلاقًا من بنية الكلام وتركيبه.

والشّريف الجرجاني يحدِّده بشكل أدق بقوله: «النَّحو هو علمٌ بقوانين يعرف بها أحوال التَّراكيب العربيَّة من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النَّحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف صحَّة الكلام وفساده»[3]، وبذلك فهو يعدُّه علما من علوم العربيَّة، يضمُّ القوانين والمعايير لتمييز اللُّغة السليمة من الفاسدة، وتركيب الجمل وبنية الكلمة، وبهذا فهو يشمل مستويات اللُّغة جميعا من نحو وصرف ودلالة وبلاغة.

والعكبري يربط الدّلالة اللُّغوية بالاصطلاحية ليخلص إلى القول: «اعلم إنّ النّحو في الأصل مصدر نحا ينحو؛ إذا قصد، ويُقال: نحا له وأنحى له، وإنّما سمِّيَ العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه(نحوًا)؛ لأنّ الغرض به أن يتحرّى الإنسان في كلامه إعرابًا وبناء طريقة العرب في ذلك[4]»، فعلم النّحو غرضه محاكاة سمتِ كلام العرب.

---

[1]–الفهرست، ابن النّديم، ص128.

[2]– الخصائص، ابن جني، تحقيق محمّد علي النجّار، دار الكتب المصريّة، (د ط)، (د ت)، ج1، ص34.

[3]–معجم التّعريفات، علي بن محمّد السيّد الشَّريف الجرجاني، تحقيق محمّد صدّيق المنْشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص 202، باب النون.

[4]–اللّباب في علل البناء والإعراب، العُكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط2، 2001ا، ج1، ص40.

وفيه تعاريف أخرى للنّحو تختلف عن التّعريفين السّابقين فقيل: «هو علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال الكلمات العربيَّة من جهة الإعراب والبناء، والإعراب هو رفع الكلمة ونصبها وخفضها وجزمها، فإذا لم تكن الكلمة مُعربة سُمِّيت مبنيَّة فتلزم حالة واحدة كأمسٍ والآن[1]»،

وسار على نهج هذا التّعريف "عبد الهادي الفضلي" حيث يُعَرِّفُهُ بقوله: «هو علمٌ يُبحث فيه عن أصول تكوين الجملة وقواعد الاعراب[2]».

لا جرم أنَّ أوَّل ما يلفِت انتباهنا –ونحن نستعرض هذه المفاهيم–اتَّجاهان في نظرة النُّحاة واللُّغويين لمفهوم النَّحو؛ اتّجاه وسَّع دائرة هذا العلم ليشمل مستويات اللُّغة كلِّها فلم يفصل الصّرف عن النَّحو، واتِّجاه حصر مجال النَّحو بضبط أواخر الكلمة ومعرفة حالها من جهة الإعراب والبناء فقط.

ويتَّضح أكثر هذا الاختلاف أو بالأحرى هذا التطوُّر من خلال ما جاء به الطنطاوي في كتابه نشأة النَّحو وتاريخ أشهر النُّحاة أثناء تعرُّضِه إلى أطوار نشوء علم النَّحو، فجعلها أربعة أطوار، الطَّور الأوَّل "طور الوضع والتَّكوين" من عصر أبي الأسود الدُّؤلي إلى عصر الخليل، (ومباحث رجال هذا الطَّور كانت منصرفة حول أواخر الكلمات كما عُرِف عنهم[3])، ثمَّ يليه الطَّور الثَّاني وهو" طور النُّشوء والنُّمو" عهد الخليل والمازني وابن السِّكِّيت؛ فيقول: «ونقصِد الآن بالنَّحو معناه العام الذي يشمل مباحث الصّرف[4]»، وكانت دراساتهم جلُّها قائمة على استقراء كلام العرب تحليلا، والبحث في الأسباب والعلل.

ثمَّ يضيف الطَّور الثَّالث وهو "طور النُّضج والكمال " من عهد أبي عثمان المازني إلى آخر عصر المبرِّد، وفي هذا العصر سلك النّحو طريقا آخر، «فتشعَّبت مسالك التَّأليف في العربيَّة، فمن مؤلِّف

[1]–اللُّباب في قواعد اللُّغة وآلات الأدب (النّحو والصّرف، البلاغة والعروض، اللّغة والمثل)، محمّد علي السرّاج، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ، 1983أ، ص11.

[2]–مختصر النّحو، عبد الهادي الفضلي، دار الشّروق، جدّة، ط7، 1400هـ، 1980أ، ص5.

[3]– ينظر نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، محمّد الطّنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت)، ص41.

[4]–المرجع نفسه، ص40.

في النَّحو وحده ومن مصنِّف في الصَّرف وحده[1]»، فحسب الطَّنطاوي النَّحو انفصل عن مباحث الصّرف في آخر عصر المبرِّد.

ثمّ الطور الرّابع وهو طور التّرجيح والبسط في التّصنيف ويرى أنّ هذا الطّور لم يأت بالجديد؛ لأنّ النّحو اكتمل في الطّور الثّالث، وبهذا يتَّضح أكثر سبب اختلاف العلماء في تحديد مفهوم النَّحو، كلٌّ عرّفه حسب طوره.

لذلك عند التكلُّم عن النَّحو لا بدَّ من الاحتياط لأنَّ النَّحو عند النحاة القدامى والذي تناولته أبرز الكتب النّحويّة، ليس نفسه النَّحو الذي ندرسه ونفهمه اليوم، وقيل في هذا الشَّأن: «...إنَّ النَّحو العربي كما نقرؤُه في مرجعِه الأوَّل" الكتاب" ليس مجرَّد قواعد لتعليم النُّطق السَّليم والكتابة الصَّحيحة باللُّغة العربيَّة بل هو أكثَر من ذلك "قوانين" للفكر داخل هذه اللُّغة، وبعبارة بعض النُّحاة القدماء "النَّحو منطق العربيَّة"[2]».

وهذا يجعلُنا نقول إنَّ العلوم لا تظهر طفرة، وإنّما تنمو وفق مراحل وهذا ما انطبق على علم النّحو حيث كانت ارهاصاته مجرد ضبط أواخر الكلم إلى أن تطوَّر وأصبح علما قائما بذاته فشمل مستويات اللُّغة كلِّها كما سبق وأشرنا إليه، وفي آخر عهد المبرِّد لمع هذا العلم مع عمالقة اللُّغة وجهابذتها ليسلك طريقًا آخر فتفرَّع عنه علم الصَّرف، والصّوت.

ج-اصطلاحاته:

يرى الدّارسون أنّ مصطلح" النّحو" لم يتصالح عليه العرب القدامى ولا النحّاة الأوائل، ولكنّهم عبّروا عنه باصطلاحات أخرى، وهذه الاصطلاحات هي:

1-العربيّة:

اعتبر أهل الصَّنعة أنَّ مصطلح "العربيَّة "هو أوَّل ما عُبِّر به عن علم النَّحو، مستدلِّين إلى أقوال متعدِّدة، منها قول عمر ابن الخطاب: «تعلَّموا العربيَّة فإنَّها تزيد في المروءة[3]»، وفي رواية أخرى أنّه

---

[1]-المرجع نفسه، 47.

[2]-بنية العقل العربي، محمّد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة المربية، بيروت، ط1، 1986ا، ص 44-45.

[3]-المستنير في القراءات العشر، البغدادي (ابن سوار البغدادي الحنفي)، تحقيق أحمد طاهر أويس، (د ط)، 1413هـ، ص103.

قال: «تعلّموا العربيّة فإنّها تُشبِّبُ العقل وتزيد في المروءة[1]»، ويقول ابن سلّام الجمحي: «وكان أوّل من أسَّس العربيَّة وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدُّؤلي[2]»، فالتَّأسيس في قوله معناه وضع اللَّبنات الأولى لعلم النَّحو.

ويذكر الزبيدي في الطبقات قصّة وقعت لأبي عمرو بن العلاء(ت154هـ)[3] يوضِّح من خلالها أنَّ مصطلح " العربيَّة" كان يُقصد به علم النَّحو فقال: «قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمَّا وضعت ممَّا سمَّيته عربيَّة، أيدخل فيها كلام العرب كلِّه؟ فقال لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجَّة؟ قال أعمل على الأكثر، وأسمِّي ما خالفني لغات[4]».

ويُستَشَفُّ من هذه الأقوال أنَّ مصطلح " النَّحو" لم يرد عند العلماء في القرن الأول للهجرة، وإنَّما استعملوا مصطلح العربيَّة للدلالة على كلِّ ما يشمل النَّحو والصّرف والغريب واللّهجات والأصوات[5]، أمَّا مصطلح "النَّحو" فمن الصّعب الاهتداء إلى الزَّمن الذي استعمل فيه، غير الّذي يرجَّح عندنا أنَّه استعمل مع مصطلح" العربيَّة" من القرن الأوَّل للهجرة، وأطلقا على نفس العلم، فزال الأوَّل مع الأيَّام وبقي الثَّاني[6]، وخير دليل على ذلك قول سيبويه(180هـ)[7] في الكتاب (هذا علم ما الكلم من العربيَّة)[8].

2-الكلام:

تكاد نظرة النُّحاة تتَّفق على أنَّه ثاني الاصطلاحات المبكِّرة لهذا العلم، حيث وردت على لسان أبي الأسود الدُّؤلي(69هـ)[9] عندما قال: «هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام ودخلوا فيه، فصاروا لنا

---

[1]-طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر الزّبيدي، ص13.

[2]-طبقات فحول الشُّعراء، ابن سلام الجمحي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، (د ط)، 1422هـ، 2001م، ص29.

[3]-المصدر السّابق، ص40.

[4]- طبقات النّحويين واللّغويين، الزّبيدي، ص39.

[5]-ينظر المفصّل في تاريخ النّحو العربي قبل سيبويه، محمّد خير الحلواني، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1399هـ، 1979م، ج1، ص12.

[6]-الفصّل في تاريخ النّحو العربي، محمّد خير الحلواني، ص15.

[7]-طبقات اللّغويين والنّحويين، الزّبيدي، ص66.

[8]-الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السَّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1407هـ، 1988م، ج1، ص12.

[9]-ينظر المصدر السّابق، ص26.

إخوة فلو علَّمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه[1]»، فالقصد هنا واضح على تعلُّم أصول العربيّة وقواعدها والمتمثِّل في علم النَّحو.

وذكر الزُّبيدي في الطَّبقات أنَّ أبا الأسود الدُّؤلي(ت69هـ) جاء إلى زياد بالبصرة، فقال له: «إنّي أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيَّرت ألسنتهم، فتأذن لي أن أضع للعرب كلاما يقيمون به كلامهم؟[2]»، فكان يعني بقوله علم النَّحو.

3-الإعراب:

أحد اصطلاحات علم النَّحو والّتي شاعت في القرن الأوَّل للهجرة، حيث يروى أنَّها وردت على لسان النبيِّ صلى اللّه عليه وسلَّم حيث قال: «أعربوا القرآن والتمسوا إعرابه[3]»، وفي روايات أخرى أنَّه قال: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه[4]»، فالنَّبيّ صلى الله عليه وسلَّم يَحثُّ على شرح وتفسير آيات القرآن الكريم.

وورد المصطلح أيضا على لسان عمر ابن الخطاب في قوله: «تعلَّموا إعراب القرآن كما تتعلَّمون حفظه.[5]»، فمصطلح الإعراب في القولين لم يتجاوز معنى الشَّرح والتَّفسير، ولهذا ذهب بعض العلماء إلى أنَّ أوَّل من ورد على لسانه مصطلح الإعراب بمعنى علم النّحو هو عمر ابن الخطّاب استنادا لقوله: «وليُعلِّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب[6]»، وأيضا قول مالك ابن أنس: «الإعراب حَليُ اللِّسان فلا تمنعوا ألسنتكم حَليها[7]»، لهذا قيل: «النَّحو إعراب[8]».

---

[1]- أخبار النّحويين البصريين، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق محمّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374هـ، 1955أ، ص 14.

[2]-طبقات النَّحويين واللغويين، الزّبيدي، ص 22.

[3]-المستنير في القراءات العشر، البغدادي، ص101.

[4]-ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر الأنباري، تحقيق عبد الرّحمن رمضان، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، (د ط)، 1391هـ، 1971أ، ص15.

[5]-المصدر نفسه، ص 35.

[6]-أنباه الرواة على أنباه النّحاة، القفطي، ج1، ص51.

[7]-طبقات النّحويين واللُّغويين، الزّبيدي، ص13.

[8]-بنية العقل العربي، محمّد عابد الجابري، ص44.

فعبّر عن علم النَّحو بمصطلح الإعراب في القرن الأول للهجرة، ولعلّ السّبب كما ذهب إليه جمهور العلماء هو أنَّ الدّافع الأوَّل لوضع علم النَّحو هو اللّحن الذي أصاب اللُّغة والمرتبط أساسا بأواخر الكلمة.

4-اللّحن:

مصطلح" اللّحن" استعمل في القرن الأول إلى جانب مصطلح" النّحو"، إذ نجده في أقوال العلماء والخلفاء، حيث نسب إلى عمر بن الخطَّاب أنَّه قال: «تعلَّموا الفرائض والسُّنن واللَّحن كما تتعلَّمون القرآن[1]»، ويشرح ابن منظور هذا القول بقوله: «يريد اللُّغة[2]»، حيث ذكر ابن الأنباري هذا الحديث في كتابه الأضداد فيقول: «فيجوز أن يكون اللّحن الصَّواب، ويجوز أن يكون الخطأ، يُعرف فيتجنَّب، وحدَّث يزيد بن هارون بهذا الحديث فقيل له: ما اللّحن؟ فقال: النّحو[3]».

وفي رواية أخرى ذُكِر أنَّ أُبَيْ ابن كعب قال: «تعلّموا اللَّحن في القرآن كما تتعلَّمونه[4]»، فيُعقِّب ابن منظور على هذا الحديث بقوله: «يريد تعلَّموا لغة العرب بإعرابها، وقال الأزهري: معناه: تعلَّموا لُغة العرب في القرآن واعرفوا معانيه»[5]، وأحيانا كانت تطلق بمعنى اللّغة كما في قولهم: «القرآن نزل بلحن قريش أي بلغتهم»[6]، وبهذا فقد استُخدم المصطلح في القرن الأول للهجرة للدلالة على اللُّغة والنَّحو.

وهكذا دارت على ألسنة النُّحاة الأوائل هذه الاصطلاحات الأربعة (العربيَّة والكلام والإعراب واللَّحن) للدَّلالة على العلم الذي يضمّ القواعد والضوابط المستنبطة من كلام العرب، وهناك من أضاف اصطلاحا آخر وهو "المجاز" وعدَّه من الاصطلاحات الَّتي جاءت بمعنى النّحو[7].

---

[1]-ايضاح الوقف والابتداء في كتاب اللّه عزّ وجلّ، الأنباري، ص15.

[2]-لسان العرب، ابن منظور، مادّة (ل ح ن)، ص4014.

[3]-الأضداد، لابن الأنباري، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، 1987أ، ص 239-240.

[4]- ايضاح الوقف والابتداء في كتاب اللّه عزّ وجلّ، الأنباري، ص24.

[5]-لسان العرب، ابن منظور، مادّة (ل ح ن)، ص 4014.

[6]-المصطلح النّحوي (نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثّلث الهجري)، عوض حمد القوزي، ص9.

[7]- المرجع نفسه، ص15.

أما فيما يخصّ اصطلاح النَّحو فيرى الدَّارسون أنَّ أوَّل من استعمل مصطلح النَّحو هو عبد اللّه ابن أبي إسحاق الحضرمي[1](ت:117هـ) فقيل فيه: «كان أوَّل من بعج النّحو ومدَّ القياس والعلل[2]»، وورد مصطلح النَّحو في قوله: «...وقلت أنا ليونس هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا، قال: نعم، قال: قلت هل يقول أحد الصويق يعني السويق، قال: نعم، عمرو ابن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النَّحو يطَّرد وينقاس.[3]».

فالمتأمِّل لهذه الرِّوايات يدرك بأنَّ علم النّحو مرَّ بعدّة مراحل؛ ففي القرن الأوَّل عبِّر عنه بالاصطلاحات السّابقة، ثمَّ بدأ بالنموِّ والتطوُّر مع بعض العلماء كعبد اللّه بن أبي إسحاق، والخليل، وسيبويه والكسائي وغيرهم من علماء القرن الثاني للهجرة، وفي هذه الفترة اكتسب هذا العلم اصطلاح النَّحو فألغى الاصطلاحات الأخرى، ليصبح علم النَّحو من أبرز علوم العربيَّة إلى يومنا.

2-مفهوم التَّحليل النّحوي:

التّحليل النّحويّ مركَّبٌ وصفِيٌّ، فطبيعتُه التَّركيبيَّة تفرض علينا أوَّلا تقديم مفهوم للتَّحليل والنَّحو لنَخْلُص في الأخير إلى مفهومه التَّركيبي، طبعا مفهوم النَّحو أدرجناه سابقا يبقى علينا تقديم مفهوم للتّحليل.

أ-التَّحليل لغة:

التَّحليل مصدر الفعل "حلَّل" جاء في الصِّحاح: «حللت العقدة أَحُلُّها حلاًّ: فتحتُها: فانحلَّت، يُقال: "يا عاقِدُ اذكُر حلاًّ"، وحلَّ بالمكان حلاًّ وحُلولا ومَحَلاًّ، والمحلُّ أيضا: المكان الذي تحُلُّه[4]».

وقال ابن فارس: «الحاء واللّام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلُّها عندي فتح الشّيء، لا يشذُّ عنه شيء[5]».

---

[1]-طبقات النّحويين واللّغويين، الزبيدي، ص33.

[2]-طبقات فحول الشُّعراء، ابن سلام الجمحي، ص30.

[3]- المصدر نفسه، ص31.

[4]-الصِّحاح (تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة)، الجوهري، مادّة (ح ل ل)، ص 1672.

[5]-معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979أ، ج2، مادّة (حلّ)، ص20.

ومن الدّلالات الحديثة لها: حلّل الشّيء: رجعه إلى عناصره، ويقال: حلّل الدم وحلّل البول وحلّل نفسيّة فلان: درسها لكشف خباياها[1]، فدلالة الحلِّ ارتبطت بما أضيف لها.

وبعد التَّمعّن في هذه الدّلالات نتوصَّلُ إلى أنَّ الجذر اللُّغوي (ح ل ل) له معنى الفتح والفكّ والكشف.

ب–التّحليل اصطلاحا:

يُعطي فخر الدِّين قباوة مفهوما للتَّحليل بقوله: «التَّحليل في الأصل منهج عامٌّ يُراد به تقسيم الكلّ إلى أجزائه وردُّ الشَّيء إلى عناصره»[2]، في حين نجد معجم الوسيط يعْرِض تعريفا اصطلاحيًّا للتَّحليل، ولعلَّه أوَّل معجم يكشف عن الدَّلالة الاصطلاحية ضمن المفاهيم اللُّغويَّة قائلا: «تحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كلٍّ منها»[3].

بيْدَ أنَّ الدَّلالة الشَّائعة في العصر الحديث وهي ارجاع الأمر إلى عناصِرِه المكوِّنة له، غير موجودة في المعاجم القديمة، ويُظَنُّ أنَّها جاءت بعدما أُشرِبت كلمة "تحليل" دلالة الكلِمة الأجنبيّة"Analyse" الَّتي تدلُّ على منهج عامٍّ يُراد به تقسيم الكلِّ إلى أجزاءه المكوِّنة له.[4]

فالتّحليل ردّ الشّيء إلى عنَاصره المُكوِّنة له[5]، ويجدر التّمييز بين التّحليل والقسمة، لأن قولنا التّحليل هو التَّفكيك أو تقسيم الكلِّ إلى الجزء، فليس معنى ذلك تقسيمه إلى أجزاء، لأنَّ التَّحليل يؤدِّي إلى اكتشاف العناصر والأصول ومن ثمَّ فهو يُعَرِّفنا بالعِلَّة، أمَّا الأجزاء في القسمة فمقدارها من التَّركيب يساوي تماما مقدار الأصل المحلّل ولهذا فإنَّ القسمة لا تفسِّر شيئًا[6]، على عكس التَّحليل فالغرض منه التَّفسير.

ج–مفهوم التّحليل النَّحوي:

---

[1]–معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مكتبة الشُّروق الدّوليّة، ط4، 1425هـ، 2004م، مادّة (ح ل ل)، ص194.

[2]–التّحليل النّحوي (أصوله وأدلَّتُهُ)، فخر الدّين قباوة، الشَّركة المصريَّة العالميَّة للنَّشر، لونجمان، ط1، 2002هـ، ص18.

[3]–معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، ص 194.

[4]–ينظر التَّحليل النَّحوي (تعريفه وطبيعته)، محمود الجاسم، مجلة كلِّية الدِّراسات الإسلامية والعربيَّة، العدد 20، 2001م، ص335.

[5]–معجم المصطلحات العلميّة والفنيّة، يوسف خيّاط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ص177.

[6]–المرجع نفسه، ص178.

انطلاقا من تَركيبته الإسناديَّة يتَّضح أنَّ النَّحو هو أساس وعمدة هذه العمليَّة التَّحليليَّة، وهذا الإطلاق لم يرد عند النُّحاة القدامى، حيث يرى بعض الدّارسين أنَّ أوَّل من استخدم هذا المصطلح هو "تمام حسَّان" في كتابه الموسوم باللّغة العربيَّة معناها ومبناه[1]، حيث يذكره عدّة مرّات دون أن يعرِّفه، فيقول: «دراسة النّحو كانت تحليليَّة لا تركيبيَّة أي أنَّها كانت تُعنى بمكوِّنات التَّركيب أي بالأجزاء التَّحليليَّة فيه أكثر[2]»، ما يستشَفُّ من قوله هو أنَّ النَّحو كان يُعنَى بتفكيك وتحليل التَّراكيب لاستخلاص القاعدة الَّتي تضبِطُهُ، وفي قول آخر يورد مصطلح التَّحليل الوظيفي فيُوضِّح بأنَّ التَّحليل الوظيفي الذي درسه النّحاة وجعلوه حقل تخصُّصِهم ذو ثلاث شعب: دراسة الأصوات ودراسة الصرف ودراسة النَّحو.[3]

من المحدثين الذين أوردوا هذا المصطلح في دراساتهم "عبده الرّاجحي" بقوله: «أهمُّ خطوة في التَّحليل النَّحوي هي أن تُحدِّد الكلِمة، وعلى تحديدك لها يتوقَّف فهمك للجملة، ويتوقَّف صواب تحليلك من خطئك[4]»، فهو لم يعط تعريفا للتَّحليل النَّحوي، لكنّه يوضِّح بأنَّ الخطوة الأولى لتحليلك النَّحويّ هو تفكيك الجملة إلى كلمات للوقوف على عناصرها ومعرفة وظائفها النَّحويَّة والدّلاليّة.

جلُّ الدَّارسين يجزمون على أنَّ أوَّل من قدَّم مفهوما جامعا مانعا للتَّحليل النَّحوي هو "فخر الدِّين قباوة" بقوله: «التَّحليل النَّحوي هو تمييز العناصر اللَّفظية للعبارة وتحديد صيغتها ووظائفها والعلاقات التَّركيبية بينها بدلالة المقام والمقال».[5]

فالتَّحليل النَّحوي عنده ما هو إلاَّ تمييز العناصر اللَّفظية والدَّلالية المشكِّلة للجملة، من خلال تحديد أوزانها وصيغها وما يعتريها من تغيّرات، ثمَّ تحديد وظائفها النَّحويَّة من خلال العلاقات الَّتي تربط أجزاءها، ثمَّ علاقة هذا التركيب بالسِّياق، فالصَّرف حسب ما أورده جزء من النَّحو وبهذا فهو يتبنَّى منهج النُّحاة القدامى.

---

[1]-ينظر التَّحليل النّحوي (تعريفه وطبيعته)، محمود الجاسم، ص335.

[2]-اللّغة العربيَّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثَّقافة، المغرب، الدَّار البيضاء، (د ط)، 1994أ، ص16.

[3]-ينظر اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، ص15.

[4]-التطبيق النَّحوي، عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريَّة، ط2، 1998أ، ص 13.

[5]-التَّحليل النَّحوي (أصوله وأدِلَّته)، فخر الدّين قباوة، ص14.

وعليه فالتَّحليل النَّحوي حسب قوله يقوم على ثلاثة مستويات: «التَّحليل الإعرابي، وتحليل معاني الأدوات والتَّحليل الصَّرفي»[1]، وقد جرت صوره بمستويات متفاوتة، من العقد الأوَّل للقرن الهجري الأوَّل إلى عصرنا هذا دون تحديد علمي للمفهوم الاصطلاحي[2].

وبهذا فالتَّحليل النَّحوي مارسه النّحاة أثناء تنظيرهم للنّحو، فهو يُمثِّل الجانب التّطبيقي له، وعليه فهو جزءٌ من هذا النّحو، لأنَّ النَّاظر في كتب النَّحو القديمة يجدها محشُوَّة بالتَّحاليل الصَّرفية والنَّحوية والصَّوتية وحتَّى الدّلاليَّة، أمّا النّحو عند المتأخِّرين ما هو إلاَّ جزء من التَّحليل النَّحوي فقط، لأنّ المحلِّل أثناء تحليله يحدِّد الوظائف النّحوية.

3-مفهوم الآلية:

أ-الآلية لغة:

الآلية اسم منسوب إلى آلة، وجاء في معجم الوسيط: «الآلة أداة الطّرب، والآلة عمود الخيمة، والآلة الحدباء: سرير الميت، والآلة أداة العمل البسيطة...وتنسب كلُّ آلة إلى القوَّة الَّتي تُحرِّكها فيقال: الآلة البخارية، والآلة الكهربائية»[3].

وفي لسان العرب: «...وآل الخيمة: عمدها، يقول الجوهري: الآلة واحدة الآل والآلات، وهي خشبات تُبنى عليها الخيمة...والآلة: الشدَّة، والآلة: الأداة، والجمع الآلات، والآلة: ما اعتَمَلْتَ به من الأداة، يكون واحدا وجمعاً»[4].

فالنَّاظر لهذين التّعريفين يستشِفُّ أنَّ الجذر (أول) له دلالة واضحة مشتركة وهي الأداة، وبهذا فالآلية لغة هي الوسيلة والأداة.

ب-الآلية اصطلاحا:

---

[1]- المرجع نفسه، ص16.

[2]-ينظر المرجع نفسه، ص13.

[3]-معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مادّة(أول)، ص33.

[4]-لسان العرب، ابن منظور، مادّة(أول)، ص175.

*--هو طه عبد الرّحمن ولد بالمدينة الجديدة سنة1944أ، كان والده فقيها يدرِّس الصبيان بالكتَّاب، ممّا ورَّثه تكوينا تقليديا بالأساس، اطّلع على مداخل العلوم الشّرعية إلى حين ولوجه المدرسة العصرية، ينظر طه عبد الرّحمن (قراءة في مشروعه الفكري)، مشروح إبراهيم، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، ط1، 2009أ، ص29.

الآلية مصطلح حديث واستخدمه المتأخرون، لكن لا نكاد نجد له تعريفا اصطلاحيا جامعا مانعا، غير أنَّنا وجدنا بعض المحاولات لحصر مفهومه كتعريف طه عبد الرَّحمن *حيث يقول: «ولمفهوم الآلية في التُّراث معنيان اثنان، أحدهما معنى أعم والآخر أخصّ، أمَّا الأعم فهو أن تكون الآلية خاصِّية إضافية تلحق كلَّ علم يشترك في تحصيل غيره، فيكون كلّ علم دخل في علم آخر بمنزلة آلة من آلاته، أمَّا الأخص فهو أن تكون صفة ذاتية لبعض العلوم، أي صفة تختصُّ بها دون غيرها، بحيث لا يمكن أن يُصرف عنها[1]».

وعليه فالآلية هي إمَّا صفة تعرض للعلوم من جهة استخدامها في غيرها بحيث لو صُرِف عنها هذا الاستخدام صارت علوما مقصودة لذاتها[2]، كدخول الفقه في التَّصوّف يجعل الفقه آلة له، ودخول التَّأويل في علم النَّحو أيضا يجعل التَّأويل آلة له، وقد تكون الآلية صفة خاصَّة ببعض العلوم فلا يمكن أن يصرف عنها.

في حين نجد تعريفاً آخر مفاده أنَّ «الآلية للشَّيء تعرض له بالقياس إلى غيره[3]»، بمعنى الآلية تطلق على كلِّ أداة كان وسيلة لتحصيل غيره، فهو يعمّم هذه الصّفة لتشمل العلوم وغيرها، وإطلاق الآلة على العلوم الآلية كالمنطق من إطلاق مجازي، والآلة عند الصّرفيين تطلق على كلِّ اسم مشتقّ من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل كالمفتاح، فإنّه اسم لما يُفتَح به ويسمّى اسم آلة، وهذا معنى قولهم اسم الآلة ما صُنِع من فعل لآليّته؛ أي لآليّة ذلك الفعل[4].

ثمّ يوضِّح بأنَّ العلوم إمَّا آلية أو غير آلية؛ لأنَّها إمَّا أن تكون آلة تستخدم في علوم أخرى، أو أن تكون ذاتية[5].

---

[1]-تجديد المنهج في تقويم التُّراث، طه عبد الرحمن، المركز الثَّقافي العربي، الدَّار البيضاء، ط2، (د ت)، ص84.

[2]-ينظر المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمّد علي التّهانوي، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، (د ط)، (د ت)، ج1، ص6.

[4]-ينظر موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التّهانوي، ج1، ص 74.

[5]-ينظر المرجع نفسه، ج1، ص6.

ويقِرّ على أنّ المنهج جزء من الآلية أو صفة لها بقوله: «إنَّ ما يكون في حدِّ ذاته آلة لتحصيل غيره لا بدَّ أن يكون متعلِّقا بكيفية تحصيله فهو متعلِّق بكيفية العمل[1]»، فقوله "كيفية العمل" يقصِد به المنهج، لأنَّ مفهوم المنهج هو الطَّريقة والكيفية التي يُتوصّل بها إلى نتائج.

وطه عبد الرّحمن يذكر بأنّ الآلية تتَّصِف بثلاثة أوصاف وهي "الخدمة"و"العمل"و"المنهج"[2]، أي أنّ المنهج جزء أو صفة للآلية.

وحاصل النّظر فيما مضى نتوصّل إلى أنّ أيّ علم من العلوم إذا اعتُمد في تحصيل علم آخر يفقد العلميَّة ليصبح آلية مرتبط بمنهج معيَّن، لكن بمجرَّد صرف هذا الاستخدام عنه يصبح علما قائما بذاته، والآلية تطلق مجازًا على أيٍّ شيء ساهم في تحصيل غيره بفائدة.

[1]–موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمّد علي التهانوي، ج1، ص6.

[2]– ينظر تجديد المنهج في تقويم التُّراث، طه عبد الرّحمن، ص84.

المبحث الثّاني: الفرق بين التّحليل النّحوي والإعراب

يتساءل دارس النّحو عن الفرق بين التّحليل النّحوي والإعراب، وعن العلاقة الّتي تربطهما، وللإجابة عن هذا التّساؤل نبدأ أوّلاً بتقديم مفهوم للإعراب لغة واصطلاحاً مع إبراز أهم المراحل الّتي مرَّ بها، وفي المقابل نعطي لمحة عن التّحليل النّحوي عند القدماء والمحدثين، لنتوصّل في الأخير إلى إبراز الفرق بينهما، وننهي المبحث بنموذجين تطبيقيين من التّحليل النّحوي أحدهما من مصنّفات النّحو القديمة، والآخر من المصنّفات الحديثة.

1-مفهوم الإعراب:

أ-الإعراب لغة:

الإعراب مصدر الفعل" أعرب"، جاء في لسان العرب: «...يقال: أعرَب عنه لسانُه وعرَّب، أي أبان وأفصح، وأعرب عن الرّجل: بيَّن عنه، وعرّب عنه تكلّم بحجَّته، وحكى ابن أثير عن ابن قتيبة الصّواب يُعرِب عنها، وإنَّما سمِّي الإعراب إعرابا، لتبيينه وايضاحه، ويُقال: أعْرِب عمّا في ضميرك أي أَبِن... وعرَّب منطِقه أي هذّبَه من اللّحن.»[1]

وفي معجم الوسيط: «أعرب فلان: كان فصيحا في العربيّة وإن لم يكن من العرب، وأعرب الكلام: بيَّنه، وأعربه أتى به وفق قواعد النّحو، وأعرب الكلام طبّق عليه قواعد النّحو، وأعرب بمراده: أفصح به ولم يُوارب، وأعرب عن حاجته: أبانَ...»[2].

والجوهري يقول: «وأعرب كلامه، إذا لم يلحن في الإعراب، وأعرب بحجّتِه، أي أفصح بها ولم يتَّق أحدا».[3]

---

[1]-لسان العرب، ابن منظور، مادّة(عرب)، ص2865.

[2]-معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مادّة(عرب)، ص591.

[3]-الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، الجوهري، مادّة(عرب)، ص179.

فالإعراب لغة لم يتجاوز معنى الإفصاح والإبانة.

ب–الإعراب اصطلاحا:

أمّا الإعراب في الاصطلاح فهو: «الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرمَ سعيدُ أبَاه، وشَكَرَ سعيدًا أبُوهُ، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحدا لاستَبهم أحدهما من صاحبه».[1]

ويقول ابن الخشَّاب(ت:567هـ): «إنّه تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظا أو تقديرا بتغيّر العوامل في أوَّلها»[2].

ومن المحدثين مصطفى الغلاييني الّذي يُعرِّفُه بقوله: «الإعراب أثر يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعا، أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما حسب ما يقتضيه ذلك العامل»[3].

من خلال هذه التّعريفات لعلماء اللّغة الّتي تكاد تتّفق على أَنَّ الإعراب هو كلّ تغيّر يحدث في آخر الكلمة نتيجة دخول عامل من العوامل عليها، فينتج عنه الإبانة عن المعنى.

ج–تطوّر مصطلح الإعراب:

كما سبق وذكرنا فقد وَرد مصطلح الإعراب على لسان الرّسول ﷺ والصّحابة رضوان الله عليهم، فيظهر اهتمامهم بالفصاحة والبيان والحثُّ على تعلّم الإعراب، حيث سُمِع عن الرّسول ﷺ أنّه قال: «أنا أعرَبُكم؛ أنا من قريشٍ ولساني لِسانُ بني سعد بن بكرٍ»،[4]وقال عمر ابن الخطاب: «من قرأ

[1]–الخصائص، لابن جني، ج1، ص35.

[2]–المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، مركز النخب العلميّة، دمشق، ط1، 1392هـ، 1972ا، ص34.

[3]–جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصريّة، بيروت، ط30، 1414هـ، 1994ا، ص 18.

[4]–فيض القدير شرح الجامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير، عبد الرّؤوف المناوي، تحقيق أحمد عبد السّلام، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2001ا، ج3، ص57.

القرآن فأعرب كان له عند الله أجر شهيد»[1]، وقولهم: «أعربوا الكلام كي تُعربوا القرآن»[2]، وعن ابن مسعود قال: «أعربوا القرآن فإنّه عربي»[3]، وعن مجاهد أنّه قال: «أعربوا القرآن»[4]، لكن ورود هذا المصطلح في عهد النبوّة، هل كان يُقصد به ضبط أواخر الكلمة بالحركة المناسبة؟ وهل كانوا يعرفون الإعراب في ذلك الزّمن؟

وفي هذا الشّأن نجد العلماء يفسّرون معنى الإعراب الوارد في هذه الأقوال فقيل: «ليس المراد الإعراب المصْطَلَح عليه عند النّحاة، لأنّ القراءة مع اللّحن ليست قراءة ولا ثواب له فيها، و(التمسوا) اطلبوا...و"أعربوا القرآن" أي تعلّموا إعرابه، و"كي تُعرِبوا القرآن" أي لأجل أن تنطقوا به سليما من غير لحن»[5]، ويضيف السّيوطي بقوله: «المُراد بإعرابه معرِفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النّحاة؛ وهو ما يُقابِل اللّحن؛ لأنّ القراءة مع فقده ليست قراءة ولا ثواب فيها[6]».

ونخلص من هذه الأقوال إلى أنّ الإعراب المتداوَل في هذه الفترة لم يتجاوز معنى القصد والبيان والإفصاح وهو المعنى اللُّغوي، ولم يرد بالمعنى الاصطلاحي.

ثمّ بعد هذه الفترة تطوّر مدلوله نتيجة اللّحن الذي أصاب الكلام العربي، ومسّ القرآن الكريم، فعمد الصّحابة والعلماء إلى وضع علم يصون هذه اللّغة وعُبِّر عنه بمصطلح الإعراب، فيقول أبو الطيّب: «واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى تعلُّم الإعراب، لأنّ اللّحن ظهر في كلام الموالي والمتعرِّبين من عهد النّبي صلّى الله عليه وسلّم»[7].

---

[1]-ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ جلّ، أبو بكر الأنباري، ج1، ص20.

[2]-المصدر نفسه، ج1، ص22.

[3]-المصدر نفسه، ج1، ص35.

[4]-المصدر نفسه، ج1، ص29.

[5]-هامش فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، ج1، ص558.

[6]-الإتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشّؤون الإسلامية والدّعوة والإرشاد، المملكة العربيّة السّعوديّة، (د ط)، (د ت)، ج2، ص3.

[7]- مراتب النّحويين، أبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللّغوي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص5.

ولعلّ إطلاق العلماء على علم النّحو في بدايته بمصطلح الإعراب كما ذكرنا سابقًا، راجع لكون السّبب الأوّل والرّئيس لنشأة هذا الأخير هو اللّحن الذي أصاب الكلام العربي بصفة عامّة والقرآن الكريم بصفة خاصّة، والّذي ارتبط بأواخر الكلمة، حيث يُروَى أنّه قدِم أعرابيٌّ في زمان عمر رضي الله عنه فقال: «من يُقرئُني ممّا أنزل الله على محمد؟ قال: فأقرأه رجل(براءة)، فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1] بالجرّ، فقال الأعرابيُّ: أوَ قد برئَ اللّه من رسوله، إن يكن الله بريء من رسوله فأنا أبرأُ منه؟ فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنّي قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يُقرئني فأقرأني هذا سورة براءة، فقال:﴿ أنّ الله بريء من المشركين ورسوله ﴾بالكسر، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال:﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأُ ممّن برئَ الله ورسوله منه، فأمر عمر بن الخطاب ألاَّ يُقرئ القرآن إلاّ عالم باللّغة وأمر أبا الأسود فوضع النّحو[2]».

فبمجرَّد تغيير الحركة تغيّر المعنى، وهذا ما جعل الصّحابة والعلماء يُشمِّرون على سواعدهم لإيجاد دواء لهذا الدّاء، بعدما فشا اللّحن في الألسُن ومسَّ القرآن الكريم، فأظهروا اهتمامهم الكبير بإعراب القرآن، أي ضبطه، لقول أبي بكر الصدّيق: «لأن أعرب آية من القرآن أحبُّ إلَيَّ من أن أحفظ آية»[3]، وفي هذه المرحلة لم يكن يقصد بالإعراب النّحو بقدر ما كان يعني اتّباع طريقة الفصاحة العربيّة.

فكان أوّل حجر أساس لعلم النّحو هو نقط المصحف، إذ قال أبو الأسود الدّؤلي: «رأيت أن أبدأ بإعراب القرآن»[4]، ثمّ اختار رجلا من عبد قيس فقال: «خذ المصحف وصبغا يُخالف لون المداد فإن فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النّقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئا من هذه الحركات غُنَّة فانقط نُقطتين، فابتدأ بالمصحف حتَّى أتى إلى آخره ثمَّ وضع المختصر

[1]–سورة التّوبة، الآية 3.

[2]–ايضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، ص39.

[3]–المصدر نفسه، ص23.

[4]–المصدر نفسه، ص41.

المنسوب إليه بعد ذلك»[1]، ولهذا ارتبط النّحو بالإعراب، لأنّ الغاية من نشأة النّحو كان مرتبط بضبط أواخر الكلمة.

توالت جهود العلماء في التّأليف والتّقعيد لهذا العلم، فاختلط المفهومان، ويزداد الأمر وضوحا عندما يتفحّص المرء كتاباً عنوانه" سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي" فيتوقّع أن يكون موضوعه دراسة إعرابية، لكنّه دراسة صوتية لحروف المباني، أو حروف الهجاء.

وأيضا كتاب "مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب" فكانت دراسته للأسماء والحروف مرتَّبة على حروف المعجم، فيفصل القول فيها من ناحية النّحو والإعراب والتّصريف واللّغة وربَّما تناول نواحي الفقه والأدب أيضا، فهذا كتاب قيّم شامل جامع ولكنّ عنوانه لا يدلّ على موضوعه، وكتاب "إعراب القرآن" المنسوب إلى الزجّاج(ت:316هـ) فإنّ عنوانه يوحي بأنّه يتضمَّن إعراب الآيات القرآنية، ولكنّه يتضمّن مسائل في القراءات وفي الفقه وفي نظام الجملة من حيث تقديمها وتأخيرها، كلّ هذا بجانب الإعراب وهو الغرض من تأليف الكتاب على ما يبدو من عنوانه.[2]

فالإعراب في هذه المرحلة كان يُقصد به علم النّحو، الّذي ضّم القواعد والضوابط المستنبطة من استقراء كلام العرب. فبقي مصطلح الإعراب مرادفا لعلم النّحو معالجا للمسائل اللّغويّة كلِّها لفترة من الزّمن، لكن زمن انفصالهما لم نهتدي إليه؛ إذ لم نعثر على تعريف اصطلاحيٍّ له عند أوائل النحّاة، كالخليل وسيبويه وغيرهم، وما نستشفّه من هذه التعاريف الاصطلاحية لعلماء اللّغة هو أنّ الإعراب قد اكتسب مفهومه الاصطلاحي في نهاية القرن الرابع للهجرة، أي الزّمن الّذي اكتمل فيه علم النّحو.

وعليه يمكن القول أنّ دلالة الإعراب لم تكن ثابتة؛ إذ مرّت بمراحل متعدِّدة حتّى وصلت إلى مدلولها الاصطلاحي الحالي، ففي عهد النُبُوَّة لم تتجاوز معناها اللُّغوي المتمثِّل في الفصاحة والبيان،

[1]-ايضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، ج1، ص41.

[2]-ينظر ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، اسكندريَّة، (د ط)، 1994أ، ص16.

ثمّ مع نقط المصحف ارتبط مدلولها بضبط الحركات فقط، ثمّ اتّسع مدلولها في القرن الثاني للهجرة فأصبح يدلّ على علم النّحو، الذي ضمَّ مسائل اللّغة كلّها كما سبق وذكرنا، وتليها مرحلة أخيرة حيث اكتسبت مدلولها الاصطلاحي، بعد أن اكتمل علم النّحو وفُصل عنه مسائل الصّرف، وأصبح الإعراب جزءاً مكمِّلاً للنّحو، ودلالته تقرير الأحكام (النتائج) ثمَّ التّحقُّق من صحّتها بناءً على وجود المقدِّمات والشُّروط، كما تقول مثلا: أعرب لي (جاء زيْدٌ)، أي طبِّق القواعد على هذا الجزء وبيِّن أنَّه مندرج تحته[1].

2-التّحليل النّحوي عند النحّاة القدامى والمحدثين:

التّحليل النّحوي كمصطلح حديث النّشأة،كما قلنا سابقا ظهر بمفهومه الاصطلاحي على يد الدّكتور "فخر الدِّين قباوة"، إذ يرى الباحثون أنّه أوّل من وضع أصوله ومبادئه، وليس هذا فقط بل يُؤَكِّدُ هذا بلسانه على أنّه أوّل من أصّل لهذا العلم بقوله:« وختاما آمل أن أكون قد وضعت حجر الأساس، في موضوع علمي بكر، يفتح السّبُل أمام الباحثين والدّارسين»[2].

إذ لم يكتف بالتّنظير إنّما أجرى فيه ممارسات تطبيقيّة من القرآن والحديث والشِّعر[3]، فألَّف عدّة مؤلّفات موضوعها التّحليل النّحوي، منها" المورد النّحوي الكبير نماذج تطبيقيّة في الإعراب والأدوات والصّرف"، و"التحليل النّحوي –أصوله وأدلّته–"، و"كتاب جذور التّحليل النّحوي في المدرسة القرآنية"، ثمّ كتاب "منهجيّة التّحليل النّحوي في النّصوص الأدبيّة".

فالتّحليل النّحوي قُصِد به دراسة عناصر النِّظام التّركيبي، وذلك بتحديدها وتفسيرها ومعرفة معانيها وخصائصها وكيفية انتظامها وعلاقة بعضها بعض، وما يتّصل بها من قضايا أخرى، تتضافر مجتمعة

[1]-ينظر علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، يوسف بن خلف العيساوي، دار الصّميعي للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط1، 1428هـ،2007م، ص 22.

[2]-التّحليل النّحوي (أصوله وأدلّته)، فخر الدّين قباوة، المقدّمة.

[3]-ينظر التّحليل النّحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، نورة الجهني، إشراف عبد الحميد بن محمّد الأقطش، مذكرة لنيل درجة الدّكتوراه، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، 1432هـ، 2015م، ص 18.

في تشكيل النّظام التّركيبي[1]، حيث سار على نهج القدماء فلم يفصل بين مستويات اللُّغة، فنال اهتمام الدّارسين وظهرت عدّة بحوث على هذا المنوال نذكر بعضها:

-التّحليل النّحوي-تعريفه وطبيعته-لمحمود الجاسم.

-التّحليل النّحوي وتوجيه الدّلالة-قراءة في كتاب الأمالي لابن الحاجب-الزايدي بودرامة.

-التّحليل النّحوي للآيات القرآنيّة في نهاية القرن الثّاني، زهرة الشّيخ عبود.

-منهج التّحليل النّحوي عند أبي حيّان في تفسير البحر المحيط، عبد الحميد السيّد.

-أسس التّحليل النّحوي، محمود حسن الجاسم.

رغم حداثة المصطلح لكنه كممارسة قديمة جدّا، فقد جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة منذ نشأة التّفسيرات اللُّغويّة، إذ كانت الغاية من تلك الممارسات تطبيقيّة عمليّة أكثر منها نظريّة تقعيديه، حيث كان معروفا ممارسة وتطبيقا تحت مصطلح "الإعراب" وبرزت بداياته بتفسير القرآن الكريم، مع الإمام علي رضي الله عنه(ت:40هـ) وعبد الله بن مسعود(ت:68هـ)، وأبي الأسود الدّؤلي(ت:69هـ) والتّلاميذ الذين نقلوا عنهم، فصنّفوا كتبا متعدّدة الموضوعات، مثل "التعليقة" أو "المقدِّمة" للإمام علي، والمختصر للأبي الأسود الدُّؤلي، وكتاب" العربيّة" لنصر بن عاصم، ونصوص كثيرة لابن عبّاس.[2]

فالقرآن الكريم لعظمته نال عناية كبيرة من العلماء على مرِّ العُصور، فأقبلوا عليه بالدّراسة والتّفسير والتّحليل، وفي هذا الشّأن يقول حاجي خليفة: «علم إعراب القرآن فرع من فروع التَّفسير على ما في

[1]-ينظر التحليل النّحوي (تعريفه وطبيعته)، محمود الجاسم، ص342.

[2]-ينظر التّحليل النّحوي (أصوله وأدلّته)، فخر الدّين قباوة، ص10.

مفتاح السّعادة لكنّه في الحقيقة هو من علم النّحو»[1]، فهو يؤكِّد على أنّ تفسير القرآن الكريم كان انطلاقا من التّحليل النّحوي.

إذ أُلِّفت مصنّفات في إعراب القرآن نذكر منها: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت:370ه)، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحّاس(ت:338ه)، والتّبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري(616ه) وغيرها، والكتب المؤلّفة في هذا العلم كثيرة جدّاً، فمنها المختصر حجما وعلما، ومنها المطوَّل بكثرة الإعراب والظَّواهر.

وتوالت أساليب التّحليل في مؤلفات النّحاة غير أنّ حضوره كان في شكل معالجات تطبيقيّة، غفلا عن التّنظير إلى أن جاء ابن هشام الأنصاري في القرن الثّامن الهجري وبسّط القول في قضيّة التّحليل النّحوي تنظيرا وتطبيقاً، من خلال مجموعة من الأبواب في كتابه"مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، مثل باب" ذكر الجهات الّتي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها"، وباب" ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها" وغيرها من الأبواب.[2]

3-الفرق بين التّحليل النّحوي والإعراب:

انطلاقا من المعطيات السّابقة نتوصّل إلى أنّ التّحليل النّحوي مارسه النّحاة أثناء تقعيدهم للنّحو في القرون الأولى، والذي عبّر عنه بمصطلح الإعراب؛ عندما كان يَضُمُّ كلّ مستويات اللّغة نحوا وصرفا وصوتا ودلالة، ولم يكن بعد قد اكتسب مدلوله الاصطلاحي الحالي؛ هذا أثبتناه من خلال المصنّفات القديمة الّتي عالجت قضايا اللّغة تحت مظلّته، أي أنّ التّحليل النّحوي في هذه الفترة جزء مكمِّل للنّحو والإعراب.

[1]-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ص121.

[2]-ينظر منهج التّحليل النّحوي عند فخر الدّين قباوة من خلال كتابه" التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته" بين النظريّة والتّطبيق، كرموش محمّد خير الدّين، إشراف بوجملين لبّوخ، مذكّرة لنيل درجة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011ا، 2012ا، ص9.

وبعد اكتمال علم النّحو ألغى كلّ الاصطلاحات الّتي عُبِّرت عنه بما في ذلك مصطلح الإعراب، وفُصِلَت عنه المسائل الصّرفية، ليصبح النّحو العلم المعني بدراسة أحوال الكلمة، وأصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب ويقرن ذلك بشواهد من القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح؛ وبهذا أصبح الإعراب عنصرًا من عناصر النّحو يدور حول ما يلحق أواخر الكلمة، وفي هذه المرحلة أصبح جزءاً من التّحليل النّحوي؛ لأنّ التّحليل النّحوي كما سبق وذكرنا هو تفكيك التّركيب إلى جزئيات مع بيان بنيتها ووزنها، وتحديد وظائفها، والعلاقات التّركيبية فيما بينها؛ وبهذا فهو يتعدّى النّظر في أواخر الكلمة وما يعتريها من تغيرات، إلى تحليل ودراسة مستويات اللّغة كلِّها نحوا وصرفا ودلالة وصوتا، معتمدًا على الإعراب لتبيين المعنى.

وعليه نقول الإعراب جزء مكمِّل للتّحليل النّحوي، وعلاقتهما علاقة الكلِّ بالجزء.

4-نماذج تطبيقيّة من تحليلات النّحاة:

أ-نموذج من التّحليل النّحوي عند النّحاة القدامى:

كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه(ت: 370هـ)، من المصنّفات الّتي تناولت التّحليل النّحوي تحت مصطلح الإعراب، نأخذ نموذجا منه لنبيّن ماهية هذا التّحليل.

إذ بدأ بإعراب "أعوذ باللّه من الشّيطان الرّجيم" فقال: «"أعوذُ" فِعلٌ مضارعٌ، علامة مُضارَعتِه الهمزة في أوّلِه، وعلامة رفعِهِ ضمُّ آخره»[1]، فهو الآن يعرِب الفعل فقط، ثمّ يقول: «وهو فعل معتلٌّ لأنَّ عين الفعل واو، والأصل أعوُذُ (على مثال أفْعُلُ)، فاستثقلوا الضمَّة على الواو فنُقِلت إلى العين فصارت أَعوذُ، وكذلك أقولُ وأزولُ»،[2]نلاحظ أنّه انتقل من الإعراب إلى الصّرف ليُبيِّن بنية الكلمة، ووزنها والإعلال الحاصِل فيها.

[1]-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد)، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (د ط)، 1985أ، ص3.
[2]-المصدر نفسه، ص3.

ثمَّ يواصِل محلِّلا مع نفس الكلمة فيقول: «والهمزة في أعوذ إخبار عن النَّفسِ، أعوذُ أنا، والياء للغائب، يعوذ هو، والتّاء للمؤنّث الغائبة، تَعوذ هي، وللمُخاطب الشّاهد، تعوذ أنتّ يا رجل...وعوذا مصدرٌ، وإن شِئت قلت عاذ معاذًا وعوذةً وعِياذاً، كلُّ ذلك صوابٌ، وعائذٌ اسم الفاعل، واسم المفعول مَعوذٌ به[1]»؛ لم يكتفِ بإعراب الكلمة وتبيين وزنها بل يواصل محلِّلا مبرزاً تصريفها مع كلِّ الضمائر، ومشتقّاتها من اسم فاعل واسم مفعول وغيرها، لينهي هذا التّحليل بشاهدٍ يستدلُّ به فيقول: «وحدّثنا محمّد عن ثعلبٍ عن سلمة عن الفرّاء قال: العربُ تقول نَعُوذُ باللّه من طئة الذَّليلِ أي أعوذُ بالله من أن يَطأني ذليلٌ، ويُقال معاذ الله من ذلك، ومعاذة الله من ذلك، وعِياذًا بالله من ذلك...وروي عن الحسن البصريُّ أنّه قرأَ ﴿ **وقُل ربِّ عائذاً بكَ من همزات الشَّياطين وعائذاً بك أن يحضُرونِ[2]**﴾»[3].

وعليه فابن خالويه، لم يفصل مباحث الصّرف عن علم النّحو، وإنّما عالج مستويات اللُّغة كلِّها مفسِّرا وموضِّحا، تحت مظلّة ما أطلق عليه بالإعراب والمقصود به آنذاك علم النّحو والتّحليل النّحوي عند المحدثين، حيث نجد المحلّل ينتقل من الإعراب إلى تقرير قاعدة إلى توضيح مصطلح، إلى بنية الكلمة متوسِّعا في تحليله، ولهذا قيل أنّ المدوّنات النّحويّة القديمة كانت تطبيقيّة أكثر منها تنظيريّة.

ب-نموذج من التّحليل النّحوي عند المحدثين:

تحليل معنى "أنَّى" في حديث الخَضِر مع موسى عليهما السّلام إذ قال الخضِر: «وأنّى بِأرضِك السّلام؟ فقال: أنا موسى»[4]، حلّله فخر الدّين قباوة نحويّاً بقوله: «و"أنَّى" هذه تحتمل وجهين: أحدهما معنى: من أين؛ فهي استفهامية للظرفية المكانية، في محل نصب ظرف مكان يتعلّق بالخبر المقدّم المحذوف، والثّاني معنى: كيف: أي: كيف بأرضك السّلام؟ فهي استفهامية للحال

[1]-المصدر نفسه، ص3-4.

[2]-سورة المؤمنين، الآية 97.

[3]-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، ص4-5.

[4]-صحيح البخاري (أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري)، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423هـ، 2002م، ص43.

والاستبعاد، في محل رفع خبر مقدّم»،[1] ففي تحليله لمعنى "أنّى" أورد وجهين لها شارحا ومعرِبا، فلم يرجّح أحدهما عن الآخر؛ بمعنى الوجهان جائزان.

وهذا ما ذهب إليه العكبري في كتابه إعراب الحديث النّبوي بقوله: «أنّى ههنا فيها وجهان: أحدهما (من أين)، كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[2]، فهي ظرف مكان، والسّلام مبتدأ والظّرف خبر عنه، والوجه الثّاني فهي بمعنى: كيف، أي: كيف بأرضك السلام؟ ووجه هذا الاستفهام أنّه لمّا رأى ذلك الرّجل في قفر من الأرض استبعد علمه بكيفيّة السّلام[3]، فأمّا قوله:(بأرضِك السّلام) فموضعه نصب على الحال من (السّلام) والتّقدير: من أين استقرّ السلام كائنا بأرضِك»[4]، فالتّحليلان متقاربان إلاّ أنّ العكبري كان أكثر توضيحا من قباوة؛ بعد أن مزج الإعراب بالسّياق.

[1]-التّحليل النّحوي (أصوله وأدلّته)، فخر الدّين قباوة، ص 257.

[2]-سورة آل عمران، الآية 37.

[3]-إعراب الحديث النّبوي، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الاله نبهان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ط2، 1407هـ، 1986أ، ص53.

[4]-إعراب الحديث الشّريف، أبو البقاء العكبري، ص53.

المبحث الثّالث: آليات التّحليل النّحوي

سبقت الإشارة إلى ماهية التّحليل النّحوي، وعرفنا أنّها عمليّة فكّ التّركيب إلى عناصره المكوِّنة له، مع تحليلها نحويّا وصرفيًّا وصوتيًّا ودلاليًّا وبيان العلاقة التي تربطها، وعرفنا أنّ المصنّفات النّحوية القديمة ماهي إلاّ مصنّفات في التّحليل النّحوي، كالكتاب لسيبويه(ت180هـ)، والتّصريف لأبي عثمان المازني(ت:249هـ)، والمقتضب للمبرِّد(ت:285هـ)، والمنقوص والممدود للفرّاء(ت:207هـ)، وغيرها من الكتب النّحوية.

ومن خلال استقراء طرائق النّحاة في التّحليل النّحوي وجدناهم يتّبعون طرقا وأساليب وآليات للوُصول إلى لُبِّ التّركيب العربي، وتحديد دلالته واستنباط القاعدة الّتي تَضبِطه، والآليات الرّئيس الّتي ساهمت في تحصيل هذا العلم هي: الوصف والتّعليل والتّرجيح والتّأويل.

1-آلية الوصف:

أ-الوصف لغة: جاء في لسان العرب: «وَصَفَ الشّيء وَصْفا، وصِفَة: نَعتَه بما فيه، وصف الطّبيب الدّواء: عيّنَه باسمِه ومِقدارِه، ووصف الخبر: حكاه، ووصف الثّوب الجسم: أظهر حاله وبيّن هيئتَه».[1]

وفي الصِّحاح: «وَصَفت الشَّيء وصفا وصِفَةً، والهاء عِوض من الواو، وتواصفوا الشَّيء من الوصف، واتَّصَف الشَّيء: أي صارَ مُتَواصَفًا»،[2] وقيل الوصف هو ذكر الشّيء كما فيه من الأحوال والهيئات[3].

وعليه فالوصف لغة هو اظهار الشّيء على هيئته.

---

[1]-معجم الوسيط، مجمع اللغّة العربيّة، مادّة(وصف)، ص1036.

[2]-الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة)، الجوهري، مادّة (وصف)، ص1438-1439.

[3]-نقد الشّعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1، 1302هـ، ص41.

ب–اصطلاحا: تعدّدت المفاهيم الاصطلاحية للوصف بتعدد التّوجهات المعرفيّة والنّظريّة، وما يهمّنا نحن في دراستنا هو الوصف اللُّغوي الّذي اعتمده النّحاة واللّغويون في دراسة اللّغة، والّذي أُطلق عليه في الدّراسات الحديثة بالمنهج الوصفي.

فالوصف «هو منهج استِقرائيٌّ يبدأُ بالملاحظة والتّجربة والتّصنيف وصولا إلى استنتاج القاعدة»[1]؛ فاللّغوي يتّخِذ ثلاثة طرُقٍ متكامِلة في تحليل الظَّاهرة اللُّغويّة وصولاً منه إلى تقعيدها وهي: استقراء المادّة اللّغوية مشافهة، ثمَّ تقسيمها أقساما وتسمية كلّ قسم منها، ثمَّ وضع المصطلحات الدّالة على هذه الأقسام لنصِل بعد ذلك إلى وضع القواعد الكلِّية والجزئيّة الّتي نتجت عن الاستقراء[2].

كما أنّ البحث اللُّغوي عند العرب بدأ وصفيا، وسار أساسا وفق منهجٍ وصفيٍّ دقيق في جمع البيانات اللُّغويّة وملاحظتها واستقراء الأصول العامّة منها،[3]وذلك من خلال الأخذ المباشر للمادّة اللُّغويّة، في مكان وزمان بعينه، ثمّ استخلاص المبادئ العامّة عن طريق الاستقراء، وفي الأخير تأتي مرحلة التّصنيف؛ وذلك عن طريق تقسيم المادّة اللّغويّة إلى مستويات تسهِّل على اللّغوي وصفها وتحليلها، وهذا ما تثبته المصنّفات النّحوية القديمة، أبرزها "الكتاب" لسيبويه، و"المقتضب" للمبرِّد.

فأسس هذا المنهج واضحة في الكتاب لسيبويه، حيث بدأ أوّلاً في استقراء المادّة اللُّغويّة أو ما يُعبّر عنه بالسّماع، وهو «ما يُسميه أنصار المنهج الوصفي بالكلام المنطوق»[4]، وتفرّعت مصادر السّماع عنده بين الأخذ المباشر من أفواه العرب أو السّماع عن طريق شيوخه.

ويُؤكّد في السّماع المباشر شرطين أساسيين هما في الغالب الفصاحة والثِّقة[5]، وكان يأخذ سماعه من فصحاء العرب؛ إذ نجد في كتابه عبارات تدلّ على ذلك كقوله: «وسمعنا من العرب من يقول

---

[1]–المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، ط1، 1996أ، ص30.

[2]–منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، علي زوين، دار الشّؤون الثّقافية العامّة، بغداد، ط1، 1986أ، ص11.

[3]–المرجع السّابق، ص35.

[4]–الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبد الفتّاح الحموز، دار عمار، الأردن، ط1، 1418هـ، 1997أ، ص13.

[5]–المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، ص38.

ممّن يوثق به»،[1]وقوله أيضا: «وهذا مثل بيت سمِعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه»،[2]وغيرها من العبارات الّتي تدلّ على حرصه الشّديد في استقراء كلام العرب، فبعد جمعه للمادّة تأتي مرحلة التّصنيف ثمَّ التَّقعيد، وبهذا فالكتاب ضمَّ كل مراحل المنهج الوصفي بمفهومه الحديث.

فالوصف إن كان غرضه التّنظير فهو منهج، كما سبق ذكره، لكن إن كان غرضُه التّطبيق فهو آلية، وسبق وأشرنا إلى أنّ الآلية تطلق على الشَّيء إذا ساهم في تحصيل غيره، والنّحويّ بعد جمعه للمادّة اللُّغويّة يعتمد على الوصف لقراءته لها.

والوصف له دور كبير في إصدار النّتائج، بل هو أوّل مرحلة يقوم بها المحلِّل النَّحوي، وقيل: «إنّ الوصف عمليّة في عمومها ذهنيّة، أي يشعر الباحث بمميّزات نصوصه[3]»، فيُلقي نظرة متمعِّنة على الشّاهد أو المادّة لقراءتها؛ للخلوص في الأخير إلى إصدار نتائج.

وعليه فالنّحويُّ يبدأُ بالملاحظة المباشرة مع الوصف قبل أن يحلِّل أو يُعلِّل، وبهذا فهي أوّل آليّة يعتمِد عليها النّحويّ.

ج-الوصف عند النحاة:

كما أشرنا سابِقًا يعتمد النّحويُّ على آلية الوصف كمرحلة أولى، تتِمُّ فيها معاينة ما جمعه من كلام العرب، وأحيانا يتجاوز الوصف لينتقل إلى تفسيرها وتحليلها، إذ تنبّه سيبويه على أنّ الوقوف عند الوصف في عرض الحقائق اللُّغويّة لا يمكن أن يكون موقفًا لغويّا صائبا،[4] لهذا فالوصف مجرّد مرحلة أولى تُمهِّد للتّفسير والتّحليل، ونعطي مثالا عن هذه الآلية من خلال "الكتاب" لسيبويه؛ باعتباره

---

[1]-الكتاب، سيبويه، ج1، ص53.

[2]-المصدر نفسه، ج1، ص320.

[3]-الإشكالية المنهجيّة في البحث العلمي الأكاديمي، فتيحة حدّاد، مخبر الممارسات اللُّغويّة في الجزائر، اليوم الدِّراسي حول المناهج، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص25.

[4]-ينظر المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، ص79.

أوّل الكتب النّحوية الّتي سارت وفق منهج علميٍّ محض، من خلال استقرائه لكلام العرب وصولا إلى التّأصيل.

فيقول في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة": «فمنه مستقيمٌ حسن، ومحالٌ ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب؛ فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيْتُك أمسٍ وسآتيك غدًا، وأمّا المحال فأن تنقُض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتُك غدًا وسآتيك أمس، وأمّا المستقيمُ الكذب فقولك: حمَلتُ الجبَل وشرِبْتُ ماء البحر ونحوه، وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللّفظ في غير موضِعِه نحو قولك: قد زيدًا رأيت وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا، وأمّا المحال الكذِب فأن تقول: سوف أشرّب ماء البحر أمسٍ»،[1]إذ يصِف الكلام ويُقسِّمه أقساما، مستدِلاً بأمثِلةٍ، وفي هذا الباب وقف عند الوصف فقط لم يعلِّل ولم يُفسِّر.

2-آلية التّعليل:

أ-التّعليل لغة:

جاء في القاموس المحيط العِلَّة بالكسر: المرضُ، علَّ يَعِلُّ، واعتلَّ، وهذه عِلّته سَبَبُه،[2] وعلّل الشّيء: بيَّن عِلّتَه وأثْبَتَه بالدّليل.[3]

وفي لسان العرب العِلَّة: المَرَضُ؛ علَّ يَعِلُّ واعتلَّ أيْ مَرِضَ، فهو عليل، وهذا عِلّة لهذا: أي سببٌ.[4]

ب-اصطلاحا:

التّعليل اصطلاحًا هو بيان علّة الشّيء، ويُطلق على ما يُستَدلُّ فيه من العِلَّة على المعلول.[5]

---

[1]-الكتاب، سيبويه، ج1، ص25-26.

[2]-القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مادّة(علل)، ص1035.

[3]-معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربية، مادّة(علل)، ص623.

[4]-لسان العرب، لابن منظور، مادّة(علل)، ص 3080.

[5]-موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التّهانوي، ج1، ص489.

ويُعرِّفه سعيد الملخ بقوله: «هو تفسير اقتراني يُبَيِّن عِلّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامّة[1]»، فهو تفسير؛ لأنّ التّفسير هو الكشف عن المراد من اللّفظ(نحويًّا) سواءً كان ذلك ظاهرًا في المراد أو غير ظاهر، وتقييد التّفسير بأنّه اقتراني يُشير إلى أنّ عمليّة التّعليل ركنين؛ العِلّة والمعلول، فالعِلّة دليل يقترِن بالمعلول لتفسيرِه نحويًّا ويُسمِّيه بعض النّحاة سببا أو وجهًا، والمعلول مدلول عليه بالعِلّة المفسِّرة لحكمِه المستعمل، كجرِّ الاسم بحرف الجرّ.[2]

والمراد بالعلّة النّحويّة تفسير الظّاهرة اللّغوية والنّفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب الّتي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللّغويّة، ويصل إلى المحاكمة الذّهنية الصِّرف.[3]

فالتّعليل جزء من النّحو العربي نشأ معه وتطوَّر بتطوُّرِه حتّى غدا التّأريخ له تأريخًا موازيًا للنّحو نفسه، فكلُّ قاعدة لابدّ لها من علّة، ويُذكر أنّه مرَّ بأربع مراحل، ولكلِّ مرحلة مميِّزاتها، فالمرحلة الأولى مرحلة النّشوء والتّكوين وارتبطت بإرهاصات نشأة النّحو، ثمّ مرحلة النّمو والارتقاء مع ابن السرّاج(316هـ) الّذي حاول التّنظير لاعتلالات النّحاة، ثمّ مرحلة ثالثة مع أبي البقاء العكبري(616هـ) الّذي صاغ النّحو العربي وفق العلل وهذه مرحلة النّضج والازدهار، لتبدأ مرحلة رابعة، فيها مراجعة للعلل والتّرجيح بينها.[4]

ويذكر المؤرِّخون أنّ عبد اللّه بن أبي إسحاق الحضرمي(ت:117هـ) كان مهتمًّا بالتّعليل، حتّى قيل فيه أنّه أوّل من علّل النّحو[5]، إضافة إلى الخليل الّذي كان أكثر استنباطا لعلل النّحو، وسار على نهجه تلميذه سيبويه حيث يعتبر الكتاب أول كتاب جامع لعلل النّحو، ثمّ ظهر بعده المبرِّد الّذي

---

[1]-نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن سعيد الملخ، دار الشّروق، عمّان، ط1، 2000م، ص29.

[2]-نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن سعيد الملخ، ص29-30.

[3]-أصول النّحو العربي، محمّد خير الحلواني، ص108.

[4]-ينظر المصدر السّابق، ص35.

[5]-نزهة الألباء، لابن الأنباري، ص27.

كان شديد الاهتمام بالتّعليل ويتّخِذ منه سِلاحًا للمناقشة والبحث، فكانت له في التّعليل يدٌ طويلة، وحظٌ موفور وكان فيه من المجتهدين.[1]

وعليه فالنّحاة لجأوا إلى التّعليل لتفسير الظّواهر النّحوية، وقسِّمت علل النّحو إلى أقسام، فالسّيوطي قسّمها إلى: علل تعليميّة وعلل قياسيّة وعلل جدليّة.

فأمّا التعليميّة فهي الّتي يُتَوصَّل بها إلى تعليم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظا، وإنّما سمِعنا بعضًا فقِسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّنا لمَّا سمعنا (قام زيد فهو قائم) و(ركِب عمرو فهو راكب) عرفنا اسم الفاعل قلنا (ذهب فهو ذاهبٌ)، وأكل فهو آكِلٌ، وقولُنا (إنَّ زيْدًا قائِمٌ)، إن قيل: لِم نَصبتم زيْدًا؟ قلنا: بإنَّ لأنّها تنصِب الاسم وترفع الخبر.[2]

وأمّا عِلّتُه القياسيّة: بأن يُقال: لِمَ نُصِب زيْدٌ بإنَّ في قوله: إنَّ زيْدًا قائِمٌ، ولما وجب أن تنصِب إنَّ الاسم؟، والجواب في ذلك نقول: لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدِّي إلى مفعول فحُمِلت عليه، وأُعملت لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، فهي تُشبِه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعِله نحو: (ضربَ أخاك محمّدٌ) وما أشبَه ذلك.

وأمّا العلّة الجدليّة النّظريّة: مثل أن يُقال فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شبّهتموها؟ أ بالماضية أم المستقبليّة؟ أم الحادثة للحال؟ إلى غير ذلك من التّساؤلات، فهذا داخل في الجدل والنّظر.[3]

وهناك تقسيمات أخرى تدور في نفس الفلك فالرمّاني قسّمها إلى علّة قياسيّة وحكميّة وصحيحة وفاسدة، ونجد عند السّيوطي العلّة البسيطة والمركّبة[4]، والحلواني في كتابه أصول النّحو قسّمها إلى علّة أولى وثانيّة وثالثة؛ فالأولى هي التّعليميّة والثّانية قياسية والثّالثة جدليّة.

---

[1]-ينظر النحو العربي (العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها)، مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط1، 1385هـ، 1965ا، ص67.

[2]- الاقتراح في أصول النّحو، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، ط2، 1427هـ، 2006ا، ص111.

[3]- المصدر نفسه، ص112.

[4]-أصول النّحو العربي، محمّد خير الحلواني، النّاشر الأطلسي، الرّباط، ط2، (د ت)، ص110.

وهكذا اهتمّ النّحاة بالعلل ليظهر في القرن السّادس ابن مضاء القرطبي(592هـ) الّذي رفض ما وراء ظاهر النّصوص من تقديرات وتأويلات فأنكر العلل الثّواني والثوالث وأبقى فقط على العلّة التّعليميّة من خلال كتابه" الردّ على النّحاة"[1]، وسار على نهجه مجموعة من العلماء الّذين رأوا أنّ هذه العلل صعّبت النّحو خاصّة على متعلِّميه.

ج-التّعليل عند النّحاة:

تذكر كتب النّحو أنّ يونس بن حبيب لم يكن ينشط للعِلّة إذا قيس إلى الخليل وسيبويه، وهو بذلك يشبه شيخه أبا عمرو بن العلاء، ومن ذلك تعليله على استعمال قدام ودون ووراء وتحت وأمثالها، على أنّها ممنوعة من الصّرف لأنّها مؤنّثة،[2]فالتّأنيث كان علّة منعها من الصّرف وتدخل ضمن العلّة التّعليميّة.

ومن النّحاة الّذين اهتمّوا بالعلل الثلاث ابن الأنباري في مؤلّفه "أسرار العربيّة" حيث كان يأتي أحيانًا بالعلل الثلاث في الموضع الواحد، وأحيانًا أخرى يكتفي بعلّتين فقط، ومثال ذلك قوله في باب الفاعل: «إن قال قائلٌ: ما الفاعل؟ قيل: اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه، نحو: قامَ زيدٌ، وذهب عمرو، فإن قيل: فلِم كان إعرابه الرّفع، قيل: فرقًا بينَه وبين المفعول...»[3]، فالعلّة المعتمدة في تعليله هذا علّة تعليمية وجدلية.

وقال في "باب ما لم يُسمَّ فاعِله"؛ أي نائب الفاعل: «...فإن قيل: فلم كان ما لم يُسمَّ فاعله مرفوعًا؟ قيل: لأنّهم حذفوا الفاعل، وأقاموا المفعول مقامه، فارتفع باسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل»[4]، فنجِدُه يبدأ بالعلّة الجدليّة، لينتقِل إلى العلّة القياسية حيث حمل نائب الفاعل على الفاعل في الرّفع، إذ لمّا حُذِف الفاعل قام مقامه المفعول به فارتفع باسناد الفعل إليه قياسًا بالفاعل.

---

[1]-ينظر المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ص306.

[2]-المفصّل في تاريخ النّحو العربي، محمّد خير حلواني، ص229-230.

[3]-أسرار العربيّة، ابن الأنباري، تحقيق محمّد بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق، (د ط)، (د ت)، ص77.

[4]-المصدر نفسه، ص 88.

ثمّ يواصل التّعليل في نفس الباب معتَمِدًا على العلّة الجدلية بقوله: «فإن قيل: فلِم إذا حُذف الفاعل وَجب أن يُقامَ اسم آخر مقامه؟؛ قيل: لأنّ الفعل لا بُدّ له من فاعل، لئلاَّ يبقى الفعل حديثًا من غير محدث عنه»[1]، أي أنّ الفعل لابدّ له من فاعل؛ لأنّهما عمدتا الجملة، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما، فهما المسند والمسند إليه، فإن غاب الفاعل ناب عنه اسمًا آخر.

فكان النّحاة يلجؤون إلى آلية التّعليل أثناء تقعيدهم للنّحو، لأنّ الانسان بطبعه يسأل، فكان لابدّ لهم من وضع تعليلاتٍ منطقيّة لهذا العلم.

3-آليّة التّأويل:

أ-التّأويل لغة:

جاء في لسان العرب التّأويل من آل يؤول أولا ومآلا: رجع، وأوّل إليه الشّيء: رجعه، وأُلت عن الشّيء ارتددتُ...وأوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدّره، وأوّله وفسّره، وقال ابنُ الأَثيرِ: هو من آل الشّيء يؤول إلى كذا أي رجع وصَارَ إليه، والمُراد بالتّأويل نقْل ظاهر اللّفظ عن وضعِه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لوْلاه ما تُرِك ظاهرُ اللّفظ...ويُقال أُلت الشَّيء أؤولُه إذا جمعتُه وأَصلَحتُهُ، ويقال: تأوّلت في فلان الأجر، إذا تحرّيتُه وطلبتُه، والتّأوُّل والتّأويل تفسير الكلام الّذي تختلِفُ معانيه ولا يَصِحُّ إلاَّ ببيان غيرِ لفظِه،[2]وأوّل الكلام تأويلا، وتأوّله: دبّره وقدّره وفسّرَه، وظاهر المصنّف أنّ التّأويل والتّفسير واحد.[3]

وفي الصّحاح: التّأويل: تفسير ما يؤول إليه الشّيء[4]، وآل ماله: أي أصلحه وساسه، والائتيال؛ الاصلاح والسِّياسة.[5]

---

[1]-أسرار العربيّة، ابن الأنباري، ص88.

[2]-ينظر لسان العرب، لابن منظور، مادّة(أول)، ص171-172.

[3]-تاج العروس، الزّبيدي، مادّة(أول)، ج 28، ص32-33.

[4]-الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، الجوهري، مادّة(أول)، ص1627.

[5]-نفسه، مادّة(أول)، ص1628.

وعليه فالتّأويل لغة له معانٍ متعدّدة أهمها: الرّجوع، والتّدبير، والتّقدير والتّفسير، والجمع والإصلاح، والتحرّي والطّلب.

ب-اصطلاحا:

تعدّدت التعاريف الاصطلاحية للتّأويل باختلاف اتّجاهات العلماء، وما يهمُّنا في دراستنا هو التّأويل عند النّحويين واللُّغويين، فقيل التّأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيّة تحتاج إلى تقدير وتدبُّر، وأنّ النّحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يُوافِقَ النّحو وأحكامه.[1]

وقيل التّأويل هو استِخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يُحتَمَل مَجازًا أو حقيقة[2].

ويقول السّيوطي في الاقتراح: «التّأويل إنّما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيءٍ، ثمَّ جاء شيءٌ يخالف الجادّة فيُتَأوَّلُ»[3]، والقصد بالجادّة في قوله القواعد النّحويّة الّتي تحكم النّصوص، بحيث لو خرج النّص عن القاعدة يُؤوّل حتّى يعود إليها، فالتّأويل هو تقليب الظَّاهرة اللُّغويّة على ما تحتملُه من أوجه،[4]فيلتمِسُ لها النّحويُّ وجها لغوياً مسموحًا حسب ما تقتضيه طبيعة اللُّغة العربيّة.

ويجدر الإشارة إلى الفرق بين التّأويل النّحوي والتّوجيه الإعرابي لأنّه أحيانا يكون الموضع موضِع توجيهٍ ويعتقِد بعضهم أنّه تأويل ومثالُ ذلك من قرأ آية النّساء بنصب (والأرحامَ) فقيل: «والتّوجيه فيها أنّها معطوفة على المفعول به وهو لفظ الجلالة، والمعنى "واتّقوا الله، واتّقوا الأرحامَ"، فهذا الإعراب وأمثالُه يُعدُّ توجيهًا نحويًّا، ولا تأويل فيه على الإطلاق، أمَّا إعراب كلمة(والأرحامِ) بالجرِّ على أنّها

[1]-أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، محمّد العيد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ، 1989أ، ص157.

[2]-يُنظر الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التّراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1400هـ، 1980أ، ص49.

[3]-الاقتراح في أصول النّحو، جلال الدّين السُّيوطي، ص62.

[4]-المفصّل في تاريخ النّحو العربي، محمّد خير حلواني، ج1، ص150.

مجرورة بواو القسم فإنّه يُعدُّ تأويلا نحويًّا، وفي الوقت نفسه هو توجيه نحوي»،[1]والمعنى من هذا القول أنّ قولنا (الأرحامَ) بالفتح معطوفه على لفظ الجلالة توجيه نحوي لأنها لم تخرج عن القاعدة، وإنّما هذا هو الأصل فهو مجرّد إعراب، أمّا (الأرحامِ) بالجرّ فقد خالفت القاعدة لهذا نلجأ إلى التّأويل حتّى نردّها إلى وجه مقبول في العربيّة، وأثناء تأويلنا نلجأ إلى التّوجيه النّحوي.

وعليه فالتّأويل النّحوي هو وسيلة لجأ إليها النّحاة لردِّ بعض الشّواهد الشاذّة والغامضة إلى الأقيِسة والقواعد المستنبطة من القرآن الكريم والكلام العربي الفصيح شعرِهِ ونثرِه، فمارسها أوائل النّحاة مثل الحضرمي وابن العلاء ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه والفرّاء والمبرِّد وغيرهم، ثمّ واصل النّحاة المتقدّمون تطبيق هذه الآلية بأساليبها المختلفة (الحذف، الزِّيادة والتّقديم والتّأخير...) في مؤلّفاتهم النّحويّة أمثال ابن هشام الأنصاري في المغني اللّبيب ، والزّمخشري في الكشّاف، وأبو حيّان الأندلسي في كتابه البحر المحيط وغيرهم.

ج–التّأويل عند النحاة:

ومن تأويلات النّحاة الأوائل نأخذ تأويل يونس بن حبيب(ت182هـ) في قول الصّلتان العبدي:

أيا شاعرًا لا شاعِرَ اليومَ مِثلَهُ جريرٌ ولكن في كليب تواضُعُ[2]

فالشّاعر العبدي يُنادي شاعرًا معيَّنا، وكان من الواجب أن يقول: أيا شاعرُ، كما يُقال: يا رَجُلُ، ويا فارِسُ؛ فذهب يونس إلى أنّ العبارة ليست على النّداء ولكن(شاعرًا) انتصب على التّعجُّب، كأنّه قال: حسبك به شاعرًا[3].

[1]–ظاهرة التّأويل في إعراب القرآن الكريم، محمّد هنادي، إشراف أحمد مكّي أنصاري، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، 1402هـ، 1982م، ص11-12.

[2]–الشّعر والشُّعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ج1، ص501.

[3]–المفصّل في تاريخ النّحو العربي، الحلواني، ص233.

ويقول سيبويه حول هذا البيت: «وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصّلتان العبدي...فزعما أنّه غير منادى، وإنّما انتصب على إضمارٍ كأنّه قال: يا قائل الشِّعر شاعِرًا، وفيه معنى حسبُك به شاعِرًا»[1].

ثمّ يُدرج رأيه بقولِه: «كأنّه حيث نادى، قال: حسبك به، ولكنّه أضمر كما أضمروا في: تالله رجلاً وما أشبهه[2]».

فالشّاهد فيه نصب(شاعرًا) على الاختصاص والتّعجُّب، والمنادى محذوف تقديرُه يا هؤلاء أو يا قوم، حسبكم به شاعرًا، وإنّما امتنع أن يكون منادى، لأنّه نكرة عنده يدخل فيه كلّ شاعر بالحضرة، وهو إنّما قصد شاعرًا بعينه وهو جرير، فلو كان منادى لبَنىَ حينئذٍ على الضمِّ.[3]

والقاعدة في المنادى تقول إن المنادى إذا كان نكرة غير مقصودة أو كان مضافا أو شبيه بالمضاف فإنّه ينصب، أمّا إذا كان نكرة مقصودة فيُبنى على الضمِّ في محل نصب، وقد يجري المنادى النكرة المقصودة إذا وُصِفت مجرى النكرة غير المقصودة في الإعراب نصبًا، لهذا فكثير من النّحاة يجعلون نصب شاعِرًا على النداء، على أنّه نكرة موصوفة بجملة، حيث جملة(لا) النّافية للجنس في محل نصب نعت للمنادى، فهو منادى مخصوص لوصفه بالجملة.[4]

فبمجرّد ورود شاهد مخالف للقاعدة، يلجأ النّحاة إلى التّأويل لردِّ الشّاهد إلى القاعدة.

ومن تأويلات النّحاة الأوائل تأويلهم رفع (مجلّفُ) في قول الفرزدق:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلاَّ مُسْحتًا أو مُجلَّفُ[5]

---

[1]-الكتاب، سيبويه، ج2، ص237.

[2]-الكتاب، سيبويه، ج2، ص237.

[3]-ينظر هامش المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-ينظر النّحو العربي، إبراهيم بركات، دار النّشر للجامعات، مصر، (د ط)، (د ت)، ج4، ص34.

[5]-الشِّعر والشُّعراء، لابن قتيبة، ج1، ص480.

فوجه الرّفع في (مجلّفُ) خرج عن القاعدة أو الأصل؛ لأنّ موضعه نصب فهو معطوف على مسحتًا، هذا هو الظّاهر، لكن الفرزدق رفعه وترك النّحاة يتأوّلون، إذ قيل أنَّ الحضرمي ذهب إليه وسأله قائلا: «بمَ رفعت أو مُجلّفُ؟ فقال: بمَا يسُوءُك ويَنوءُك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا»[1]، والفرزدق مشغوف في شعره بالإعراب المشكّل المحوج إلى التّقديرات العَسِرة، بالتّقديم والتّأخير المُخِلّ بالمعنى،[2] هذا ما جعل الحضرمي يتعرّض له بالنّقد والتّوجيه في مواقف متعدِّدة حسب ما أوردته كتب التّراجم، إلى أن ضاق الفرزدق منه ذرعا فهجاه بقوله:

فلو كان عبد الله مَولى هَجوتُه ولكنَّ عبدّ الله مولى مواليَا[3]

والحضرمي لم يأبه بالهجاء وإنّما لحّنه أيضا فقال له: «أردت أن تهجوني فَلحنت أيضًا».[4]

فذهب النّحاة إلى تأويل الرّفع في قول الفرزدق وتعدّدت الأوجه حتّى قال فيهم ابن قتيبة: «وقد أكثر النّحويون في الاحتيال لهذا البيت ولم يأتوا فيه بشيء يُرْتَضى»[5]، ويقول الزّمخشري أيْضًا: «هذا بيتٌ لاتزال الرُّكبُ تَصْطَكُّ في تسوية إعرابه[6]»، فالخليل قال: «هو على المعنى، كأنّه قال: لم يبق من المال إلاَّ مُسْحتًا، لأنّ معنى لم يبق ولم يدع واحد، واحتاج إلى الرّفع فحمله على شيء في معناه».[7]

وذهب ثعلب إلى أنّه: «نصب مسحت بوقوع يدع عليه وقد وليه الفعل ولم يلِ مُجلَّفا، فاستُؤنف به فرفع والتّقدير: هو مُجَلَّفُ»[8].

---

[1]-خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1404هـ، 1984ا، ج5، ص145.

[2]-خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، ج5، ص145.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[5]-الشّعر والشّعراء، ابن قتيبة، ج1، ص480.

[6]-خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، البغدادي، ج5، ص145.

[7]-المصدر نفسه، ج5، ص146.

[8]-المصدر نفسه، ج5، ص147.

أمّا أبو علي الفارسي فيقول: «مجلّفُ معطوفٌ على عضٌّ، وهو مصدرٌ جاء على صيغة المفعول، كأنّه قال: وعضّ زمان أو تجليف»[1]، أمّا الفرّاء فأوّله بقوله: «إنّ مجلّفًا مرفوع بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ، كأنّه قال: أو مُجلَّفُ كذلك»[2]، وغيرها من التّأويلات الّتي حاولت أن تلتمس للرّفع وجها يُوافق قواعد اللُّغة العربية.

وعليه فالتّأويل آلية اعتمد عليها النّحاة في تحليلهم النّحوي لردِّ ما خالف القياس والقاعدة من الكلام الفصيح.

4-آلية التّرجيح:

أ-التّرجيح لغة:

التّرجيح مصدر الفعل رجّح، جاء في قاموس المحيط: «رَجح الميزان يَرجَحُ، رُجوحًا ورُجْحَانًا: مال، وأرجح لهُ ورجَّحَ: أعطَاهُ رَاجِحًا، وترَجَّحت به الأُرجوحةُ: مالت، وترجّحَ: تذبذب...».[3]

وورد معناه في معجم الوسيط «رجحَ الشَّيءُ رُجوحًا، ورُجحانًا ورَجاحةً: ثَقُلَ، ويُقال: رَجَحَهُ غيرُه، ويُقال: رجحَت إحدى الكفَّتيْن الأخرى: مالت بالموزون... ورجح عقله أو رأيه: اكتمل... ورجَّح الشَّيء بيدِه: رَفَعَه ليَنظُر ما ثِقَلُهُ، ورجّحه، أرجحه وفضَّلَه وقوَّاهُ».[4]

فالمعنى اللّغوي للجذر "رجّح "هو تفضيل شيء عن آخر وتقويته.

ب-التّرجيح اصطلاحًا:

[1]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[2]-المصدر نفسه، ج5، ص148.

[3]-القاموس المحيط، الفيروزبآدي، مادّة(رجح)، ص218.

[4]-معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مادّة(رجح)، ص329.

التّرجيح في الاصطلاح هو: «تقوية أحد الدّليلين بوجه معتبر، وعبّر بعضُهم بالتّقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين»،[1] وأبو البقاء يرى بأنَّ التّرجيح هو بيان القوّة لأحد المتعارِضين على الآخر.[2]

فدلالة التّرجيح في الاصطلاح هي تقوية شيء عن آخر وتفضيله عليه؛ وبهذا فهو لا يتعدّى مفهومه اللُّغوي، ويمكن القول إنّ التّرجيح النّحوي هو تفضيل رأي عن آخر أو مسألة نحويّة عن أخرى.

نشأ النّحو في البصرة أوّلا ثمّ الكوفة، وتطوّر واكتمل على يد علماء كلا البلدين، ووصل إلى درجة من النّضج والكمال، وفي بداية القرن الرّابع هجري ترأّس المبرِّد مدرسة البصرة وثعلب مدرسة الكوفة، وشاءت الظروف أن يجتمعا في بغداد للتّعليم، فاشتدّت المنافسة بينهما، وأقبل عليهما الدّارسون يتخيّرون من آرائهما، وعلى إثر ذلك قامت المدرسة البغدادية.

فاختلاف الآراء وتعدّد الأوجه والمدارس وكثرة التّأويلات أدّى إلى ولادة التّرجيح في النّحو العربي، إذْ وقف النّحاة موقف الاختيار وترجيح رأي عن آخر، فكان سبيلهم للوصول إلى الرّأي المنسجِم وقواعد اللّغة، وهذه العمليّة تطلّبت منهم الاجتهاد للوصول إلى الرّأي السّديد.

ولكن لا يمكن أن ننكر أنّ النّحاة الأوائل اعتمدوا على التّرجيح، لأنّ مؤلّفاتهم احتوت على هذه المسألة، فسيبويه كان يعرِض الآراء ثمّ يُرجِّح رأيا عن آخر، وأيضا المبرِّد اعتمد على التّرجيح لأنّه عاش فترة الخلافات بين المدارس، فكان يقف موقف الاختيار بين الآراء.

فكثرة العبارات والألفاظ التّرجيحيّة في كتب النّحو تثبِتُ رسوخه في أذهان قدامى النّحو، فمرّة يقولون: «المرجّح فيه، وأرجح الأقوال»، ومرّة يستعمِلون مصطلحات أخرى مثل «الاختيار، وأظهر

[1]–التّوقيف على مهمّات التّعاريف، عبد الرّؤوف المناوي، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410هـ، 1990ا، ص95.

[2]–الكلّيات، معجم المصطلحات والفروق اللّغويّة، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1419هـ، 1998ا، ص315.

الأقوال ...»، ومرّات عديدة يُناقشون الشّواهد ولا يُرجّحون؛ فيسلكون مسلك الجواز بعد الاحتكام إلى أصول النّحو، ويستعملون ألفاظًا توحي به وتدلُّ عليه؛ كقولهم: والجائز...ويجوز على رأي فلان،[1]وغيرها من العبارات الّتي تدلّ على تمييزهم وتفضيلهم للآراء.

ج–التّرجيح عند النحاة:

اعتمد أبو حيّان الأندلسي(ت745هـ) في كتابه البحر المحيط على آلية التّرجيح، حيث كان يعرِض آراء النّحاة ويناقِشُها ثمَّ يُرجّح الأقوى في نظرِه، كقولِه في اشتقاق الاسم: «ويُقال: اسم بكسر همزة الوصل وضَمِّها وسُمى كَهُدى، والبصري يقول: مادّته سين وميم وواو، والكوفيّ يقول واو وسين وميم، والأرجح الأوّل»،[2]فهو يُرجّح رأي البصريين الّذي مفاده أنّ اشتقاق الاسم من (سمو).

ثمّ يواصِل تحليله فيقول عن (الباء) في بسم اللّه: «الباء في بسم الله للاستعانة نحو كتبت بالقلم؛ وموضِعُها نصب أي بَدأتُ وهو قَوْلُ الكوفيين، وكذا كلّ فاعل بدئ في فعله بالتّسمية كان مضمر الأبد، وقد قدّرَه الزّمخشري فعلا غير بدأت وجعله متأخِّرًا، قال: تقديرُه بسم الله أقرأ أو أتلو؛ إذ الّذي يجيء بعد بسم الله مقروء...وقيل موضع اسم رفع، والتّقدير ابتدائي ثابت أو مُستقرٌّ باسم الله، وهو قول البصريين وأيُّ التَّقديرين أرجح؟ يُرجّح الأوّل»،[3]فرجّحَ رأي الكوفيين مُعلِّلاً ذلك بقوله: «لأنّ الأصل في العمل للفعل[4]».

فالملاحظ في أسلوب أبي حيّان أنّه كان يأخذ من المذهبين ولم يتعصّب لأي اتّجاه، وإنّما عرض الآراء وحلّلها ثمّ رجّح ما يناسِبُه، فكان مرنًا في تعامُلِه مع المادّة النّحويّة.

---

[1]–ينظر التّرجيح النّحوي في مسائل متعلّقة بالعطف، سامي عوض ويوسف عبود، مجلّة دراسات في اللّغة العربيّة وآدابها، العدد 20، 1393هـ، 2015م، ص74.

[2]–تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ، 1993م، ج1، ص123.

[3]–المصدر نفسه، ج1، ص127.

[4]–المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

وابن جنّي من العلماء الّذين وقفوا موقف الاختيار بين الآراء النّحوية، وهذا ما نلمسه في مؤلّفاته خاصّة كتابه "سرّ صناعة الإعراب" و"الخصائص"، ونستعرض أسلوبه في ترجيح الآراء في مسألة ألف التّثنية، في كتابه "سر صناعة الإعراب" حيث يقول:« واعلم أنّ الألف قد زيدت في الاسم المُثنّى علما للتّثنية، وذلك قولهم: رَجُلان وفَرَسَان وعمران، واختلف النّاس من الفريقين في هذه الألف ما هي من الكلمة: فقال سيبويه: هي حرف الإعراب وليست فيها نيّة الإعراب، وإنَّ الياء في حال الجرِّ والنّصب في قولك: مررت بالزَّيدين وضربت العمرين حرف إعراب أيضًا، ولا تقدير إعراب فيها»[1]، فابن جنّي يستعرض أوّل الآراء وهو رأي سيبويه، ثمّ يذكر العلماء الّذين ساروا على رأيه بقولِه: «وهو قول أبي إسحاق وابن كيسان وأبي بكر وأبي علي »[2]، فهذا رأي الفريق الأوّل.

ثمّ يواصِل مُحلِّلا مع رأي الفريق الثّاني فيقول:« وقال أبو الحسن: إنّ الألف في التّثنية ليست حرف إعراب، ولا هي إعراب ولكنّها دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف عرفت أنّ الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أنّ الاسم مجرور أو منصوب وإليه ذهب أبو العبّاس...»[3]، فيتوسّع في عرض وشرح الآراء ليخلُص في الأخير إلى تفضيل وترجيح أحد الآراء فيقول: «واعلم أن بلونا هذه الأقوال على تبايُنِها وتَنافُرِها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، ولم نر فيها أصلب مكسرا وأحمد مخبرًا من مذهب سيبويه»[4]، فكانت أرجح الأقوال عنده قول سيبويه.

فالتّرجيح يحتاج إلى اجتهاد كبير لاختيار الرّأي السّديد، مع تعليل هذا التوجّه، فليس بالأمر الهيّن أن يقِف النّحويّ موقف الاختيار بين آراء العلماء، وصفوة القول هي أنّ التّرجيح النّحوي آلية من الآليات الّتي اعتمد عليها النّحاة في تحليلهم النّحوي.

ومن خلال تتبُّعنا للتّحليل النّحوي عند بعض النّحاة يمكننا أن نخلص للقول إنّ النّحاة اعتمدوا في دراساتهم النّحويّة على عدّة آليات ساهمت في السُّموِّ بهذا العلم؛ أبرزها آلية الوصف والتّعليل

[1]-سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة البابي الحلبي وأولاده، مصر، (د ط)، (د ت)، ج2، ص695.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، ج2، ص695.

[4]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

والتّأويل ثمّ التّرجيح، وكان التّحليل الرّكيزة الأساس الّذي يَبْنِي عليه النّحوي حكمه؛ لأنّ النّحويّ إذا اعتمد على أحد هذه الآليات لا بدّ له من التّحليل، وأحيانا نجد النّحوي يعتمد على عدّة آليات في الباب الواحد، فيبدأ بالوصف مرورًا بالتّعليل والتّأويل ليصل إلى التّرجيح، وأحيانًا أخرى يعتمِد على آليةٍ واحدة فقط، أو آليتين، أو ثلاث حسب ما تقتضيه مسألة الباب.

الفصل الثاني

آليات التّحليل النّحويّ في المقتضب

الفصل الثّاني: آليات التّحليل النّحوي في المقتضب

توطئة:

بعد أن وقفنا في الفصل الأوّل على آليات التّحليل النّحوي في شقِّه النّظري، مصطلحات ومفاهيم، سنتطرّق في هذا الفصل إلى الممارسة التّحليليّة التّطبيقيّة للمبرِّد في كتابه المُقتضب، وذلك من خلال تحليل بعض أبوابه، ومناقشتها، مستندين في ذلك على ما أورده المعربون والمفسِّرون، لنخلُص في الأخير إلى تِبيان الآليات الّتي اعتمد عليها المبرِّد في تحليله النّحوي، مع التّركيز على النّماذج التّطبيقيّة الّتي وقع فيها الخلاف.

المبحث الأوّل: باب الأسـمـاء

1-اسما الفاعل والمفعول من الفعل الثُّلاثي معتل العين:

أورد المبرِّد هذه المسألة في "باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل[1]"؛ حيث بدأ تحليله في هذا الباب واصِفًا ومعلِّلاً دون مقدّمة أو تمهيد بقوله: «فإن بنيت فاعلاً من قلت، وبعت لزمك أن تهمز موضِع العين[2]»، أي أنّ اسم الفاعل من الفعل معتلِّ الوسط نحو قال فهو قائل؛ إذ هُمِزت عين الفعل(الواو)؛ لأنّ الأصل (قاوِل)، والعلّة المعتمدة هي علّة تعليميّة.

ثمَّ يواصِل تعليله بقوله: «لأنّك تَبْنِيهِ من فعلٍ مُعتلٍّ، فاعتلَّ اسم الفاعل لاعتلال فِعله[3]»، وهي علّة قياسية، فتحليله في هذا الباب بدأ بآليتي الوصف والتّعليل.

ثمّ يذهب إلى بيان علّة قلب حرف العلّة همزة بقوله: «فأدخلت ألِف (فاعل) قبل هذه المنقلبة؛ فلمّا التَقَتْ ألفان لزِمَكَ الحذف لالتقاء السّاكنين، أو التّحريك فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب

[1]-المقتضب، ج1، ص99.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسُها.

البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل[1]»، فعلّة همز حرف العلّة؛ هو التقاء السّاكنين؛ ألف(فاعل) وعين الفعل الّذي هو إمّا واو أو ياءٌ، وفي أصول العربيّة يحذف إحداهما، ولو حذفت لفسد الاسم لهذا همزوا الواو أو الياء، والعلّة الواردة في هذا التّعليل هي علّة تعليمية.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه في قوله: «اعلم أنّ فاعلاً منها مهموز العين وذلك أنّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يُعتلّ فِعلٌ منه، ولم يَصِلوا إلى الإسكان مع الألف وكرِهوا الإسكان والحذف فيه؛ فيلتبس بغيرِه فهمزوا الواو والياء إذا كانتا معتلّتين، وكانتا تقعان بعد الألفات وذلك قولهم" قائمٌ وخائفٌ وبائعٌ"[2]»، فسيبويه يهمز عين اسم الفاعل للفعل معتلِّ العين، خشية التباس الكلام.

ثمّ يذهب المبرِّد إلى تعليل همز أسماء دون أخرى بقوله: «فإن قُلت: فما بالك تقول: هو عاور غدًا، وجملك صايِد غدًا من الصّيْد، قيل: صحّ الفاعل لصحّة فعلِه؛ لأنّك تقول: عوِر، وصيِد ...فتقول: ما باله يصِحُّ وما يكون كقال وباع؟ قيل: لأنّه منقول ممّا لابدّ أن يجري على الأصل لسكون ما قبله وبعده[3]»، وبهذا فهو يُعلِّل علّة همز اسم الفاعل في باع وقال، وعدمه في عوِر وصيِد، على أنهما فعلان صحيحان، فجاء اسم الفاعل من عوِر: عاوِرٌ، فاسم الفاعل يُعتلّ لاعتلال فعله، ونلمس في تعليله هذا العلّة الجدليّة.

فآلية التّعليل طاغية في تحليله وبعللها الثّلاث؛ تعليميّة وقياسيّة وجدليّة، حيث بدأ المبرِّد بتقديم الأصل النّظري ثمّ عقبه بالتّحليل والتّعليل.

وفي صياغته لاسم المفعول يقول: «فإذا بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو، قلت في ذوات الواو: كلام مقولٌ، وخاتمٌ مصوغ، وفي ذوات الياء: ثوبٌ مبيع وطعام مكيل»[4]، ولكنّ الأصل في المفعول

---

[1]-المقتضب، ج1، ص99.

[2]-شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلميّة، ط1، (د ت)، ج5، ص243.

[3]-المصدر السّابق، الصّفحة نفسها.

[4]- المصدر نفسه، ج1، ص100.

من هذه الأفعال مَقوُولٌ ومكيُولٌ، فيذهب معلّلاً هذا التغيُّر بقوله: «وكان الأصل مكيولٌ ومقوولٌ، ولكن لمّا كانت العين ساكنة كسُكُونها في يقول، ولحقتها واو المفعول، حُذِفت إحدى الواوين لالتقاء السّاكنين[1]»، حيث نُقِلت حركة الواو إلى السّاكن قبلها ليلتقيَ الواوان فحُذِفت إحداهما، فالنّاظر في هذا التّحليل يجد أنّ آلية التّعليل كانت وسيلته في تنظيره لهذه المسألة.

وينتقل إلى عرض آراء النّحاة حول الواو المحذوفة مبرزًا حجج كلٍّ منهما، بقولِه: «فأمّا سيبويه والخليل فإنّهما يزعمان أنّ المحذوف (واو المفعول) لأنّها زائدة، والّتي قبلها أصليّة، فكانت الزّيادة أولى بالحذف[2]»، ودليلهما على هذا هو اسم المفعول (مَبِيع)؛ إذ لو كانت الواوُ ثابتة والياء هي المحذوفة لقالوا مَبُوع.

أمّا الرّأي الثّاني فهو للأخفش حيث يقول: «المحذوفة عين الفعل[3]»، وحجّته في ذلك أنّه إذا التقى ساكنان حُذِفَ الأوّل، فقيل للأخفش إن كان الأوّل هو المحذوف فقل في مبيع: مَبُوع؛ لأنّ الياء في مبيع ذهبت وبقيت واو المفعول، فقال: «قد علِمنا أنَّ الأصل كان مَبْيُوعُ ثُمّ طرحنا حركة الياء على الباء الّتي قبلها، فانضمّت الباء وسكنت الياء، فأبدلنا من الضمّة كسرة لتُثبِت الياء، ثمّ حذفنا التقاء السّاكنين، فصادفت الكسرة واو مفعول، فقلبتها كما تُقلبُ كَسرة واو ميزان، وميعاد[4]»، أي أنّ اسم المفعول من باع: مَبْيُوع؛ فنُقِلت ضمّة الياء إلى الباء السّاكنة، ثمّ قُلِبت الضمّة كسرة لتناسِب الياء فصارت(مَبِيْوع)، ثمّ حذفت الياء، وقُلِبت الواو ياءً لتناسب الكسرة، فعين الفعل هي المحذوفة، هذا هو رأي الأخفش.

فالمبرِّد ناقش آراء النّحاة وذكر الوجوه الّتي ذهب إليها كلَّ فريق، ولم يُرجِّح أيًّا منهما معتمدًا على آلية الوصف في استعراضه لهذه الآراء.

---

[1]-المقتضب، ج1، ص100.

[2]-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

ويواصل تحليله بتقديم أبياتًا شعريّة ورد فيها اسم المفعول على أصله، كقول علقمة بن عَبَدة:

حتّى تذكَّر بَيْضَات وهيَّجَه يومُ الرَّذاذ عليه الدّجن مغيومٌ [1]

فالشّاهد(مغيومٌ) ورد على الأصل وخالف ما ذهب إليه النّحاة، والّذي مفاده حذف أحد السّاكنين ليصبِح اسم المفعول(مَغيمٌ)، لهذا ذهب المبرِّد يلتمس له وجهًا يوافق أصول العربيّة، فكان تأويله بأن أجاز وروده للضّرورة الشِّعريّة، فقال: «فإذا اضطُرَّ شِاعرٌ جاز له أن يَرِد مبيعًا وجميع بابه إلى الأصل، فيقول مَبْيُوع[2]»، فاعتمد في تحليله لهذا الشّاهد على آلية التّأويل.

فأجاز المبرِّد تتميم المفعول للفعل الثُّلاثي معتلِّ العين للضّرورة الشِّعريّة، ولم يعتبره لغة بعض العرب كما ذهب إليه ابن جني بقوله: «ومن ذلك اسم المفعول من الثّلاثي معتلِّ العين؛ نحو مَبِيع، مَخِيط، ورجل مَدِين، من الدّين، فهذا كلُّه مُغيَّر، وأصلُه مَبيُوع، ومديُون، ومخيُوط، فغُيِّر على ما مضى، ومع ذلك فبنو تميم يُتِمُّون مفعولاً من الياء فيقولون: مَخيُوط ومَكيُول[3]».

وهذا ما ذهب إليه أيضًا أبو عثمان المازني بقوله: «وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يُتِمُّون مفعولاً من الياء فيقولون(مَبْيُوع) و(مَعْيُوب)...[4]».

ثمّ ينتقل المبرِّد إلى مسألة عدم جواز تتميم اسم المفعول من ذوات الواو فيقول: «فأمّا الواو فإنّ ذلك لا يَجوزُ فيها، كراهيّة الضّمّة بين الواوين[5]»، أي أنّ اسم المفعول للفعل معتلّ العين الواوي لا يجوز تتميمه على غرار مُعتل الياء، معلّلاً ذلك كما هو وارد، كراهية الضمّة بين الواوين، فلا يَجوز أن نقول مَقْوُول، ويُصرّح بأنّه رأي البصريين جميعًا، ولكنّه يُجيزُه إذ يقول: «ولسْتُ أراهُ ممتنِعًا عند الضّرورة[6]».

---

[1]-المقتضب، ج1، ص101.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-الخصائص، ابن جنّي، ج1، ص260.

[4]-المنصف في شرح كتاب التّصريف، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1، 1954أ، ج1، ص283.

[5]-المقتضب، ج1، ص102.

[6]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

وابن جنّي في المنصف ينسِب إلى المبرّد أنّه أجاز أن يرِد اسم المفعول من قال على مقْوُول، فيقول: «والشّاذ في القياس والاستعمال جميعًا ما أجازه أبو العبّاس من تَتْميم مفعول من ذوات الواو الّتي هي عينٌ؛ لأنّه أجاز في مَقُول: مَقْوُول، وفي مَصوغ: مَصْوُوغ[1]»، بمعنى تتميم مفعول من ذوات الواو، نحو: مَقوُول شاذٌّ في القياس والاستعمال معًا، رغم ذلك أجازه المبرّد.

فنَجِد المبرّد يعرض الآراء ويُحلِّلُها دون أن يتعصّب لأيّ رأيٍ، ليختار لنفسِه الرّأي الّذي يراه صائبًا، على الرّغم من أنّه بَصريٌّ ونزعته بصريّة إلاّ أنّه لم يُوافق البصريين في هذه المسألة، ولم يرجّح رأيهم، وإنّما اتّخذ لنفسِه وجهًا آخر بأن أجاز ورود اسم المفعول من الفعل معتلِّ العين واويًّا كان أو يائيًا على أصله في الشِّعر للضّرورة.

فمن خلال هذا الباب نجد المبرّد قد قدّم الأصل النّظري أو القاعدة أوّلاً، ثمّ انتقل إلى التّحليل معتمِدًا على الآليات الأربعة بداية بالوصف ثمّ التّعليل الذي طغى في تحليله، والتّرجيح بأن رجّح رأيه على الآراء الأخرى، كما اعتمد على التّأويل، من خلال تأويل الشّاهد، ليخلُص إلى استنتاجات عكست نظرته لمسألة اشتقاق اسما الفاعل والمفعول من الفعل معتلِّ العين.

2-الصّفة المُشبّهة من الفعل الثّلاثي معتل العين:

وردت هذه المسألة في" باب ما كانت عينه احدى هذه الأحرف اللّينة ولقيها حرف لين[2]"؛ إذ يبدأُ تحليله مُعتَمِدًا على الوصف كآلية تساعده في عرض المسألة، فيقول: «وذلك نحو: سيِّد، وميِّت، وهيِّن، وليِّن؛ لأنّ هذا البناء إنّما هو(فَيْعِل) من ياءٍ أو واو[3]»، معنى هذا أنّ الصِّفة المشبّهة من الفعل الثّلاثي معتلّ العين على وزن(فيْعِل)، نحو سيِّد من ساد يسُود، فأصلها سَيْوِد فأُدغِمت الوَاو في الياء لتُصبِح سيِّد.

---

[1]-المنصف، ابن جنّي، ج1، ص278.

[2]-المقتضب، ج1، ص124.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

والمبرّد لم يذكر مصطلح الصّفة المشبّهة وإنّما استخدم مصطلح" البناء"، ثمّ يُعلّل علّة هذا البناء بقوله: «والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب(فَيْعِل)، لأنّهما مُشتَرِكان في العِلّة[1]»، أي التقاء حرف اللّين(الياء) مع عين الفعل الّتي هي إمّا ياء أو واو، فأدغِما لاشتراكهما في العلّة، فنجد المبرّد يصِف ويُعلّل، والعلّة البارزة في تعليله هذا هي علل تعليميّة.

ويذكر أنّه يُصاغ من الفعل الصّحيح على وزن(فَيْعَل) نحو رجل جيدَرٍ* وزينَب، وخيفَق*.[2]

فالمبرّد يَبني القاعدة مُعتَمِدًا على آليتي الوصف والتّعليل، إذ وصف البناء والحكم مرورًا بالتّعليل ليَخلُص في الأخير إلى استنتاجات.

وابن جنّي يقول في وزن(ميّت): «...ذهب أصحابنا إلى أنّه (فَيْعِل) مكسور العين، كأنّه كان (ميْوِت)، ثمّ قُلبت الواو ياءً لسكون الياء قبلها، وجَرَت الياء في فَيْعِل مجرى ألف فاعل، فأعلُّوا العين بعدها[3]»، ويقصِد بقوله" أصحابنا": نحاة البصرة، لأنّ ابن جني على الرّغم من أنّه من المدرسة البغدادية إلاّ أنّه كان ينسِب نفسه إلى البصريين في مسائل عديدة، وما يُثبِت هذا قوله: «أمّا البغداديون فذهبوا إلى أنّه" فَيْعَل" بفتحِ العين نُقِل إلى فيْعِل بكسرِها[4]».

ووردت هذه المسألة أيضًا في كتاب الإنصاف لابن الأنباري؛ حيث اختلف علماء البصرة والكوفة في وزن كلٍّ من "سَيِّد ومَيِّت"، حيثُ ذهب الكوفيون إلى أنّ وزن (سَيِّد، وهَيِّن، ومَيِّت) في الأصل على(فَعِيل)، نحو: سَوِيد، وهَوِين، ومَوِيت[5]، وحُجَّتهم في هذا أن قالوا: «إنّما قُلنا إنّ أصله فَعِيل نحو سَوِيد وهَوِين ومَوِيت، لأنّ له نظير في كلام العرب[6]»، أي أنّهم غلّبوا السّماع على القياس.

---

[1]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[2]-ينظر المقتضب، ج1، ص124.

[3]-المنصف، ابن جني، ج2، ص15-16.

[4]-المصدر نفسه، ج2، ص16.

[5]-ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق جوده مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002ا، ص639.

[6]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ وزنه(فَيْعِل)-بكسر العين-وحُجّتهم في ذلك أن قالوا: «أنّما قُلْنا إنّ وزنه(فَيْعِل) لأنّ الظّاهر في بنائه على هذا الوزن»[1].

فالمبرّد كان رأيه من رأي البصريين بأن جعل وزن (ميّت) وما جاء على مثالها على وزن(فيْعِل).

يواصِل المبرّد تحليله في هذا الباب ويذهب إلى جمع اسم الفاعل من الفعل الصّحيح والمعتلّ فيقول: «...قولهم في فاعل الصّحيح: فَعَلَة؛ نحو: كاتبٌ وكَتَبَة، وحافِظٌ وحفَظة، وعالمٌ وعَلَمة، ونظيره هذا من المُعتلّ(فُعَلَة)، مضموم الأوّل، وذلك في قولك في قاضٍ: قُضاةٌ، ورامٍ: رُماةٌ...[2]»، أي أنّ وزن جمع اسم الفاعل من الفعل الثُّلاثي الصّحيح على وزن (فَعَلَة)، ومن المعتلّ العين على وزن(فُعَلَة).

فنجد المبرّد يُحلّل بلغة أدبيّة، معتمدا على الوصف، فلا نَجد صعوبة في فهم مراده على غرار الكتب النّحويّة القديمة.

ثمّ يذهب إلى الجمع من (سيّد) و(ميّت) فيقول: «فإنّ النّحويين يرون همز المُعتلّ الّذي يَقع بعد الألِف، وذلك قولك: سيائد، وميائت[3]»، معتمِدًا على آلية الوصف والتّعليل، إذ يُعلّل هذا الهمز بقوله: «فإن قال قائلٌ: ما بالهم همزوا؟...فإنَّ قولهم في هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلّة، وقُربِ آخِرِها من الطَّرف، ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين، أو يائين، أو ياءٍ وواو، فالتقت ثلاثة أحرُفٍ كُلُّها ليّنة، فكأنّها على لفظة واحدة، وقَرُبَت من الطّرف، وهو موضِع لا يُثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف، وإنّما تُقلبُ كلُّ واحدة منها همزة...[4]»، فنجِدُه يُجمِع على أنّ النّحويين همزوا المُعتلّ بعد الألف؛ فقالو: سيائد وميائت، وعلّة ذلك هو التقاء ثلاثة أحرُفٍ ليّنة (الياء، وألف المدّ والواو أو

[1]-المصدر نفسه، ص640.

[2]-المقتضب، ج1، ص125.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-المصدر نفسه، ج1، ص125-126.

الياء) مع قربها من طرف الكلمة، وهو موضِعٌ لا يُقبَل فيه واو أو ياء بعد الألف، فقلبت همزة، والعلّة هنا علّة جدليّة.

ويذكر المبرِّد أنّ الأخفش لا يهمِزُ جمع سيِّد، ويهمزها إذا وقعت الألف بين واوين، نحو أوّل: أوائل، وقال: قوائل، وجُلت: جوائل[1]، فالمبرِّد يشرح المسألة ويُعلِّلُها ويَعرِضُ الآراء حولها.

حسب ما أورده المبرِّد فهذه المسألة لها وجهين؛ وجه يُهمزُ فيه المعتلّ بعد الألف، وهو رأي جميع النّحويين، ووجه لا يهمز فيه ونسبه إلى الأخفش، ثمّ يُرجِّح الرّأي الأوّل بقوله: «والقول البيِّن الواضح قول النّحويين لا قول أبي الحسن الأخفش[2]»، ولم يكتف بالتّرجيح فقط بل يردّ على الأخفش بقوله: «ألا ترى أنّه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو إذا وقعت طرَفًا بعد الألف، وأنّ الواو والياء تظهران إذا وَقَعَ الإعراب على غَيْرِهما؛ نحو سِقاية، وشَقاوة[3]».

ففي تحليله لهذا الباب نجِدُه قد اعتمَد على آلية الوصف والتّعليل والتّرجيح، فالوصف ظاهرٌ في شرح الأوزان وصيغها، معلِّلا علّة كلِّ وزن، ثمّ يعرض آراء العلماء، ويُناقشها ليُرجِّح الأقوى في نظره، كما أسهب في الشّرح كثيرًا.

3-الاسم المرفوع بعد لولا:

وردت هذه المسألة في باب" المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا)"[4]، حيث يبدأ تحليله في هذا الباب بآلية الوصف والتّعليل، بأن قدّم القاعدة ثمّ عقبها بالتّحليل بقوله: «اعلم أنّ الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبرُه محذوف لما يدلُّ عليه، وذلك قولك: لولا عبد الله

[1]-المصدر نفسه، ج1، ص126.
[2]-المقتضب، المبرِّد، ج1، ص127.
[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.
[4]-المصدر نفسه، ج3، ص86.

لأكرمتك. ف (عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتّقدير: لولاَ عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتك[1]»، فالاسم بعد لولا مرفوع، وعلّة رفعه الابتداء، وخبره محذوف، وهذا مذهب البصريين.

واختلف نحاة البصرة والكوفة في رافع الاسم بعد لولا، أورده ابن الأنباري في الإنصاف، بقوله: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بالابتداء[2]».

فاحتجّ الكوفيون بأن قالوا: «إنّما قلنا إنّها ترفع الاسم بعدها لأنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، لأنّ التّقدير: لولا زيدٌ لأكرمتك؛ لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك، إلاّ أنّهم حذفوا الفعل تخفيفًا[3]»، أي (لولا) عَمِلت عَمَل الفعل المحذوف فرفعت الاسم بعدها.

واحتجّ البصريون بأن قالوا: «إنّما قلنا إنّه يرتفع بالابتداء دون (لولا)، وذلك لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مُختصًّا، و(لولا) لا تختصّ بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخُل على الاسم[4]»، أي أنّ (لولا) لا تعمل في الاسم بعدها، وعليه فالمبرّد ذهب مذهب أصحابه في هذه المسألة.

وينتقل المبرِّد في تحليله إلى وصف تركيب(لولا) مبيِّنًا على أنّها مركّبة من (لو) و(لا) جُعِلتا شيئًا واحِدًا، فإن حذفت(لا) من قولك: (لولا) انقلب المعنى، فصار الشّيء في (لو) يجِب لوقوع ما قبله، نحو قولنا: لو جاءني زيْدٌ لأعطيتُك، ولو كان زيْدٌ لحرَمَك[5]، أي أنّ (لو) معناها امتناع الشّيء لامتناع غيره، ففي قولنا: لو جاءني زيْدٌ لأعطيتُك؛ ربط العطاء بحضور زيد، ومنعه بغيابه.

---

[1]-المصدر نفسه، ج3، ص86.

[2]-الانصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص66.

[3]-الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص66.

[4]-المصدر نفسه، ص69.

[5]-ينظر المقتضب، ج3، ص76.

ثمّ يلجأ إلى آلية التّأويل في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ﴾[1]؛ ليؤوّل (أنتم) على الرّفع بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعده، وذهب إلى هذا الوجه لأنّه يرى أنّ (لو) لا تقع إلاَّ على فعل، فإن قدّمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعلٍ مُضمر، ومثّل لذلك بقول العرب:(لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي) إنّما أراد: لو لَطَمتني ذاتُ السِّوارِ،[2]أي (أنتم) رُفِع بفعلٍ مضمرٍ يُفسِّرُه الفعل الّذي بعده.

وفي كتاب مُشكل إعراب القرآن قيل: «وقوله:(قُل لو أنتم)؛ (لو) لا يليها إلاَّ الفعل، لأنّ فيها معنى الشّرط، فإن لم يظهر أُضمِر فهو مُضْمَر في هذا، و(أنتم) رُفِع بالفِعل المضمر»[3]، وهذا ما ذهب إليه المبرّد.

والعكبري يقول: «(لو أنتم) في موضع رفع بأنّه فاعل لفعلٍ محذوف، وليس بمبتدأ، لأنّ (لو) تقتضي الفعل كما تَقتَضِيه إنَّ الشّرطيّة، والتّقدير: لو تملكون، فلمّا حُذِف الفعل صارَ الضَّمير المتَّصل مُنفصِلاً[4]».

ويواصل المبرّد تحليله لهذه المسألة ليذهب إلى تعليل نصب(غيرَكم) بعد (لو) في قول الشّاعر:

لوْ غَيْرَكُم عَلِق الزُّبير بِحَبْلِهِ أدّى الجوار إلى بَني العوَّام[5]

بقوله: «(فغيْرَكم) يختار فيها النّصب، لأنّ سببها في موضِع نصب[6]»، أي أنّ (غيرَكم) منصوب بفعلٍ محذوف يفسِّرُه الفعل الّذي بعدَهُ، وعليه ف(غيْرَكم) مفعول به منصوب بفعلٍ محذوف تقديرُه علقَ، والعلّة المعتمدة علّةٌ تعليميَّة.

---

[1]-سورة الاسراء، الآية 100.

[2]-ينظر المقتضب، ج3، ص77.

[3]-مُشكل إعراب القرآن، القيسي (أبو محمّد مكّي بن أبي طالب)، تحقيق حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1405هـ، 1984ا، ص435.

[4]-التّبيان في إعراب القرآن الكريم، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمّد البجاوي، (د ط)، (د ت)، ج2، ص833.

[5]-المقتضب، ج3، ص77.

[6]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

لكن هذا البيت ورد بالرفع على (لو غيرُكم) في المغني اللّبيب[1]، وفي خزانة الأدب[2]، ويرى البغدادي أنّ ابن السرّاج رواه أيضًا بالرّفع بقوله: «والظّاهر أنّ الرّواية عنده (يقصِد ابن السرّاج) بالرّفع، وهو الصّحيح لأنّ (عَلِق) لا يتعدّى إلى مفعولٍ صريح».[3]

وبهذا فتعدّدت الأوجه الإعرابيّة لهذا البيت، والمبرّد اختار لنفسِه وجهًا خالف فيه معظم النّحاة.

فالآليات الواردة في تنظيره لمسألة الاسم المرفوع بعد لولا هي آلية الوصف والتّعليل والتّأويل، وقد بيّنا موقع كلِّ آلية.

4-نائب الفاعل:

حظيت هذه المسألة باهتمام النّحاة، حيث نُوقِشت وحُلِّلت في أغلب كتب النّحو قديمًا وحديثًا، والمبرّد له ما يقول فيها في باب" المفعول الّذي لا يُذكر فاعلُه"[4]، ليبدأ تحليله مُنظِّرًا بقوله: «وهو رفْعٌ، نحو قولك: ضُرِب زيْدٌ، وظُلِمَ عبدُ الله، وإنّما كان رَفعًا، وحدُّ المفعولِ أن يكون منصوبًا، لأنّك حذفت الفاعل، ولا بُدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحد؛ إذ كان لا يستغني كلُّ واحد منهما عن صاحبه، كالابتداء والخبر[5]»، فيُعلِّل رفع المفعول وكان حدُّه النّصب؛ لأنّه ناب عن الفاعل المحذوف، إذ لا يمكن أن يستغنيَ الفعل عن الفاعل، فهُما عمدة الجملة؛ فلو حذِف أحدٌ منهما اختلّ الكلام، لهذا وجب أن ينوب المفعول عن الفاعل إذا غاب.

فالجملة قد تستغني عن المفعول لكن لا يمكنها أن تستغني عن الفاعل، والمبرّد يعلِّل ذلك بقوله: «والفعل قد يقع مُستَغنيًا عن المفعول البتّة حتّى لا يكون فيه مُضمرًا ولا مُظهرًا، نحو قولك: تكلّمَ زيدُ، وقعدَ عمرو، وجلسَ خالدُ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدّية، ولا يكون مثل هذا في

---

[1]- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد اللّطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والأدب، الكويت، ط1، 1423هـ، 2002م، ج1، ص297.

[2]-خزانة الأدب، البغدادي، ج5، ص432.

[3]-المصدر نفسه، ج5، ص434.

[4]-المقتضب، ج4، ص50.

[5]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

الفاعل، فلمّا لم يكن للفعل من الفاعل بُدٌّ، وكنت هاهنا قد حذفته، أقمت المفعول مُقامه، ليَصحَّ الفعل بما قام مقام فاعله[1]»، فالفعل قد لا يتعدّى إلى المفعول، فيكتفي بالفاعل ليُتِمَّ المعنى، نحو: جاءَ محمّدُ، فالفعل والفاعل؛ أي المسند والمسند إليه هما عمدة البناء، وأمّا المفعول فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه، لهذا في غياب الفاعل ناب عنه.

يواصِل المبرّد تحليله واصِفًا ومُعلِّلاً، ليذهب إلى وجه آخر وهو إذا جيء بمفعول آخر في التّركيب الّذي ناب فيه المفعول عن الفاعل، فيقول: «فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الّذي قام مَقَامَ الفاعل فهو منصوب، كما يَجِبُ في المفعول، وذلك قولك: أُعطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا...[2]»، فالأصل أن الفعل تعدّى إلى مفعولين، فناب الأول عن الفاعل المحذوف، وبهذا (زيدٌ) نائب فاعل مرفوع، ودِرهمًا مفعول به منصوب.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: «وذلك قولك: كُسِي عبد الله الثَّوبَ، وأُعطِيَ عبدُ اللهِ المَالَ، رَفَعتَ عبدَ الله ههنا كما رَفعته في ضُرِب حين قُلتَ: ضُرِبَ عبدُ اللهِ، وشغلت به كُسِي وأُعطِيَ كما شغَلْتَ به ضُرِبَ، وانتصب الثَّوْبُ والمَالُ لأنّهما مفعولان تعدّى إلَيْهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل...[3]».

فنائب الفاعل اسمٌ تَقدّمه فعلٌ مبني للمجهول أو شِبْهُه، فحلّ محلّ الفاعل بعد حذفه، وهو في الأصل مفعول به، وإذا تعدّد المفعول به ناب الأوّل نحو: أُعطِيَ السّائلُ دِرْهَمًا، ووُجِدَ الخبَرُ صَحِيحًا.[4]

فالمبرّد في تحليله هذا يعتمد على آلية الوصف والتّعليل، مُحاوِلاً أن يضع الدّارس أمام كلّ الوجوه المحتملة.

---

[1]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-الكتاب، سيبويه، ج1، ص40-41.

[4]- يُنظر الدّروس النّحوية، حنفي ناصِف، المطبعة الأميريّة، مصر، ط12، 1329هـ، 1911أ، ص54.

ثمّ يذهب أيْضًا إلى إبراز وجوه الإعراب في مسألة نائب الفاعل، فيأتي بأمثلة متعدّدة يُبرِز فيها هذه الوجوه، نحو:(ظُنِنْتَ زَيْدًا) فالتّاء هنا موضعها فاعل، فجاء(زيْدٌ) مفعولاً به، أمّا في قولك:(ظُنَّني زيدٌ) فالضّمير هنا مفعولاً، فجاء زيدٌ نائب فاعلٍ[1].

وفي قولك:(رُفِع إلى زيدٍ درهمٌ)، فرفع(درهمٌ)؛ لأنّك جررت(زيدًا)، فقام(الدرهمُ) مقام الفاعل[2]، ثمّ يقول المبرّد: «فإن أظهرت(زيدًا) غيرَ مجرورٍ، قلت: (أُعطِيَ زيْدٌ دِرْهَمًا)، و(كُسِيَ زيْدٌ ثوبًا) فهذا الكلام الجيّد[3]»، فنجِده يستحسِن التّركيب الثّاني، وكأنّه رفض أن يُفصل نائب الفاعل عن فعلِه، حفاظًا على مراتب عناصر الجملة.

وأجاز أن نقول: «(أُعطِيَ زَيْدًا دِرْهمٌ) و(كُسِيَ زيْدًا ثوْبٌ)، فجاء نائب الفاعل بعد المفعول، وعلّل ذلك بقوله: «ولمّا كان(الدّرهمُ) و(الثّوبُ) مفعولين ك(زيد)، جاز أن تُقيمهما مُقَام الفاعل، وتنصِب (زيدًا) لأنّه مفعول[4]»، أي إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين، وبُنِي للمجهول جاز أن يُنْصب الأوّل لأنّه مفعول، وناب الثّاني عن الفاعل، فنجد بعض التّناقض في تحليله، حيث استحسن أوّلا ورود نائب الفاعل بعد فعله دون فاصل بينهما، ثمّ يجيز أن يفصل المفعول بينهما.

في حين يُخالفه رضي الدّين الأستراباذي(ت:686هـ) في شرحه لكافية ابن الحاجب بقوله: «وكذا يجِبُ حفْظُ المراتِب في باب(أعطيْت) إذا ألبست مخافته نحو: أَعطَيْتُ زَيْدًا أخَاك، فإن لم يلبس بقرينة جاز العدول، كقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[5] هذا الّذي قلنا من حيْثُ القياس »[6]، وعلّة ذلك أنّ (أعطى) مفعولاه ليسا أصلُهما مبتدأ وخبر[7].

---

[1]-ينظر المقتضب، ج4، ص50.

[2]-ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-المصدر نفسه، ج4، ص51.

[4]-المقتضب، المبرّد، ج4، ص51.

[5]-سورة الجاثية، الآية 23.

[6]-شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدّين الأستراباذي، تحقيق يوسف عمر، مؤسّسة الصّادق، طهران، (د ط)، 1395هـ، 1975أ، ج1، ص242.

[7]-ينظر هامش المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

وذكر أنّ المتقدِّمين منعوا من قيام ثاني مفعولي(علمت) مُطلقًا مقام الفاعل[1]، في حين أجازه المُتأخِّرون معلِّلين ذلك بقولهم: «يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يُلبس، كما إذا كان نكِرة وأوّل المفعولين معرِفة، نحو: ظُنَّ زيْدًا قائمٌ؛ لأنّ التّنكير يُرشِد إلى أنّه هو الخبر في الأصل[2]»، فقول الرّضي بأنّ المتقدِّمين منعوا قيام المفعول الثّاني مقام الفاعل، يُسْتَثْنَى من أولئك المبرِّد لأنّه أجاز ذلك، حسب ما أوردناه.

والرَّضي يُجيز نيابته عن الفاعل معرفةً كان أو نكرة، بقوله: «والّذي أراه أنّه يَجوز قياسًا نيابته عن الفاعل معرفةً كان أو نكِرة، واللّبس مرتفع مع إلزام كلٍّ من المفعولين مركزه».[3]

في حين يَرفُض المبرِّد أن نقول:(ضُرِب زيْدًا سوطٌ) معلِّلاً ذلك بقوله: «لا يجوز ذلك؛ وذلك أنّ السّوط، إذا قُلت: ضربت زيْدًا سوطًا؛ مصدر، ومعناه: ضربت زيْدًا ضربةً بالسّوط، ويدلُّك على ذلك قولك: (ضربت زيْدًا مائة سوطٍ)، لست تعني أنّك ضربته بمائة سوطٍ، ولكنّك تعني أنّك ضربته مائة ضربة بسوط، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس...فلذلك لم يجز أن تُقيم المصدر مقام الفاعل، إذا كان معه مفعول على الحقيقة[4]»، فيمنع أن ينوب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول، فالأصل المفعول هو من ينوب عن الفاعل.

لكن في حالة دخول حرف الجرِّ على المفعول يجيز المبرِّد أن ينوب المصدر أو الظّرف عن نائب الفاعل ويُعلِّلُ ذلك بقوله: «وقد يجوز أن تقيم المصادرَ والظُّروف من الأمكنة والأزمنة مُقام الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجرِّ ما يمنعُه أن يقوم مقام الفاعل، وذلك نحو قولك: وضُرِب بزيْدٍ عشرون سوطًا، والمعنى: بسبب زيد...[5]»، فدخول حرف الجرّ على المفعول منعه من أن ينوب

[1]-ينظر المصدر نفسه، ج1، ص241.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-المقتضب، ج4، ص51.

[5]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

عن الفاعل، فناب عنه المصدر(سوطًا)، بمعنى الأولى بنيابة الفاعل هو المفعول لكن في حالة وجود مانعٍ منعه من ذلك، ناب عنه المصدر أو الظّرف، وآلية التّعليل طاغية في تحليله لهذه المسألة.

فهذه المسألة اختلف فيها النّحاة؛ فالبصريون إلاّ الأخفش ذهبوا مذهب المبرّد، بعدم جواز إقامة غير المفعول مقام الفاعل مع وجوده، أمّا الكوفيون فأجازوا إقامة غيره وهو موجود تقدّم أو تأخّر، فتقول:(ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ زيْدًا) و(ضُرِبَ زيْدًا ضربٌ شديدٌ)[1]، لقول الشّاعر:

لمْ يُعن بالعلياء إلاّ سيّدًا ولا شَفى ذا الغيّ إلاّ ذو هدى

فناب الجار والمجرور(بالعلياء) عن الفاعل مع وجود المفعولِ في الكلام وهو قوله: سيّدًا[2].

أمّا مذهب الأخفش فيذهب إلى أنّه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جاز إقامة كلّ واحدٍ منهما، فتقول: ضُرِبَ في الدّار زيْدٌ، أو ضُرِبَ في الدّار زيْدًا، فإن لم يتقدّم وجب إقامة المفعول به مقام الفاعل، نحو: ضُرِب زيْدٌ في الدّارِ، فلا يجوز ضُرِب زيْدًا في الدّارِ[3].

ويواصل المبرّد تحليله معتمدًا على آلية التّأويل في تأويل قوله تعالى:﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ﴾[4]؛ بقوله: «فلم يذكر البُخل لذكرِهِ(يبخلون)»،[5]والتّقدير: ولا يحسبنّ الّذين يبخلون البخل هو خيرًا لهم.

ويقول البغوي(ت:516هـ) في تأويل هذه الآية: «ولا يحسبنَّ الباخِلون البُخل خيْرًا لهم»،[6]وهذا ما ذهب إليه المبرّد، إذ حذِف البُخل لذكرِهِ (يبْخَلون).

---

[1]-ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ج1، ص462.

[2]-ينظر هامش المصدر نفسه، ج1، ص463.

[3]-ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]- سورة آل عمران، الآية 180.

[5]-المقتضب، ج4، ص52.

[6]-معالم التّنزيل، البغوي (أبو محمّد الحسين بن مسعود)، تحقيق محمّد عبد الله النمر، دار طيبة، ط1، 1409هـ، 1989أ، ج2، ص142.

فالملاحظ في تحليل المبرّد أنّه لا يكتفي بتحليل الأصل النّظري، وإنّما يورد كلّ الوجوه الّتي يمكن أن يختلف فيها دارس النّحو، أو الّتي خرجت عن الأصل، لهذا ذهب إلى تحليل وجه آخر، بأن أجاز أن ينوب المجرور عن الفاعل إذا لم يُغيّر حرف الجرّ المعنى فيقول معلّلا وواصِفًا ذلك: «وجائزٌ أن تُقيم المجرور مع المصدر والظّروف مقام الفاعل، فتقول: سير بزيدٍ فرسخًا، فلا يمنعه حرف الجرّ من أن يكون فاعلاً؛ كما قال: ما من أحدٍ، ف(أحدٍ) فاعل وإن كان مجرورًا بمن[1]».

ثمّ يلجأ إلى آلية التّأويل في قوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[2]، ليؤوّل قوله تعالى (من خيرٍ) إنّما هو خيرٌ من ربّكم، ف(من) لم تُغيّر المعنى وإن غيّرت اللّفظ[3].

وسار على نهجه أبو حيّان في تأويل هذه الآية بقوله: «(من خيرٍ) من زائدة، والتّقدير خيرٌ من ربّكم، وحُسنُ زيادتُها هنا، وإن كان (ينزّل) لم يُباشره حرف النّفي، فليس نظير (ما يكرم من رجل)، لانسحاب النّفي عليه من حيث المعنى، لأنّه إذا نَفَيْت الودادة كان كأنّه نفي متعلِّقًا وهو الإنزال، وله نظائر في لسان العرب[4]».

يواصِل تحليله لهذا الباب ليذهب محلِّلاً قولهم: أُعطي المأخوذُ منه درهمان المُعطاه الآخذُ من زيد دينارًا درهمًا، مُوظِّفًا آليتي الوصف والتّعليل في ذلك.

رفعتُ (المأخوذ) بالمُعطي، ورفعت (الدِّرهمان) لأنّك شغلت الضّمير بمن، و(المعطاه) هو المفعول الثّاني لأُعطي، وهو(درهم) فكأنّك قلت: الدّرهم المعطاه الآخذ من زيد، فقام الآخذ من زيد مقام الفاعل؛ لأنّ الضّمير مفعول ثان، ودرهمًا بدل من المعطاه[5].

---

[1]-المصدر السّابق، الصّفحة نفسها.

[2]-سورة البقرة، الآية 105.

[3]-المقتضب، ج4، ص52.

[4]-تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج1، ص510.

[5]-المقتضب، المبرّد، ج4، ص66.

وهذه المسألة أوردها سعيد بن سعيد الفارقي(ت:391هـ) في تفسيره للمسائل المُشكِّلة في أوّل المقتضب[1].

ناقش المبرِّد في هذا الباب عدّة مسائل استهلّها بحدِّ نائب الفاعل والّذي عبّر عنه ب (المفعول الّذي لا يُذكر فاعلُهُ)، ثمّ بيّن إعرابه والوجوه الّتي قد يرِد عليها، واعتمد في تحليله لمسائل هذا الباب على آلية الوصف والتّعليل والعلّة المُعتمدة في تعليله علّة تعليميّة، كما اعتمد على آلية التّأويل في تأويل بعض الشّواهد القرآنية

من خلال دراستنا لهذه الأبواب الخاصّة بالأسماء توصّلنا إلى أنّ المبرِّد قد اعتمد في تحليله النّحوي على الآليات الأربعة (الوصف، والتّعليل، والتّرجيح، والتّأويل) في باب اسمي الفاعل والمفعول من هذا الفعل، ووردت الآليات الثّلاث (الوصف، والتّعليل، والتّأويل) في باب المفعول الّذي لا يُذكر فاعله، وباب المبتدأ المحذوف والخبر استغناء عنه وهو باب(لولا)، وورد الوصف والتّعليل والتّرجيح في باب ما كانت عينه احدى هذه الأحرف اللّيّنة ولقيَها حرف لِين.

والملاحظ في تحليله أنّه قد أسهب في التّعليل كثيرًا؛ إذ نجد آلية التّعليل طاغية في تحليله، رُبّما نُرجع ذلك إلى منهجه البصري، فالمعروف عن النّحاة البصريين تأثّرهم بالمنطق الأرسطي، وذلك من خلال احتكامهم بالعقل والمنطق، وهذا يُعلّل كثرة التّعليلات لديهم.

كما أكثر الشّروحات، وكان مرنا في تعامله مع المّادة اللّغوية، وموضوعيّ في دراسته، فلم يتعصّب لمنهجه البصري، حتّى أنّنا وجدنا في مسائل يخالِف فيها سيبويه والبصريين.

وكان هناك خلط كبير واضطراب في عرض المادّة، إذ ينتقل من مسألة إلى أخرى، ووجه إلى آخر، دون مقدّمات، وفي بعض المسائل لاحظنا أنّه لا يتمسّك برأيه، ففي باب" المفعول الذي لا

[1]-تفسير المسائل المشكِّلة في أوّل المقتضب، سعيد بن سعيد الفارقي، تحقيق سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة، (د ط)، 1993أ، ص347-348.

يُذكر فاعله" أعطى رأيه ثم نقضه، لكن أسلوبه في التّحليل كان مفهومًا، إذ لم نجد صعوبة في فهم مُرادِه من تلك المسائل، ولمسنا لغته الأدبيّة في تحليله.

المبحث الثّاني: بــاب الأفـعال

1-مضارع الفعل الثّلاثي واوي الفاء:

هذه المسألة نظّر لها المبرّد في بابٍ عنوَنَه ب "باب ما كان فاؤه واوًا من الثّلاثة[1]"، إذ يبدأ تحليله بتقديم الأصل النّظري لهذه المسألة بأسلوب الإخبار والتّقرير بقوله: «اعلم أنّ هذه الواو إذا كان الفعل على(يَفْعِل) سقطت في المضارع، وذلك قولك: وَعَدَ يَعِدُ، ووَجَدَ يَجِدُ، وَوَسَمَ يَسِمُ[2]»، أي أنّ مُضارع الفعل الثّلاثي الواوي، إذا كان على وزن(يَفعِل) تسقط الواو، ويُعلّل ذلك لوقوعها موقِعًا تُمتَنع فيه الواوات، وذلك أنّها بين ياءٍ وكسرةٍ[3]، فآلية الوصف من خلال طرحه لهذه المسألة، وآلية التّعليل من خلال تعليل إسقاط الواو.

فمضارِع الفعل الثّلاثي الواوي إذا كان على وزن(يَفعِل) وَوقعَت الواوُ بين ياءٍ وكسرة، حذِفت لوقوعها موقِعًا يُمنع فيه إثباتُها، هذا ما جاء به المبرّد، لكن لم يُعلّل سَبَبَ هذا الحذف إن كان تخفيفًا، أو أنّ العرب نطقت به هكذا.

وسيبويه يُعلّل هذا الحذف في باب "نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو فيهنّ فاءٌ" بقوله: «فلَمَّا كان من كلامهم اِستِثقال الواوِ مع الياء حتّى قالوا يَاجَل ويَيْجَل، كانت الواو مع الضمّة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى (يفْعِل) فلمَّا صَرفوه إليه كَرهوا الواو بين ياءٍ وكَسرة إذ كرهوها مع ياءٍ فحذفوها[4]»، أي أنّهم حذفوها تخفيفًا.

---

[1]-المقتضب، ج1، ص88.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-الكتاب، سيبويه، ج4، ص52-53.

ثمّ يواصل المبرّد تحليله لهذا الباب فانتقل إلى صِياغة المصدر من هذه الأفعال، فالملاحظ في هذا التّحليل أنّه انتقل إلى مسألة لا علاقة لها بموضوع هذا الباب، والذي هو صياغة الفعل المضارع من الفعل معتلِّ العين، فكان هناك نوع من الخلط والاضطراب.

ليذهب إلى بيان مصدر هذه الأفعال معتمِدًا على آلية التّعليل بقوله: «فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال(فَعْلٍ) ثبتَت واوُه؛ لأنّه لا علّة فيها، وذلك قولك: وعدتُه وعدًا، ووصلته وَصْلاً، أمّا إذا بنَيْتَه على(فِعلة) لَزِمَه حذف الواو، وذلك للكسرة في الواو، وأنّه مصدر فعل معتلٍّ محذوف، وذلك قولك: وَعدته عِدَةٌ، ووزنتُه زِنَةٌ، وكان الأصل وِعدةٌ، ووِزنةٌ[1]»، إذا كان المصدر من الفعل الثّلاثي الواوي على وزن(فَعْلٍ) ثبتت الوَاوُ، أمّا إذا كَان المصدر على وزن(فِعلَة) حذفت، نحو: وعد عِدةٌ؛ فوزنه (عِلةٌ)، لأنّ الأصل(وِعدةٌ) على وزن (فِعلةٌ) فحذفت فاء الفعل الّتي هي (واو) لتصير عِدةٌ على وزن (عِلةٌ).

ويعلّل حذف الواو في (وِعدَة)، حيثُ نقِلت كسرة الواو إلى العين السّاكنة، ثمّ حذِفت الواو السّاكنة لأنه لا يُبتَدأُ بساكن[2]، نحو: وَعَدَ وِعدَةٌ؛ حيثُ نُقِلت كسرة الواوِ إلى عينِ الفعل لتصبح (وْعِدَةٌ)، ثمّ حُذفت الواو لأنّها ساكنة، فنجد المبرّد يعتمد في تحليله على آلية التّعليل والوصف.

ويذهب إلى تعليل ورود التاء في آخر المصدر(عِدةٌ) والّتي عبّر عنها بالهاء بقوله: «أمّا الهاء لازمة لهذا المصدر؛ لأنّها عِوضٌ ممّا حُذِفَ؛ ألا ترى أنّك تقول: أكرمته إكرامًا، وأحسنت إحسانًا، فإن اعتلّ المصدر لحقته الهاء عِوضًا لما ذهب منه، وذلك قولك: أردت إِرادةً، وأحسنت إحسَانًا، ولو صحّ لقلت: أقوَمْتَ إِقوامًا[3]»، فالهاء عِوضًا عن المحذوف، قياسًا بقولنا في (إقوامًا) (إِقامَةً)؛ حيثُ حذفت الواو لوقوعها بين ساكنين، فعوّضت بالهاء في آخر الكلمة، فقالوا: إِقامَةً، فكان التّعليل مع الوصف طاغيًا في تحليله لهذه الجزئية.

[1]-المقتضب، ج1، ص88-89.
[2]-ينظر المصدر نفسه، ج1، ص89.
[3]-المقتضب، ج1، ص89.

بعد أن انتهى من صياغة المصدر عاد إلى مسألة صياغة الفعل المضارع من الفعل معتلّ العين، فيُقدِّم القاعدة الّتي مفادها أنّه إذا كان الفعل الثّلاثي الواوي على وزن(فَعِل) كان مُضارِعه صحيحًا إذا جاء على وزن (يَفعَل)، فلا تُحذف فاءُه في هذه الحالة، نحو: وَجِل يَوْجَل، ووَجِع يَوْجَع، والآلية المعتمدة في هذا التّحليل آلية الوصف، لأنّه وقف عند الوصف والإخبار.

يواصل تحليله معلّلاً هذه الصّياغة بقوله: «لأنّ الواو لم تقع بين ياءٍ وكسرةٍ، وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غيرُ مُنكَر كقولك: يَوْم، ومَا أشبهه[1]»، فثَبَتَت الوَاو بعد اليَاء لأن ما بعدها مفتوحٌ فجاز بقاؤُهَا، وأيْضًا قياسًا بكلام العرب، إذ تُثبَتُ الواو السّاكنة في كلامهم إذا وقعت بين ياءٍ وحرف مفتوحٍ، نحو: يَوْم، فالملاحظ في تحليله أنّه يُسهب في الشّرح والتّعليل.

بعد أن أورد المبرِّد القاعدة وعلّل ما ذهب إليه، يعرض آراء النّحاة الذين استنكروا ما ذهب إليه بقوله: «وقد استنكر ذلك بعضهم، وله وجه من القياس، فقالوا: يَيْجل، ويَيْحَل»، فقلبوا الواوَ ياءً.

هذا رأي الفريق الأوّل لكنَّ المبرِّد يَرفُضُ هذا الوجه، ويُعلّل ذلك بقوله: «...وليس ذلك بجيّد؛ لأنّ القلب إنّما يَجِب إذا سكن أوّل الحرفين؛ نحو سيِّد، وميِّت، وأصلهما: سَيْوِد، ومَيْوِت؛ لأنّه من ساد يسود، ومات يموت[2]»، حسب المبرِّد تُقلب الواو ياءً إذا وقعت بعد ياءٍ ساكنة، لكن في (يَيْجل) يُنكِر قلبها وَاوًا لأنّ الياء مفتوحة.

أمّا الرّأي الثّاني فذهبوا إلى كسر أوّل المضارِع، لتُقلب بعدها الواو ياءً؛ لأنّ الياء ساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً، أي أنّهم كسروا أوّل المضارع (الياء) ليتمكّنوا من قلب الواو ياءً، وبهذا لم يُخالِفوا أصول العربيّة، فقالوا: يِيْجَل، ويِيْحَل، لكنّ المبرِّد استنكر ما ذهبوا إليْه فقال: «وهذا قبيحٌ لإدخالهم الكسر على الياء[3]».

[1]-المصدر نفسه، ج1، ص89-90.

[2]-المقتضب، ج1، ص90.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

ف(يِيْجَل) أصلها (يَوْجَل) فكُسِرت الياء لتصبح(يِوْجَل) ثمّ قُلِبت الواو السّاكنة (ياءً) لسكونِها وكسر ما قبلها، لتصبح (يِيْجَل).

أمّا الرّأي الثّالث فيُرجِعُه المبرّد إلى لهجة أهل الحجاز، فقال: «وقال قومٌ وهم أهل الحجاز: نُبدِلُها على ما قبلها فنقول: يَاجَل، ويَاحَل[1]»، أي قُلِبت الوَاوُ ألفًا لتناسِبَ الياء المفتوحة، وهي عادة لهجيّة تميّزت بها لهجة الحجاز، كقولهم كما أورده المبرّد: مُوتعِد، ومُوتَزِن، ويَاتَعِد، ويَاتَزِن.

لكنّ المبرّد لا يستحبِب هذا ويُعلِّل ذلك بقوله: «وهذا قبيحٌ؛ لأنّ الياء والواو إنّما تُبدلان إذا انفتَح ما قبلها، وكلُّ واحدٍ منهما في موضِعِ الحركة؛ نحو: قال، وباع، وغزَا، ورَمى، أمّا إذا سكنا وقبل كلِّ واحدة منهما فتحةٌ فإنّهما غير مُغيَّرتين؛ نحو قولك: قَوْل، وبَيْع. وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيَّرا؛ كقولك: رَمْى، وغَزْوْ[2]»، فحسب قول المبرّد تُبْدل عين الفعل إذا كانت واوًا أو ياءً (ألِفًا) إذا كانتا متحرّكتين وقبلهما مفتوح، نحو: قال؛ أصلها قَوَلَ، فالواو متحرِّكة وقبلها فتحٌ جاز قلبها ألف، أمّا في حالة سكونهما فلا تُغيّر نحو: قَوْل، وأيضًا في حالة سكون ما قبلهما، نحو: غَزْوٌ، ورَمْي؛ فلا تقلب الواو والياء ألِفًا.

فنجد المبرّد في تحليله يذكر الوجوه المختلفة حول مسألة ثبوت الواو أو حذفها في مضارع الفعل الثّلاثي الواوي الذي جاء على وزن(يَفْعَلْ)، يناقشها ثمّ يُعطى رأيه في لكلِّ وجه مع تعليل ذلك، وفي الأخير يختار الوجه الصّحيح بقوله: «وإنّما القياس، والقول المختار يَوْجَل، ويَوْحَل، وهذه الأقاويل الثّلاثة جائزة على بُعد[3]»، فالقياس هو ثبوت هذه الواو، وهنا موضع آلية التّرجيح.

[1]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-المقتضب، ج1، ص90.

في حين يذكر سيبويه في كتابه أنّ ناسًا من العرب تقول: وَجِل يَوْجَل، وهو وَجِلٌ فأتمُّوها لأنّ لا كسرة بعدها، فلم تُحذف، فرَقوا بينها وبين (يَفْعِل)،[1]ويقول أبو علي الفارِسي: «وحدّثنا يونس وغيره أنّ نَاسًا من العرب يقولون في وَجِلَ يَوْجَل، ونحوه مَوْجلٌ، كأنّهم قالوا: يَوْجَل فسلّموه[2]».

وبهذا فالمبرّد يحذف فاء الفعل المضارع من الفعل الثّلاثي الواوي إذا جاء على وزن(يَفْعِل)، نحو: وَجَدَ يَجِدُ، وهذا مذهب البصريين كما ذكر ذلك ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، حيث وقع الخلاف في هذه المسألة مع نحاة الكوفة[3].

ويُثبِتُ المبرِّد هذه الواو إذا جاء مضارع الفعل الثّلاثي الواوي على وزن(يَفْعَل) نحو وجِلَ يَوْجَل، لأنّ الواو لم تقع بين الياء والكسرة.

وخلاصة القول آلية الوصف بارزة في تحديد الأوزان وتحليلها، وكذا آلية التّعليل، إذ كانت وسيلته لتدعيم رأيِه حول مسألة مضارِع الفعل الثّلاثي الواوي أو معتلّ الفاء، كما اعتمد في تحليله على آلية التّرجيح من خلال ذكر آراء النّحاة ومناقشتها، مع ترجيح الرّأي الأقوى في نظره.

2-الأفعال المجزومة لوقوع معنى الشّرط فيها:

هذه المسألة ناقشها معظم النّحاة قديمًا وحديثًا، فلا نجد مؤلّفًا نحويًّا إلاّ وفتح بابًا حلّل فيه هذه المسألة، والمبرّد قعّد لها في "باب الأفعال الّتي تنجزِم لدخول معنى الجزاء فيها"[4]، ليبدأ تحليله واصِفًا ومنظِّرًا، بقوله: «وتلك الأفعال جوابُ ما كان أمرًا أو نهيًا أو استخبارًا، وذلك قولك: ائْتِ زيدًا

[1]-الكتاب، سيبويه، ج4، ص53.

[2]-التّعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مكتبة الاسكندريّة، ط1، 1994ا، ج4، ص151.

[3]-ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص624.

[4]-المقتضب، ج2، ص82.

يُكرمك، ولا تأتِ زيْدًا يَكُنْ خيْرًا لك، وأيْن بيْتُك أزورك؟، وإنّما انجزمت لمعنى الجزاء[1]»، أي أنّ الأفعال الّتي تكون جوابًا عن استفهام أو أمرٍ أو نهيٍ تُجزَم لوقوع معنى الشّرط عليها، نحو قولنا: ائتني أُكرِمْكَ، يرى المبرّد أنّها انجزمت لوقوع معنى الجزاء عليها، بقوله : «فإنّما المعنى: ائْتِني فإن تَأتِني أُكرِمك؛ لأنّ الإكرام إنّما يجِبُ بالإتيان، وكذلك: لا تَقُم يكُن خيْرًا لك؛ لأنّ المعنى: فإن لم تقُم يَكُن خيْرًا لك...».

فالمبرّد اعتمد على آلية التّعليل في تحليله هذا، فجُزِم الفعل(يُكْرِمْكَ) لوقوع معنى الجزاء عليه، فالمعنى أنّ جزاء إتيانه إكرامهُ، فإن لم يأتِ لن يكرَم، فربطوا الإكرام بالإتيان أو الحضور، فهو جواب الشّرط، فعبّر المبرّد عن الرّكن الشّرطي بمصطلح الجزاء.

واعتمد على آلية التّأويل في تأويل الفعل المجزوم في قوله تعالى:﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾[2]، بقوله: «وقوعها جوابًا لهل، حيث قال الله عزّ وجلّ:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠﴾[3]، ثمَّ ذكرها فقال:(تُؤمنون بالله) فلمّا انقضى ذِكرُها قال:(يغفِرْ لَكُم)»[4]، فحسب قول المبرّد جزِم الفعل لوقوعِه جوابًا للاستفهام.

في حين يقول أبُو حَيَّان الأندلُسِي في إعراب هذه الآية: «يَغْفِر مجزوم على جَوابِ الأَمرِ في قراءة عبد الله وقراءة زيد وعلى تقدير المبرّد، وقال الفرّاء: هو مجزوم على جواب الاستفهام، وهو قوله (هل أدلُّكم)...[5]»، فأبو حيّان يزعمُ بأنّ المبرّد جزم الفعل لوقوعِه جوابًا للأمر، في حين المبرّد يذكر في كتابه أنّه وقع جوابًا للاستفهام.

والعكبري يرى أنّ الفعل في قوله تعالى:(يغفرْ لكم) في جزمه وجهان:

---

[1]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[2]-سورة الصف، الآية 11.

[3]-سورة الصف، الآية 10.

[4]-المقتضب، ج2، ص82.

[5]-تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج8، ص260-261.

أحدهما: جواب شرط محذوف دلّ عليه الكلام، تقديره: إن تُؤمِنُوا يَغفِرْ لكم، و(تُؤمنون) بمعنى آمنُوا.

والثّاني: هو جوابٌ لما دلّ عليه الاستفهام؛ والمعنى: هل تَقبَلُون إنْ دَللتُكُم.[1]

يواصل المبرّد تحليله للجملة الشّرطية، مُستَدلاً بأمثلة توضيحيّة مبيّنًا موطن الشّاهد فيه، فيقول في قولهم: لا تدنُ من الأسد يأْكُلْك: «لا يجوز؛ لأنّك إذا قُلت: (لا تَدْنُ) فإنّما تُريد: تباعَد، ولو قلت: تباعَد مِنَ الأسد يأكلْكَ-كان محالاً، لأنَّ تباعُدَه منه لا يوجِبُ أكلَه إيّاه، لكن لو رفعت كان جيّدًا، تريد: فإنّه ممّا يأْكُلُكَ[2]»، لأن المعنى بُعدَه عن الأسد سيكون سببًا لأكله وهذا محال، لهذا ذهب المبرّد إلى جواز الرّفع في(يأكُلُك)، مُعلّلاً ذلك على أنّ المعنى فاسد بالجزم، لأنّ الجملة ليس فيها معنى الشّرط والجزاء، فاعتمد في تحليله لهذه الجزئيّة على آليتي التّعليل والتّأويل، فالتعليل من خلال تعليل رفضه جزم الفعل، أمّا التّأويل من خلال تأويل الرّفع.

ويواصِل تحليله مّعتمِدًا على آلية التّأويل ليُؤوّلُ قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[3]بقوله: «فليس (يَقولُوا) جوابًا (لقُلْ)، لكن المعنى-والله أعلم-: قُل لعبادي: قُولوا يَقُولُوا[4]»، أي أنَّ الفعل (يَقولُوا) لم يُجزم ب(قُلْ) وإنّما جُزِمَ لوقوعه جوابًا لفعل أمرٍ مُضمر تقديره (قُولُوا).

وكذلك في قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [5]ذهب إلى تقديره بأن قال: إنّما هو: قل لهم يفْعلُوا يفْعلُوا[6]، أي (يُقيمُوا) مجزوم لوقوعِه جوابًا للمحذوفِ (أقيمُوا).

لكنْ أبو حيّان الأندلسي ضَعَّفَ هذا الرّأي بقوله: وهذا فاسِدٌ لوجهين:

---

[1]-التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ج2، ص1221.

[2]-المقتضب، ج2، ص83.

[3]-سورة الاسراء، الآية 53.

[4]-المقتضب، ج2، ص84.

[5]-سورة إبراهيم، الآية 31.

[6]-المقتضب، ج2، ص84.

أحدهما: أنّ جواب الشَّرط يُخالِف الشَّرط إمّا في الفعل أو الفاعل، فأمّا إذا كان مثله فيهما فهو خطأ كقولك: قُم يقُم، والتّقدير على هذا الوجه أن يقيموا يقيموا.

والوجه الثّاني: أنّ الأمر المقدّر للمواجهة، ويُقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحدًا[1]

ثمّ يذهب المبرّد إلى تأويل وتعليل وجه الرّفع والجزم في قولهم: مُرْهُ يحفُرُها، ومره يحفرْها بقوله: «فالرّفع على ثلاثة أوجه، والجزم على وجه واحد، وهو أجود من الرّفع؛ لأنّه على الجواب كأنّه إنْ أمرتَه حَفَرها، أمّا الرّفعُ فأحد وجوهِهِ: أن يَكُون(يحفِرها) على قولك: فإنّه ممّا يحفرُها، كما كان لا تدنُ من الأسد يأكلُكَ، ويكون على الحال،كأنّه قال: مُرْهُ في حالِ حفرِه، فلو كان اسمًا لكان مُرْهُ حافِرًا لها، ويكون على شيءٍ هو قليلٌ في الكلام، وذلك أن تُريد: مره أن يحفرَها، فتحذف(أن) وترفع الفعل؛ لأنّ عامله لا يضمر[2]»، فالمبرّد يستحسن الجزم في قولنا(مُرهُ يحفرْها) لوقوعها جوابًا للأمر، لأنّ الأصل في المضارع الواقع جوابًا للطَّلب والأمر الجزم.

أمّا وجه الرّفع فله ثلاثة تأويلات إمّا على تقدير الابتداء والاستئناف، أو على الحال كأنّه قال: مُرْهُ حافِرًا لها، أمّا الوجه الثّالث وهو قليل حسب المبرّد، وذلك أنّ التّقدير (مُرْهُ أنْ يَحفرَها) فحذِفت (أن) وعُوِّضت برفعِ الفعل.

ثمّ يذكر المبرّد أنّه هناك من أجاز النّصب على إضمار (أن)، لكنّ البصريين يرفضون ذلك إلاّ أن يكون منها عِوض[3]، بمعنى أنّه إذا حذفت (أن) عوِّضت بالرّفع هذا الوجه الّذي ذهب إليه المبرّد والبصريون، فاعتمد في تحليله لهذا القول على آلية الوصف والتّعليل والتّأويل.

أمّا سيبويه فيرفعها على الابتداء، بقوله: «ولوْ قُلتَ مُرْهُ يَحفِرُها على الابتداء كان جيّدًا»[4].

---

[1]-تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج5، ص415.

[2]-المصدر السّابق، الصّفحة نفسها.

[3]-ينظر المقتضب، ج2، ص85.

[4]-الكتاب، سيبويه، ج3، ص99.

يواصِل المبرّد التّعليل فَينْفي نصْبَ (يحفرها) بأن المُضمرة، مستشهِدًا بقول طرفة بن العبد:

ألاَ أَيُّها الزَّاجري أَحضُرُ الوَغى* وأن أشهد اللّذاتِ هل أنت مُخلدي[1]

فقال: من رأى النّصب هناك رأى نصب (أحضُر)[2]، فالشّاهد فيه رفع(أحضُرُ) لحذف النّاصب(أن)، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على رفع(أحضُرُ) بعد حذف (أن)[3].

ويُؤوّل نصب (غيرَ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوَنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾[4] فيقول: «فتقديره و–الله أعلمُ–: قل أفغيرَ الله أعبُدُ فيما تأمُرُنّي، ف(غيرَ) منصوب بأعبُدُ، وقد يجوز وهو بعيد على قولك: ألا أيُّها الزَّاجري أحضُرَ الوغى، فكأنّ التّقدير: قل أفغيرَ الله تأمرنّي أعبد، فتنصِب (غيرَ) ب(تأمرنِّي)[5]»، فالوجه الأول يكون فيه عامل النّصب في (غَيْرَ) هو الفعل (أعبدُ)، أمّا الوجه الثّاني فعامل النّصب هو الفعل(تأمرنّي) والمبرّد لا يستحسِنُه.

ويقول أبو حيّان في تأويل الآية: «رويَ أنّه قال المشركون للرّسول عليه السّلام: استلم بعض آلهتنا ونؤمِنُ بإلهك، و(غيْرَ) منصوب ب(أعبُدُ)[6]».

وأمّا قوله تعالى: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾[7]، فيؤوّل المبرّد الجزم في قوله تعالى(**يتمتّعُوا**) على وقوعه جوابا[8]، وهذا ما ذهب إليه أبو حيّان بقوله: «وانجزَمَ (يأكلوا) وما

*–الوغى: الحرب.

[1]– المقتضب، ج 2، ص85، وينظر شرح الشّواهد الشِّعرية في أمّات الكتب النّحويّة، محمّد حسن شُرّاب، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1427هـ، 2007ا، ج1، ص277.

[2]–ينظر المقتضب، الصّفحة نفسها.

[3]–ينظر الكتاب، سيبويه، ج3، ص99.

[4]–سورة الزّمر، الآية 64.

[5]–المقتضب، ج2، ص85.

[6]–تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج7، ص420.

[7]–سورة الحجر، الآية 3.

[8]–المقتضب، ج2، ص86.

عُطِفَ عليه جوابًا للأمر، ويظهر أنّه أمرَ بترك قِتالهم، وتخلية سبيلهم وبمهادنتهم وموادعتهم، لذلك ترتّب أن يكون جوابًا[1]».

ويُؤوّل أيْضًا الرّفع في قوله تعالى:﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[2] على أنّه لم يقع جوابًا للطّلب، ولكنّ المعنى: ذرهم لاعبين، أي ذرهم في حال لعبِهِم[3].

خلاصة هذا الباب هو أنَّ الأفعال تُجزم لوقوعها جوابًا للشّرط، كما تُجزم أيضًا لوقوعها جوابًا للاستفهام أو الطّلب، أو جوابًا للأمر، واعتمد في تحليله على آلية الوصف والتّعليل، وكان التّأويل طاغيًا في تحليله، إذ لم يكتف بالتّنظير بل ذهب محلِّلاً الشّواهد.

3-خبر عسى وكاد:

نظّر المبرِّد لخبر "عسى وكاد" في باب "الأفعال الّتي تُسمَّى أفعال المقاربة، وهي مختلفة المذاهب والتّقدير، مجتمعَةً في المقاربة"[4]، ليبدأ تحليلَه بآلية الوصف والتّعليلِ بقوله: «فمن تلك الأفعال (عَسَى) وهي لمقاربة الفعلِ، وقد تكون إيجَابًا...واعلم أنّه لا بُدّ لها من فاعل، لأنّه لا يكون فعلٌ إلاَّ وله فاعل، وخبرُها مصدر؛ لأنّه لمقاربتِهِ، والمصدر اسم الفعل، وذلك قولك: عسى زيدٌ أن ينطلق، وعسيت أن أقوم، أي دَنَوت من ذلك وقاربْتُه بالنيّةِ، و(أن أقوم) في معنى القيام[5]».

فالمبرِّد قدّم النّظرية ثمّ حلّلها معتمِدًا على آليتي الوصف والتّعليل، فبيّن معنى (عَسَى) الّتي تدلُّ على قرْبُ وقوعِ الفِعلِ، نحو قولِنَا: عَسَيْتُ أن أفعل؛ أي قَاربْت أن أفعل، ويكون لها مرفوعٌ ومنصوب، إلاّ أنّ منصوبها يُشترط فيه أن يَقترِن ب(أن)، مؤوّلاً بالمصدر، مُعلِّلاً ذلك على أنّ المصدر له معنى المقاربة، نحو: عَسَيْتُ أن أقوم؛ ف (أن أقومَ) مكوّنة من(أن) والفعل(أقوم) فؤوّل بالمصدر(القيام).

---

[1]-تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج5، ص433-434.

[2]-سورة الأنعام، الآية 91.

[3]-المقتضب، ج2، ص86.

[4]-المصدر نفسه، ج3، ص 68.

[5]-المقتضب، ج3، ص 68.

وبعضُ النّحاة يرى أنّ (عسى) لها دلالة رجاء حدوث الفعل، أو كما عبّر عنها الأشموني في شرحه للألفيّة على أنّها وُضِعت للدّلالة على رجاءِ الخبرِ، والمضارع الواقعُ خبرًا لعَسَى بدون (أنْ) المصدريّة قليل[1].

ثمّ يذهب المبرّدِ إلى عدم جواز ورود خبر (عسى) مصدرًا، وإنّما يُؤوّل بمصدر مكوّن من (أن المصدريّة والفعل) معتمدًا على آلية التّعليل بقوله: «ولاَ تَقُل: عسَيْت القيَام، وإنّما القيام مصدر، لا دليل فيه يَخُصُّ وقتًا من وقت، و(أن يقوم) مصدر لقيام لم يقع؛ فمن ثمَّ لم يقع القيام بعدها، ووقع المُستقبل[2]»، لأنّ المصدرَ يدلُّ على حدثٍ مُجرَّدٍ من الزّمن، و(عسى) لها معنى رجاء حدوث الفعل في المستقبل، لهذا جاء خبرها مصدرًا مُؤوَّلاً من (أن) المصدرية والفعل للدّلالة على استقبال حدوث الفعل.

وقد ورد كذلك في القرآن الكريم إذ تصدّرت (أن) خبرها، لقوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[3]، وقوله أيضًا: ﴿فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾[4].

يبدو من كلام المبرّد أنّ الأصل في خبر(عسى) أن يقتَرِن فعلُه بأن المصدريّة، في حين يُجيز تجريده منها في الشِّعر، مستشهِدًا بأبياتٍ ورد فيها الخبر مجرّدًا من (أن)، بقوله: «ولو احتاج الشّاعرُ إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز؛ لأنّه دالٌّ عليه[5]»، فمن ذلك قوله:

عسَى اللهُ يُغْني عن بلاد ابنِ قادِر بِمُنهمِرِ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ [6]

والشّاهد ورود خبر عسى فعلاً مُضارِعًا مرفوعًا مجرّدًا من (أن)، فذهب المبرّد مؤوّلاً ذلك بأن أجازه للضّرورة الشِّعريّة، فجرى (عسى) مجرى (كان)، وهذا موضع آلية التّأويل.

---

[1]-ينظر شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ، 1955أ، ج1، ص128.

[2]-المصدر السّابق، الصّفحة نفسها.

[3]-سورة المائدة، الآية 52.

[4]-سورة التّوبة، الآية 18.

[5]- المقتضب، ج3، ص69.

[6]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وينظر شرح الشّواهد الشِّعريّة في أُمّات الكتب النّحويّة، محمّد حسن شُرّاب، ج1، ص167.

ومن تأويلاته أيضًا تأويله في قول الشّاعر:

عسَى الكرْبُ الّذي أمسيْت فيهِ يَكُـون وَراءَهُ فَــرَجٌ قريــبُ[1]

فالشّاهد في البيت الشّعري (يكونُ وراءه...) وقع خبر (عسى) فعلاً مُضارِعًا مُجَرَّدًا من (أن) المصدريّة، فأجازه للضّرورة الشِّعرية.

وأمّا ابن يعيش فيقول: «الأصل في عسى أن يكون في خبرها مُقترِنًا ب(أن) لمّا فيها من الطمع والاشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، وأن مؤذنة بالاستقبال[2]».

ويقول سيبويه: «واعلم أنّ العرب من يقول: عسَى يَفعلُ، يُشبِّهُها بكاد يَفعَلُ، فيَفعلُ حينئذٍ في موضِع الاسم المنصوب[3]»، فالظّاهر من كلامه أنّ تجريد خبر (عسى) من أن المصدرية لا يختصُّ بالشِّعر فقط، بل قد يرد في النّثر أيضًا.

وعليه فالمبرِّد توصّل من خلال تحليله إلى أنّ القياس اقتران خبر (عسى) بأن المصدريّة، أمّا إسقاطها فللضّرورة الشِّعريّة فقط.

ويواصل المبرِّد تحليله مع المثل العربي المشهور، (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا*)، بقوله: «إنّما التّقدير: عسى الغُوَيْرُ أن يكون أبْؤسًا؛ لأنّ(عسى) إنّما خبرُها الفعل مع (أن) أو الفعل مُجرّدًا، لكن لمّا وضع القائل الاسم موضع الفعل كان حقُّه النّصب؛ لأنّ عسى فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها، ألا ترى أنّك تقول: كان زيد ينطلق، فموضعه نصب، فإن قلت: مُنطلِقًا لم يكن إلاَّ نصْبًا[4]»، فذهب تعليله إلى أنّ (عسى) في هذا المثل جرت مجرى كان، فيكون الغُويرُ اسمها، وأبْؤُسًا خبرُها.

---

[1]-المقتضب، ج3، ص69، وينظر شرح الشّواهد الشّعرية، حسن شُرّاب، ج1، ص 121.

[2]-شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة المنيريّة، (د ط)، (د ت)، ج7، ص121.

[3]-الكتاب، سيبويه، ج3، ص158.

[4]-المقتضب، ج3، ص70.

اعتمد المبرّد في تحليله لهذا المثل على آليتي التّعليل والتّأويل، فالتّعليل من خلال تعليل اسقاط(أن) من خبر عسى، والتّأويل من خلال تأويل معنى (عسى)، إذ أوّلها بالفعل النّاقص(كان).

واختلف النّحاة في ناصِب أبؤُسًا، لخّصها البغدادي في قوله: «وتلخَّص أنّ أبؤُسًا خبر لعسى، أو لكان، أو لصار أو مفعول به، وأحسنُ من ذلك كُلِّه أن يُقدّرَ يَبْأَسُ أَبْؤُسًا، فيكون مفعولاً مُطلقًا[1]».

وأمّا قولهم أنّ (عسى) قد ترِدُ بمعنى (لعلّ) إذا اتّصلت بضمير نصب، وبهذا تصير حرفًا كما ذهب إليه شيخ العربيّة سيبويه، فإنّ المبرِّد يُنكر هذا بقوله: «فأمّا قول سيبويه: إنّها تقع في بعض المواضع بمنزلة(لعلّ) مع المضمر، فتقول: عساكَ وعساني، فهو غلطٌ منه»، فذهب إلى تأويل خبر عسى في قول الشّاعر:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُخالفني: لَعَلّي أو عَسَاني[2]

فأوّله على أنّ المفعول مُقدّم والفاعل مُضمرٌ، كأنّه قال: عَسَاك الخيرُ أو الشرُّ، وكذلك: عسَاني الحديثُ، لكنّه حذِف (يقصِد الفاعل)؛ لعلم المُخاطب به، وجعل الخبر اسمًا على قولهم: (عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا)[3]، أي أنّ الضمير في(عساني)خبرها، والاسم مستتر، بدليل قوله: المفعول مُقدّمٌ والفاعل مُضمَر، وأمّا قوله حُذِف لعلم المخاطب به، يريد معنى الاضمار، وبهذا ف(عسى) عنده فعل يعمل عمل كان سواءً اتّصل بها ضمير أم لم يتّصل مُخالِفًا بذلك رأي شيخه سيبويه.

ويذكر ابن هشام الأنصاري أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ (عسى) قد يجيء حرْفًا دالاً على التّرجي فتعمل عمل إنّ، فهي مِثل لعلّ في أنّ كلاً منهما يدُلُّ على الرّجاء، وخالفه المبرِّد والفارسي وزعما أنّ (عسى) تكون دائمًا فعلاً عاملاً عمل كان، وذكرا أنّ الضّمير في البيت خبر عسى تقدّم على

[1]-خزانة الأدب ولبّ لباب العرب، البغدادي، ج9، ص321.

[2]-المصدر السّابق، ج3، ص72.

[3]-ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

اسمه، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخّر عن الخبر، وهو فاسِدٌ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردًا وهو نادِر وضرورة[1].

وأمّا الشّاهد في البيت الشّعري (عسَاني) فيذهب ابن هشام الأنصاري إلى القول: قوله (عساني) فإنّ (عسى) فيه حرف بمعنى (لعلّ) وإذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلاَّ ضميرًا كما هنا، وخبره محذوف وتقدير الكلام: (عساني أن أرجع إليها)، أو (عساني أن أنال ما أشتهي مثلاً).

ومن وجوه الاستدلال على أنّ الضّمير الواقع بعد(عسى) في محلّ نصب؛ مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلِّم، كما تقول: إنّني، ولعلّني، وليْتَني ولو كان الضّمير خبرًا لعسى وكان عسى فعلاً كما يقول المبرِّد والفارِسي لكان الشّاعر قد اقتصَر على الفعل ومنصوبِه دون مرفوعِه، ولا نظير لذلك في الاستعمال العربي[2].

وعليه فإعرابُ (عساني) عند من رآه حرفًا بمعنى لعلَّ هو: عساني حرف بمعنى لعلّ، والنّون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم (عسى)، وخبرُه محذوف تقديره: عساني أن أنال ما أشتهي.

فنجد المبرِّد قد وجد لنفسِه وجهًا خالف فيه شيخه، مؤوّلا بذلك الضمير في (عساني) على أن يكون خبرًا لعَسى.

وينتقل في تحليله لهذا الباب إلى الفعل الثّاني من أفعال المقاربة وهو (كاد)، نحو قولنا: كاد العروسُ يكونُ أميرًا، وكاد النِّعامُ يَطيرُ، هذه الشّواهد أوردها المبرِّد ليُوضِّح عمل (كاد)، معتمِدًا على آلية الوصف مبيِّنًا معناها بقوله: «وهي للمقاربة، وهي فعلٌ[3]»، إذ تدخل على الجملة الاسميّة فترفع

[1]-هامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، (د ت)، ج1، ص330.

[2]-المصدر نفسه، ج1، ص 331

[3]-المقتضب، المبرِّد، ج3، ص73.

المبتدأ ويسمّى اسمها، وخبرها يكون جملة فعليّة، والظّاهر من هذه الأمثلة أنّ الخبر لا يقترن بأن المصدريّة.

ووظّف آلية التّأويل في تأويل قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[1] بقوله: «فمعناه والله أعلم: لم يرها، ولم يكدْ، أي: لم يدنُ من رؤيتِها[2]».

فورود كاد في الآية الكريمة منفيّة جعلت الآراء حول معناها تختلف، فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللّفظ، وذلك أنّه حمّل الكلام على نفي المقاربة، لأنّ كاد معناها قارب فصار التّقدير لم يُقارب رؤْيتها، وهو اختيار الزّمخشري[3]، ومنهم من قال التّقدير لم يرها ولم يكد، وهو ضعيف لأنّ لم يكد إن كانت على بابها فقد نقض أوّل كلامه بآخره، وذلك أنّ قوله لم يرها يتضمّن نفي الرّؤية، وقوله ولم يكد فيه دليل على حصول الرّؤية وهما متناقضان، ومنهم من قال أنّ يكد زائدة والمراد لم يرها وعليه أكثر النّحويين[4].

فحسب ابن يعيش قول المبرّد ضعيف، بأن نقض كلامه بآخرِه، فجعل المعنى لم يرها ولم يكد.

أمّا خبر(كاد) فعل مضارع غير مُقترِن بأن المصدريّة، وذلك لقربها من الحدوث بخلاف عسى، وأجاز المبرّد أن يقترن فعلها ب(أن) للضّرورة الشِّعريّة معلّلاً ذلك بقوله: «هي بمنزلة قولك: جعلَ يقول، وأخذَ يَقول، وكَرَبَ يَقُول، إلاّ أن يَضطرَّ شاعرٌ[5]»، فإن اضطرّ الشّاعر جاز له ذلك، مستشهِدًا بقول الشّاعر:

قد كادَ من طولِ البِلى أنْ يَمْحصَا[6]

---

[1]-سورة النّور، الآية 40.

[2]-المقتضب، ج3، ص75.

[3]-ينظر شرح المفصّل، ابن يعيش، ج7، ص 124.

[4]-المصدر نفسه، ج7، ص125.

[5]-المقتضب، ج3، ص75.

[6]-المقتضب، ج3، ص75.

فالشّاهد في البيت الشِّعري (أن يَمْحصَا) ورد خبر كادَ مقترنًا بأن المصدرية، والأصل أن لا يكون في خبرها (أن)، فالمبرِّد أجاز ذلك ضرورةً في الشِّعر فقط، فاعتمد المبرِّد في تحليله لهذه المسألة على آلية التّعليل والتّأويل.

وعليه فعسى وكاد من أفعال المقاربة، تعمل عمل كان بأن ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وتنصِب الخبر ويُسمّى خبرُها، لكن اختلفا في المعنى، حيث إن عسى لها معنى رجاء وقوع الحدث أو الخبر، أما كاد تدلّ على قرب وقوع الفعل، واتّفقا في أنّ خبرهما جملة فعليّة فعلها مضارِع، لكن اختلفا في دخول أن المصدريّة على هذا الفعل، حيث إن الأصل في خبر عسى أن يقترن ب(أن)، وخبر (كاد) أن يتجرّد منها، وهذا ما جاء به المبرِّد في هذا الباب، وأجاز أن نحيد عن الأصل للضّرورة الشِّعريّة، أي في خبر (عسى) يجوز أن يتجرّد من (أن) المصدرية، وفي خبر (كاد) يجوزُ أن يقترِن بها للضّرورة الشّعرية.

وخلاصة القول اعتمد المبرّد في تحليله لهذا الباب على آلية الوصف والتّعليل، والتّرجيح بأن رجّح رأيه على رأي شيخه، وأيضًا اعتمد على آلية التّأويل من خلال تأويله ما ورد مُخالِفًا للأصل.

4-أفعل التّعجب:

نظَّر المبرِّد لأفعل التَّعجّب في باب عنونه بعنوانٍ مُطوَّل والموسوم ب " باب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وفاعلُه مُبْهم ولا يتصرَّفُ تصرُّفَ غيْرِهِ من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجُّبِ"، فالتّعليل ظاهرٌ حتّى في عنوان الباب.

يبدأ هذا الباب بمثال ليُوضِّح معنى كلامه وهو قوله: «ما أحسنَ زَيْدًا، وما أجمل عبدَ الله[1]»، وهذا يسمّى أسلوب التّمثيل وهو داخلٌ في أسلوب التّفسير والتّفصيل، بعد ذلك ينتقل إلى مرحلة التّحليل وهي الإعراب، فبدأ بتحديد (ما) فذكر أنّها اسمٌ مرتفِعٌ بالابتداء، ويقصِدُ هنا أنّها نكرة تعجُّبيَّة مبنيَّة في محلِّ رفع مبتدأ، والعامل في رفعها هو الابتداء، لأنّها اسمٌ في بداية الكلام، وجعل الفعل

[1]-المصدر نفسه، ج4، ص173.

(أحسن) مع فاعلِه خبر لها، و(أحسَنَ) هنا هو فعلٌ جامد لا يتصرّف لا مع الضّمائر ولا مع الأزمنة وفاعله ضميرٌ مستترٌ وُجوبًا تقديرُه هو، يعود على ما المُبهمة، ولذلك قال عن فاعله مُبهمٌ.

ثمّ يلجأ إلى آلية التّأويل في قوله: «ما أحسنَ زَيْدًا، تقديرُهُ: شيءٌ أحسَنَ زَيْدًا، لأنّ معنى التّعجّب دخله مع (ما)[1]»، فجعل (ما) بمعنى شيء، وشيءٌ من الألفاظ المُبهمة، الّتي نُعبّرُ بها عن الأشياء الّتي لا نُحدّدُها، فاللّفظ المبهم معناه شيءٌ غير محدّد، ولهذا مثّل ما بشيءٍ لأنّ (ما) مبهمة.

ثمّ يبدأ باستخدام الأسلوب الحجاجي أي أنّه يقترِح مُجادِلاً يُجادِلُهُ أو سائلاً متعلّمًا، يقول له: هل رأيت (ما) تكون اسمًا بغير صلة إلاّ في الجزاء والاستفهام؟[2] بمعنى هل رأيت من قبل في سياقٍ ما، أو تركيبٍ مُعيَّن الاسم المَبنيّ (ما) يكون بغير صلة الموصول، إذ يتحدّث هنا عن صِلة الموصول؛ أي الجملة الّتي توضّح معنى (ما)، مستثنيًا من ذلك الجزاء أو الشّرط، نحو: ما تَصنعْ أصنَعْ؛ بمعنى أيُّ شيءٍ تصنَعْهُ أَصنعه أنا، وهنا أيْضًا معنى (ما)مُبْهمة، أي أنّها غير مُحدّدة، والاستفهام في قولنا: ما تصنعُ يا فتى؟ أي ماذا تفعل؟ و(ما) اسم استفهام في محلِّ رفع مبتدأ، وهي مُبهمة، أي أنّ السّائل جاهلٌ تمامًا عن الشّيء الذي يفعله الفتى.

ثمّ يواصل تحليله سائلاً ومُجادلاً ومُعلِّلاً، بأن قال: «فإن قال قائل: فإن قلت: ما أحسَن زيْدًا فكان بمنزلة: شيءٌ حسن زيْدًا، فكيف دخله معنى التعجّب[3]»، أي أنّ التّركيب فيه معنى الإخبار وليس التّعجّب، فيُجيب مُعلِّلاً: «ومن ذلك قولهم: غفَرَ اللهُ لزيدٍ، لفظه لفظ الخبَر، ومعناه الدّعاء[4]»، أي أنّ "ما أحسن زيْدًا" لفظه لفظ الخبر، لكنّ معناه معنى التعجّب.

(أفعل) التّعجّب عند المبرّد فعلٌ ماضٍ، لكنّ غيره يراه اسمًا، وبهذا فهناك فريقان لمسألة فعليّة (أفعل) أو اسميّتها، ولكلِّ فريقٍ حُجَجُه، إذ زعم الكوفيون أنّه اسم، بدليل أنّه يُصغّر، فقالوا: (ما

[1]-المقتضب، ج4، ص173.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[4]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

أُحَيْسِنَهُ)، و(ما أُمَيْلِحَهُ)، وزعم البصريون أنّه فعلٌ ماضٍ وهو الصّحيح، لأنّه مبني على الفتح، ولو كان اسمًا لارتفع على أنّه خبر، ولأنّه يلزمه مع ياء المتكلِّم نون الوقاية، فيقال: ما أفقَرني إلى عَفْوِ الله، ولا يُقال: ما أفقَري، وأمّا التّصغير فشاذّ.[1]

أمّا (ما) عند المبرِّد اسم مرتفع بالابتداء، متضمِّن معنى التعجّب، لكن هناك من جعل (ما) موصولة والجملة بعدها صلة، فينكر المبرِّد ما ذهبوا إليه بقوله: «وقد قال قومٌ: إنّ (أحسن) صلة ل(ما)، والخبر محذوف، وليس كما قالوا؛ وذلك أنّ الأخبار إنّما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه، وإنّما هربوا من أن تكون (ما) وحدها اسما، فتقديرهم: الّذي حسّن زيْدًا شيءٌ، والقول فيها ما بدأناه من أنّها تجري بغير صلة، لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الابهام.[2]»، أي جعلوا (ما) موصولة والجملة بعدها صلتها أمّا الخبر فمحذوف وجوبًا، والتّقدير: الذي حسّن زيْدًا شيءٌ، فحجّة المبرِّد في نفيه هذا الرّأي أنّ الخبر لا يُحذف من الكلام إلاّ بقرينة دلّت عليه.

فالمبرِّد في تحليله يعرض الوجوه الّتي خالفته، معتمدًا على آلية التّعليل ليُعلِّل ما ذهبوا إليه، فيناقشها ثمَّ يُعطي رأيه فيها، معلّلاً وجهة نظره.

وورد في كتب النّحو أنّ (ما) تحتمل ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن تكون نكرة تامّة، كما قال سيبويه، والثّاني أن تكون نكرة موصوفة بالجملة الّتي بعدها، والثّالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة الّتي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف، والمعنى شيءٌ حسَّن زيْدًا عظيمٌ، أو حسَّن زيْدًا شيء عظيمٌ، وهذا قول الأخفش[3].

والمبرِّد كان رأيه من رأي سيبويه، بأن جعل (ما) نكرة تامّة في محل رفع مبتدأ، واختلاف الوجوه في مسألة (ما) على أنّها تعجّبية أو اسم موصول، جعلت المتأخرين يرفضونها لما حملت في طيّاتها

[1]-شرح قطر الندى وبل الصّدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1383هـ، 1963ا، ص322.

[2]-المقتضب، المبرِّد، ج4، ص177.

[3]-ينظر المصدر السّابق، ص322.

الكثير من التّعسُّف، فتمسّكوا برأي المبرِّد والبصريين، من أنّ (ما) تعجّبية نكرة تامّة في محلِّ رفع مبتدأ.

كما يرفض المبرِّد أن يرِد فعل التّعجّبِ مُضارِعًا كأن نقول: ما يُحسن زيدًا، وما مُحسِن زيْدًا، مُعلِّلا ذلك بقوله: «لأنّ معنى التّعجُّب إنّما دخله على هيئة إن زال لفظها، زال المعنى[1]»، كما قيل كلّ زيادة في المبنى زيادة في المعنى، أي أنّ معنى التّعجّب في "ما أفعل" زال بتغيُّر زمن الفعل، فيظهر أنّ المبرِّد يضع شروطًا لأفعل التعجّب، وهو أن يكون فعلها ماضٍ.

في حين أجاز ابن هشام ذلك، فيُقال: ما يحسِن زيدًا، ورُدَّ عليه بأنّه لم يُسمع[2]، أي أنّه لم يرِد في كلام العرب ذلك، فالقياس والاستعمال ما جاء به المبرِّد.

ويواصِل المبرِّد تحليله واصِفًا ومنظِّرًا مستعملاً أسلوب التّأكيد على أن فعل التّعجّب يُبنى من أوزانٍ ثلاثةٍ وهي: فعَل، وفَعِل، وفَعُلَ، بقوله: «واعلم أنّ بناء فعل التعجّب إنّما يكون من بنات الثّلاثة، نحو: ضَرَبَ، وعلِمَ، ومكُثَ[3]»، وهذا شرط آخر لبناء أفعل التعجّب، وهو أن يكون فعلُه ثلاثيًا، دون أن يُشير إلى صحّته أو اعتلاله.

ولكن قد يرِد أفعل التعجّب من فعل رباعي، نحو قولنا: ما أعطاه للدّراهم، وما أولاه بالمعروف، فيُعلِّل المبرِّد ذلك، على أنّ (أعطى) إنّما هو ثلاثي والهمزة في أوّله زائدة، فجاز بناء التّعجّب منه[4].

ثمّ ينفي صياغة أفعل التعجّب من فعل زاد عن الثّلاثة، معلّلا ذلك على أنّ هذا الفعل إذا بنيته على أفعل، حذفت من أصله حرفًا أو أكثر، وهذا ما لا يجوز، لأنّ الفعل يكتمِل بحروفِه، لكنّه يبنيه بطريقة أخرى فيقول: «إذا قلت: دحرج، واحْرنْجَم، وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس، قلت: ما أشدّ دحرجتَه، وما أشدّ احْرِنجَامَه، لأنّك لو أدخلت على هذا الهمزة؛ لخرج من بناء الأفعال،

---

[1]-المقتضب، ج4، ص177.

[2]-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو بكر السّيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998ا، ج3، ص37.

[3]-المصدر السّابق، ج4، ص178.

[4]-ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

ولا يجوز الحذف لما وصفت لك[1]»، فبناه بإضافة فعل مساعدٍ وهو فعل تعجّب على وزن (أفعل) على مصدر الفعل، فدحرج مصدرُهُ دحرجة، أضاف إليه أشدّ فبنى التّعجّب على: ما أشدّ دحرجته، مُعلِّلاً ذلك في أنّه لا يجوز الحذف أو الزّيادة في الفعل، حتّى لا يختلّ بناء الفعل، وبالتّالي يختلّ المعنى، والعلّة المعتمدة علّة تعليميّة.

وأمّا إذا كان الفعل على وزن (أفعل) وكان لونًا أو عيبًا نحو: الأعور والأحمر؛ فلا يقال: ما أحمرَهُ، ولا ما أعوره، ويُعلِّل ذلك بقوله: وإنّما امتنع لشيئين:

أحدهما: أنّ أصل فعله أن يكون افْعلّ وافعالَّ، نحو: احمرّ واحمرار، ودخول الهمزة على هذا محال.

والقول الآخر ينسِبُه إلى الخليل: وهو أنّ هذا الشّيء قد ثبت واستقرَّ، فليس يجوز فيه الزّيادة أو النّقصان، فهو وإن كان مشتقًّا من الفعل بمنزلة اليد، والرّجل فلا تقول: ما أيْداه، ولا ما أرجلَهُ، وإنّما أقول: ما أشدَّ يَدَهُ، فعلى هذا: ما أشدّ حُمرتَهُ، وما أشدَّ عَوَرَهُ[2].

بمعنى صياغة أفعل التعجّب من أعور وأحور محال، لامتناع دخول الهمزة في أوّله، لأنّ أصله افعالّ، والأمر الثّاني أنّ هذه الصّيغ ثابتة ومُستقرّة لأن الألوان والعيوب ثابتة لا تتغيّر في الشّخص، فلا يجوز فيها الزّيادة والنّقصان، قياسًا باليد والرّجل، إذ لا نقول: ما أيداه، وهذا رأي الخليل حسب زعم المبرّدِ، وعليه فنقول: ما أشدَّ حُمرته.

هذه مُجمل الشُّروط التي جاء بها المبرّد، لصياغة أفعل التعجُّب، فاشترط أن يكون الفعل ثلاثيًا لم يحدِّد إن كان معتلاً أو صحيحًا، وأن يكون فعلاً ماضيًا، وأجاز أن يُصاغ من الفعل الرّباعي الذي كان على وزن(أفعل)، نحو: أعطى، وأن لا يكون دالاً على عيب أو لون.

وأمَّا شروط صياغة أفعل التعجّب لخّصها الدّارسون في ثمانية شروط.[3]

---

[1]- المقتضب، ج4، ص180.

[2]-المصدر نفسه، ج4، ص181-182.

[3]-ينظر النّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، (د ت)، ج3، ص350-351.

بعد أن بيَّن المبرّد وجهة نظره في اسمية(ما) التّعجبية، وجاء بأهمّ شروط صياغة أفعل التّعجب، ذهب مؤوّلا بعض الشّواهد التي جاء فيها ما يُخالف هذه الشُّروط، فيؤوّل قوله تعالى:﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[1]، بأسلوبٍ جدلي بأن افترض مُجادِلاً يُجادِلُهُ، يسأل ثمّ يُجيب، فهو يُدرِكُ أنّ دارِس النّحو يحتاج إلى هذه التّعليلات، فوجود الأصل ثمّ ورود ما يُخالِفُه يجعل الدّارِس في حيرةٍ.

إذ يذهب المبرّد إلى أنّ قولنا: ما أشدُّ عَوَرًا، وهذا أشدُّ عَورًا بابٌ واحد، أي أنّ أسلوب التّعجّب وأسلوب التّفضيل من الألوان والعيوب واحد، ولهذا فالظّاهر في قوله تعالى(أعمى) قد خالف الأصل، لهذا ذهب المبرّد يلتمِس له تأويلا، فيقول: فإن قال قائلٌ: فقد جاء في القرآن...قيل له: في هذا جوابان، كلاهما مُقنِع[2].

فيذهب مؤوّلاً ورود (أعمى) على وزن (أفعل) في الآية الكريمة، والأصل أنّ ما دلّ على لونٍ أو عيبٍ لا يصاغ على وزن(أفعل)، فيقول:

أحدهما: أن يكون من عمى القلب، وإليْه يُنسبُ أكثر الضُّلالِ؛ لأنّ حقيقته كما قال تعالى:﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[3]، فعلى هذا تقول ما أعماه؛ كما تقول: ما أحمقه.
والوجه الآخر: أن يكون من عمى العين؛ فيكون (فهو في الآخرة أعمى) لا تريد به أعمى من كذا، ولكن في الآخرة أعمى.[4]

فذهب تأويله إلى أنّ (أعمى) إمّا معناها ظلمة القلب، أو أنّها صفة تلحق الكافر في ظلمته، وبهذا ف(أعمى) ليست صفة ثابتة، ولولا ذلك لما جاءت صيغة (أفعل) منها.

---

[1]-سورة الاسراء، الآية 72.
[2]-المقتضب، ج4، ص 182.
[3]-سورة الحج، الآية 46.
[4]-المقتضب، ج4، ص182.

ويؤوّل أيضًا قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[1]على أنّ (ما) ليست للتّعجّب بقوله: «وأمّا قوله تعالى:(فما أصبرهم على النّار) فليس من هذا، ولكنّه –والله أعلم–التّقرير والتّوبيخ، والتّقدير: أيُّ شيءٍ أصبَرَهم على النّار؟، أي دعاهم إليها، واضطرّهم إليها[2]»، أي أنّ (ما) استفهامية، وهو استفهامٌ على معنى التّوبيخ.

ويقول أبو حيّان الأندلسي: «(فَمَا أصْبَرَهُم على النّار) اختُلِف في (ما) فالأظهر أنّها تعجّبيّة، وهو قول الجمهور من المفسّرين، وأجمع النّحويون على أنّ (ما) التّعجّبية في موضِع رفعٍ بالابتداء، واختلفوا أهي نكرة تامّة والفعل بعدها في موضع الخبر، أو استفهامية صَحِبها معنى التّعجّب، والفعل بعدها في موضع الخبر، أو استفهامية صَحِبَها معنى التّعجّب، والفعل بعدها في موضِع الخبر، أو موصولة والفعل بعدها صلة والخبر محذوف، أو موصوفة والفعل بعدها صفة، والخبر محذوف[3]»، ويزعم أبو حيّان أنّ الوجه الأوّل قول سيبويه، والثّاني قول الفرّاء وابن درستويه، والثّالث والرّابع للأخفش[4].

ثمّ يقول: «وذهب معمر بن المثني والمبرّد إلى أنّ ما استفهامية لا تعجُّبيّة، وهو استفهام على معنى التّوبيخ[5]».

فالظّاهر أنّ المبرّد لم يذهب مذهب شيخِه في تأويل (ما) على أنّها تعجُّبيّة، بل راح يلتمس لها وجهًا خالف به معظم النّحاة، واتّفق مع معمر بن المثني(ت:209هـ)، بأنّها استفهامية.

ومجمل القول وظّفَ المبرّد في تنظيره لباب التّعجّب آلية الوصف من خلال شرح الأمثلة وتوضيحها، وآلية التّعليل الّتي طغت على هذا الباب بشكل كبير مع الأسلوب الجدلي، وكان التّأويل أيْضًا حاضِرًا في هذا الباب من خلال تأويل آيات الذّكر الحكيم.

---

[1]–سورة البقرة، الآية 175.

[2]–المقتضب، المبرّد، ج4، ص182.

[3]–تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج1، ص668.

[4]–ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[5]–المصدر نفسه، ج1، ص669.

وخلاصة القول حلّلنا في هذا باب مجموعة من المسائل المتعلّقة بالأفعال، والّتي درسها المبرّد وحلّلها في مقتضبه، وخلُصنا إلى أنّه نظّر لهذه المسائل بالاعتماد على عدّة آليات ساعدته في استنتاجاته، فاعتمد على آلية الوصف والتّعليل والتّرجيح والتّأويل في باب "الأفعال الّتي تسمّى أفعال المقاربة"، واعتمد على الوصف والتّأويل والتّعليل في بابي "الأفعال الّتي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها"، أمّا في باب" ما كانت فاؤه واوًا من الثّلاثة" فإنّه اعتمد على الوصف والتّعليل والتّرجيح، وكان الوصف والتّعليل في باب" الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وفاعله مبهم"، وحقيقة كان التّعليل طاغيًا في تحليله النّحوي، لكن وجدنا نوعًا من الانسجام في عرض مسائل هذه الأبواب على عكس باب الأسماء الذي كان فيه خلط واضطراب في عرض المادّة، كما جاء تحليله بأسلوب علميٍّ دقيق ولغة راقية بعيدة عن الغموض.

المبحث الثّالث: باب الحروف

1-نواصب الفعل المضارع في اللّغة العربيّة:

الأصل في الفعل المضارع الرّفع، ويبقى مرفوعًا حتّى تدخُل عليه النّواصِب، وهذه النّواصب حروفٌ عاملة، فعقد المبرّد بابًا في مُقتَضبِه، حلّل فيه هذه النّواصب وشرحها، والموسوم ب "باب الحروف الّتي تنصِبُ الأفعال"[1]، ليبدأ تحليله بأوّل حرف وهو (أنْ) بقوله: «فمن هذه الحروف (أن)، وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلاّ أنّه مصدر لا يقع في الحال، إنّما يكون لِما لم يقع إن وقعت على مضارع، ولِما مضى إن وقعت على ماضٍ[2]»، بداية التّحليل مع الوصف والإخبار، على أنّ هذا الحرف مع فعله يؤوّل بمصدره، ليدلّ على زمن المستقبل، أي أنّها تنقُل الفعل المضارِع من الحالِ أو الحاضر إلى المستقبل، وتنقل أيضًا الماضي إلى المستقبل.

[1]-المقتضب، المبرّد، ج2، ص6.

[2]-المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ثمّ يُعلِّلُ هذا الوجه مُمَثِّلاً ذلك بمثالٍ توضيحيٍّ بقوله: «فأمّا وقوعها على المضارِع؛ فنحو: يَسُرُّني أن تقوم، والمعنى: يَسُرُّني قِيَامُكَ؛ لأنّ القيام لم يقع، والماضي: يّسُرُّني أن قُمْتَ[1]»، أي أنّ (أن) مُضافًا إليها الفعل (تقومَ)؛ تدلُّ على أنّ الفعل لم يقع بعد، لهذا أُوِّل بالمصدر(القِيام)، وحتَّى إذا كان الفعل دالاً على زمن الماضي، فدخول (أن) عليه تنقُلُهُ إلى زمن المستقبل، لذلك تُعرَبُ (أنْ) حرف نصب ومصدر واستقبال، والمبرِّد اعتمد في تحليله لهذه النّقطة على آلية الوصف والتّعليل.

وثاني ناصِب(لنْ) يعرِّفه واصِفًا بقوله: «وهي نَفْيُ قولك: سيفعل، تقول: لن تقوم زيد، ولن يذهب عبد الله، ولا تتّصل بالقسم، كما لم تتّصل به (سيفعلْ)»، أي أنّ (لن) تُفيد نفي المُستقبل، ولهذا اشترط عدم اتّصالها بالقسم، فآلية الوصف كانت وسيلته في التّعريف ب(لَنْ).

وذهب ابن الأنباري إلى أنّ: (لنْ) تخلص المضارع إلى الاستقبال وتُفيد نَفْيَه، في حين ذهب الزّمخشري إلى أنّ (لنْ) لتأكيد نفي المُستَقبل، فقال: تقولُ: لا أبْرَحُ اليَوْمَ مَكَاني؛ فإذا أكّدتَ وشدّدت قُلْتَ: لنْ أبْرَح اليَوْمَ،[2] وبهذا فالمبرِّد اختلف عن الزّمخشري في تأكيد النّفي للمُستقبل، إذ ذهب إلى أنّها تُفيد نفي المستقبل دون التّأكيد، والزّملكاني (ت 651هـ) ذهب إلى أنّها تُفيد نفيَ ما قرُب[3].

كَمَا اختُلِف في تركيبِها حيثُ ذهب جمهورٌ إلى أنّها حرفٌ بسيط، لا تركيب فيه ولا إبدال، وذهب كلٌّ من الخليل والكسائي إلى القول أنّ أصلها (لاَ أنْ) فحذِفت الهمزة في (أن)، ثمَّ حُذِفت الألف لالتِقاء السّاكنين: ألف (لا) ونون (أنْ) فصارت (لنْ)، وذهب الفرّاء إلى أنّها (لا) النّافية؛ أُبْدِلت من ألِفِها نون[4].

---

[1]-المقتضب، المبرِّد، ج2، ص6.

[2]-ينظر همع الهوامع في جمع الجوامع، أبو بكر السّيوطي، ج2، ص 286.

[3]-المصدر نفسه، ج2، ص287.

[4]-ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

فنجد المبرّد قد اكتفى فقط بتعريفها تعريفًا موجزًا مُمثّلا ذلك بأمثلة بسيطة، وكأنّه يشرح لمتعلّمٍ مُبتدئٍ، على أنّ (لنْ) تنصِبُ الفعل المضارع، ودلالتها نفي المستقبل.

ومن هذه الحروف أيْضًا (كي وإذن)، فيعرِضُها المبرّد بأمثِلة موضّحًا عملها نحو قوله: جئتَ كيْ تُكرِمَني، وأيضًا نحو: إذن يضربَك زيد[1]، فيُبيّن من خلال هذه الأمثلة عمل النّاصِب، الذي دخل على الفعل المضارِع فنصبَه.

بعد هذه النّواصِب الأربعة (أنْ ولَنْ وكَيْ وإذنْ)، يذهب المبرّد إلى أنّه هناك نواصِب أخرى غير ما ذكرنا، تنصِب الأفعال بأن المُضمرة، والآلية المُعتمدة هي آلية الوصف من خلال أسلوب الإخبار والتّأكيد، بقوله: «اعلم أنّ ها هنا..[2]»، وهذه الحروف هي: الفاء، والواو، وأو، وحتّى، واللاّم المكسورة، ثمّ ينتقل إلى التّعريف بها حرفًا حرفًا.

فيقول عن اللاّم: «إنّ لها موضِعان: أحدهما نفي، والآخر إيجاب، وذلك قولك: جِئتُكَ لأُكرِمَكَ، وقولُهُ عزَّ وجلّ: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[3] فهذا موضِع الإيجاب، وموضع نفي: ما كان زيْد ليَقوم، وكذلك قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[4]»[5]، فآلية الوصف من خلال إبراز معناها، أمّا التّعليل من خلال تعليل وتدعيم رأيِه بأمثلة، وأمّا مَفادُ قولُه في الإيجاب: جِئتُكَ لأكرِمْكَ؛ فاللاّم هنا لام التّعليل أو لام كي؛ بمعنى أنّها للسّبب، كما أنّ (كي) للسّببِ[6].

[1]-المقتضب، ج2، ص6.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[3]-سورة الفتح، الآية 2.

[4]- سورة آل عمران، الآية 179.

[5]-المقتضب، ج2، ص7.

[6]-ينظر همع الهوامع في جمع الجوامع، أبو بكر السّيوطي، ج2، ص321.

وأمّا قوله: ما كانَ زيْد لِيَقُوم؛ فاللاّم هنا لام الجحود، وهي اللاّمُ المَسْبُوقة بِكَوْن ماضٍ لفظًا أو معنى، مَنْفي بما أو لَمْ[1]، فقولُنا ماضٍ لفظًا نحو قوله تعالى:﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[2]، أمّا معنى نحو: لمْ يَكُن زيْدٌ ليَقُومَ.

ثمّ يذهب إلى أنّ المضارِع بعد هذه اللاّم منصوب ب(أن) المضمرة، لم يُحدِّد إن كان الإضمار وجوبًا أم جوازًا، ولكن أكثر ما ذهبَ إليْه الجمهور هو أنّ إضمار (أنْ) بعد لام التّعليل جوازًا، أمّا بعد لام الجحود فوجوبًا[3].

واختلف النّحاة في مسألة نصب المضَارِع بأن المضمرة، فالمبرّد رأيَه من رأيِ البصريين، أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنّ المضارِع منصوب باللاّم نفسها[4]، وحجّتهم في ذلك أنّ اللاّم قامت مقام (أن).

ويواصل المبرّد تحليله ليذكر باقي الحروف وهي: الفاء، وأو، وحتّى، دون شرحٍ، مُشيرًا فقط إلى أنّ لها معانٍ وسيعقد لكلّ حرفٍ بابًا.

فعند المبرّد الفاء، والواو، وأو، وحتّى ولام الجحود ولام التّعليل، تنصب الفعل المُضارِع بأن المضمرة، أمّا أن ولنْ وكيْ وإذن فهي النّاصبة دون تدخّل عامل آخر، في هذه النّقطة يعرض المبرّد رأي الخليل الذي مفاده أنّ(أنْ) بعد (إذن) مُضمرة[5]، لكنّه لا يوافقه في الرّأي مرجّحًا بذلك رأيه بقوله: «وليس القول عندي كما قال...[6]»، فخالف الخليل و(إذن) عنده هي العاملة.

فتحليل المبرّد لهذه الحروف كان مبنيًّا أساسًا على آلية الوصف، من خلال التّعريف بها، وبيان عملها، وقسّم الحروف إلى قسمين: حروف ناصبة، وحروف تنصبها بأن المضمرة، واعتمد على آلية

[1]-ينظر همع الهوامع في جمع الجوامع، أبو بكر السّيوطي، ج2، ص297.
[2]-سورة الأنفال، الآية 33.
[3]-ينظر ملحة الإعراب، الحريري (أبو القاسم علي البصري)، مطبوعات أسعد محمّد سعيد الحبال وأولاده، جدّة، (د ط)، (د ت)، ص40.
[4]-ينظر همع الهوامع في جمع الجوامع، أبو بكر السّيوطي، ج2، ص298.
[5]-ينظر المقتضب، ج2، ص7.
[6]-المصدر نفسه، ج2، ص8.

التّعليل من خلال تعليل رأيِه بأمثلة، وكذا التّرجيح من خلال تعرُّضِه لرأي الخليل، مُرجِّحًا بذلك رأيه ورأي البصريين، لكن تحليله كان مبنيًّا أساسًا على آلية الوصف.

2-حروف الجزم:

سبق وقلنا أنّ الفعل المضارِع تدخل عليه عوامل نصب أو جزمٍ، فكما كان للنّصب حروف مُعيَّنة، فكذلك الجزم له حروفه، إذ تدخُل على الفعل فتجزِمُه إمّا بالسُّكون إذا كان الفعل مُسنَدًا إلى مُفردٍ، أو بحذف النُّون إذا كان الفعل مُسنَدًا إلى المثنّى أو الجمع، وحروف الجزم كباقي الحروف لها معانيها ووظيفتها، ولها جرسٌ في الكلام، لهذا خُصِّصت لهذه الحروف أبوابًا في كتب النّحو، وليس هذا فقط بل هناك من خصّص لها مؤلّفًا يدرُس فيه حروف المعاني؛ كمُغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، وكتاب الحروف للفرابي، وغيرها من المصنّفات.

والمبرِّد عقد في مُقتضبِه بابًا حلّل فيه حروف الجزم وهو بابُ "الحروفِ الّتي تَجزِمُ الأفعال"[1]، إذ يبدأ تحليله بأسلوب التّقرير معتمِدًا على آلية الوصف دون تمهيد بقوله: «وهي (لمْ) و(لمّا)، و(لا) في النّهي، واللّام في الأمر، وحروف المُجازاة وما اتّصل بها على معناها[2]»، موضِّحًا ذلك بأمثِلةٍ نحو: لمْ يَقُمْ عبدَ الله، ولمْ يذهبْ أخُوكَ، ولاَ تذهبْ يا زيْد، فالأفعال مجزومة لدخول أفعال الجزم عليها.

فحروف الجزم عند المبرِّد هي: لمْ، ولمّا، ولا النّاهية، ولام الأمر، وأمّا حروف المجازاة؛ فهي أدوات الشّرط، وقوله: وما اتّصل بها على معناها؛ أي إذا جاء الفعل جوابًا لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهام، نحو قولنا: لا تُقصِّرْ تندمْ، فمعنى الشّرط وارِدٌ في الجملة، فكلّما صحَّ تقدير الشَّرط صحّ الجزم.

[1]-المقتضب، ج2، ص 44.

[2]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

ولكن المبرِّد لم يوضِّح ولم يُبيِّن بأنّ هذه الجوازم تنقسم نوعان: نوعٌ يجزم فعلاً واحِدًا وهي: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولام النّهي، ونوعٌ يَجزم فعلين وهي: أدوات الشّرط، وما جاء فيها على معنى الشّرط؛ إذا كان الفعل جوابًا وجزاءً لطلب متقدِّم من أمرٍ ونهيٍ واستفهام.

وأدوات الشّرط الّتي تجزم فعلين هي: إنْ، ومنْ، ما، مهما، متى، أيَّان، أيْن، أنّى، حيْثُما، أيُّ، ويلحق بهما أداتان يقِلُّ الجزم بهما: إذما، وكيفما،[1]فهذه الأدوات تجزم فعلين؛ فعل الشّرط و جوابُه.

وأيضًا ما جاء على معنى الشّرط: إذا كان جوابًا وجزاءً لطلبٍ مُتقدِّم، من أمر ونهيٍ واستفهام، نحو: اجتَهِدْ تنْجَحْ، لا تُقصِّرْ تنْدَمْ، هلاَّ تُحسِنْ تُحبَبْ[2].

فنجد المبرِّد لم يتطرّق إلى هذه المسألة، فاكتفى فقط ببيان عملها، معتمِدًا كما يظهر على آلية الوصف، ثمّ يذهب مُعلِّلاً ومُبيِّنًا أنّ (لاَ) في النّهي، ولاَمُ الأمر، ترِد أيْضًا في الدّعاء، فقولُنا: وَلْيَغفِرْ لِخَالِد، فاللاّم هنا للدّعاء، وتجري مجرى اللاّم في الأمر والنّهي، أي أنّها تجزِم الفعل المضارِع.

يواصل المُبرِّد تحليله مُبيِّنًا أنّ الفعل الماضي نحو: اضْرِبْ واقْتُلْ، ليس مَجزومًا وإنّما مَبْنِيٌّ على السّكون، وقد سبق وأن شرح هذا في باب "إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال" معلِّلاً ذلك بقوله: «ليس فيه حرف من حروف المضارعة الّتي يجبُ بها الإعراب[3]»، فالمُضارِع ما اتّصلت به حروف المضارعة المجموعة في كلمة (أنيْتُ)، وحَقُّه الإعراب مالم تتَّصِل به نون النِّسوة أو نون التّوكيد الثَّقيلة والخفيفة، فإذا اتّصلت به نون النِّسوة نحو: يَضْرِبْنَ؛ فمبنيٌّ على السُّكون، وأمّا قولُنَا: لأفعلَنَّ؛ فالفعل المُضارِع مبنيٌّ على الفتح لاتّصاله بنون التّوكيد.

وأمّا لام الأمر تدخل على الغائب والمتكلِّم ولا تدخل على المُخاطب، نحو: قمْ ولأقُمْ معك، فاللاّم جازمة لفعل المتكلِّم (أَقُمْ)، والمبرِّد يُحبِّب لو كان الفعل مُسنَدًا إلى المُخاطبِ، وإن قلّ ذلك

[1]-ينظر الموجز في قواعد اللّغة العربيّة، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، ص88.
[2]-المصدر نفسه، 90-91.
[3]-المقتضب، ج2، ص44.

في كلامِ العرب، بقوله: «ولو كانت للمُخاطب لكان جيّدًا على الأصل[1]»، مستشهدًا في ذلك بأنّ الرّسول صلّ الله عليه وسلّم قرأ هذه الآية بالتّاء نحو قوله تعالى:﴿ **فبذلك فلْتَفْرَحوا**﴾[2].

فاكتفى المبرّد بعرض هذه الحروف دون تعمُّقٍ مُعتمِدًا على آلية الوصف، شارِحًا عملها بأمثلة توضيحيّة بسيطة، لم يُطيل في تحليله لهذا الباب على غرار الأبواب السّابقة، يكاد الباب يخلو من التّعليل إلاّ في موضع واحد كما سبق ذكره، ولعل ابتعاده عن آلية التّعليل والتّرجيح والتّأويل في هذا الباب راجع إلى أنّه أراد أن يُمهِّد بالتّعريف بها أوّلا، حتّى يتسنّى للقارئ معرفة هذه الحروف، لأنّه سيتعرّض إلى عملها في أبواب أخرى.

3-الأحرف المشبّهة بالفعل:

تعرّض المبرّد لهذه الأحرف في بابٍ من أبواب المُقتضب والموسوم ب "باب الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال[3]"، عددها عند المبرّد خمسة وهي: إنّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليْتَ، ولعلَّ، إذ عدّ (إنَّ وأَنَّ) حرفًا واحِدًا، فيبدأ تحليله مُعتمِدًا على آلية الوصف، من خلال وصف وإبراز معنى كلِّ حرفٍ، بقوله: «(إنّ) و(أنَّ) مجازهما واحد؛ لذلك عددناهما حرفًا واحِدًا...و(إنّ) معناها الابتداء... و(لكنّ) للاستدراك، وإنّما يُستَدرَكُ بها بعد النّفي...وأمّا(كأنّ) فمعناها التّشبيه، و(لعلّ) معناها التّوقُّع...و(ليتَ) معناها: التمنّي[4]»، فعرّف هذه الأحرُف معتمِدًا في ذلك على أمثلةٍ توضيحيّة، بسيطة بعيدة عن التّعقيد.

وهناك من عدّها ستُّ أحرُف بأن نَفَى أن يكون (إنّ) و(أنَّ) حرفًا واحدًا كقول ابن مالك:

ل (إنَّ، أنَّ، ليْتَ، لكنَّ، لعلَّ كأَنَّ)، عكس ما ل(كان) من عمل[5]

---

[1]-المصدر نفسه، ج2، ص45.

[2]-سورة يونس، الآية 58.

[3]-المقتضب، ج4، ص107.

[4]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[5]-ألفية ابن مالك، ابن مالك الأندلسي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (د ط)، (د ت)، ص93.

ثمّ ينتقلُ المُبرِّد إلى تعليل تسمية هذه الأحرف «بالمُشبَّهة بالفعل"، فيقول: «...وإنّما أشبهتها؛ لأنّها لا تقع إلاَّ على الأسماء، وفيها المعاني من الترجّي، والتمنّي، والتّشبيه الّتي عباراتها الأفعال، وهي في القوّة دون الأفعال؛ ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي، وهي تنصِبُ الأسماء، وترفع الأخبار فتُشبِهُ من الفعل ما قُدِّم مفعولَهُ؛ نحو: ضرَبَ زيدٌ عمرو[1]»، فسبب هذا الإطلاق حسب المبرِّد يعود إلى أنّ:

-هذه الحروف عاملة تختصُّ بالأسماء، إذْ تدخل على الجملة الاسمية فتنصِبُ المبتدأ ليسمّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها، كما تعمل الأفعال في الأسماء، من رفع الفاعل، ونصبِ المفعول.

-لها معاني الأفعال؛ ف (إنّ وأنّ) معناها حقّقْتُ، و(كأنّ) شبَّهتُ، و(ليْت) تمنّيْتُ، و(لعلَّ) ترجَّيْتُ.

-مبنيّة على الفتح كبناء الفعل الماضي.

يواصِل تحليله مبرِزًا شروط عمل هذه الأفعال، معتمِدًا على التّعليل في ذلك، إذ يقول: «فأمّا التّقديم والتّأخير، نحو: إنَّ منطلِقٌ زيْدًا، فلا يجوز، لأنّها حرفٌ جامد، لا تقول فيه: فَعَل، ولا فاعِل؛ كما كنت تقول في (كان): يكون، وهو كائن...ولكن إن كان الذي يليها ظرفًا فكان خبرًا، أو غير خبر جاز، وذلك: إنَّ في الدّار زيْدًا، وإنّ في الدّارِ زيْدًا قائم[2]»، فيُؤَكِّد على وُجوبِ تقديم الاسم على الخبر، وتأخير الخبر إذا كان مُفردًا، أمّا إذا كان الخبر ظرفًا جاز تقديمه على الاسم.

وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في قوله:

ك (إنَّ زَيْـدًا عـالـم بـأنّـــي كُفـءُ، ولكنَّ ابنَهُ ذُو ضِغْنِ)

ورَاعِ ذا التّرتيب إلاَّ في الذي كَلَيْتَ فيها أو هنا غيرَ البَذِيْ[3]

[1]-المقتضب، ج4، ص107.

[2]-المصدر نفسه، ج4، ص109.

[3]-ألفية ابن مالك، ابن مالك، ص93-94.

ففي المثال الأوّل قدّم ابن مالك فيه الاسم على الخبر، وهو الأصل ونبّه إلى أنّ هذا التّرتيب المذكور يُراعى ويُحافظ عليه، إلاّ إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا، جاز تقديمه على الاسم، وهذا مجمل ما جاء به المبرّد.

ثمّ يعتمد على آلية التّعليل لتعليل جواز تقديم الخبر إذا كان شبه جملة، بقوله: «وإنّما جاز ذلك لأنّ الظُّروف ليس ممَّا تعمل فيه(إنَّ) لوقوع غيرِها فيه»، بمعنى (إنّ) تعمل في الاسم الذي يليها فتنصِبه، لكن الظّرف وجار والمجرور لا تعمل فيه، لأنّ به عامل فحرف الجرّ عامل في الاسم، والعامل لا يدخل على عامل آخر.

وبما أنّ (إنّ) تعمل في الاسم فيجوز من هذا المنظور تقديم الخبر إذا كان جملة فعليّة، لكن هذا محال ويُعلِّل المبرّد ذلك بقوله: «وإن قال قائلٌ فقل: إنّ يَقومَ زيْدًا؛ لأنّ (يَقُوم) ليس ممّا تعمل فيه(إنّ) فإنّ هذا محال من وجهين: أحدهما: أنَّ (إنَّ) مشبّهة بالفعلِ، فلا يَجوزُ أن تلي الفعل، كما لم يلي فعل فعلاً...والجهة الأخرى: أنّ (يقوم) في موضع قائم فلا يجوز أن يُفصل بها بين(إنَّ) واسمها[1]»، فتعليله واضح على أنّ تركيب الجملة العربيّة لا يجوز فيه توالي فعلين، لأنّ (إنَّ) مُشبّهة بالفعل وتلاها فعل، فهذا ما لا يقبله عقل، والعلّة الثّانية أنّ (يقوم) بمنزلة اسم الفاعل (قائم) فلا يجوز أن تلي (إنّ)، وإلاّ تعمل فيه فتنصِبُه ليكون اسمها وبهذا يختلُّ التّركيب.

ومن تأويلاته في هذا الباب تأويله في قولهم: إنّ زيْدًا منطلِقٌ وعمرا، وإن شئتَ: وعمرو، إذ يؤوّلُه على الرّفع من وجهين، والنّصب من وجه واحد.

فوجه النّصب بأن عطفه على الاسم المنصوب(زيْدًا)، أمّا الرّفع فيقول: «وأحد وجهي الرّفع وهو الأجود منهما: أن تحمِله على موضع(إنّ)؛ لأنّ موضعها الابتداء...والوجه الآخر في الرّفع؛ إنَّ زيْدًا منطلِقٌ، وعمرو: أن يكون محمولاً على المضمر في منطلق، وهذا أبعد الوَجهين، إلاَّ أن تُؤَكِّده فيكُن وجهًا جيِّدًا مُختَارًا؛ نحو: إنّ زيْدًا منطلق هو وعمرو[2]»، أي أنّ الوجه الأوّل في الرّفع أن يرتفع بالابتداء

[1]-المقتضب، ج4، ص110.

[2]-المصدر نفسه، ج4، ص111-112.

فيكون مبتدأ وهو الأرجح عنده، أمّا الوجه الثّاني أن يُحمل على الضّمير المستتر في (منطلق) وهذا الوجه بعيد، ففي تأويله لهذا القول اعتمد أيضًا على التّعليل والتّرجيح.

وفي قول الشّاعر:

إنَّ الرّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا يَدَا أبي العبّاسِ والصُّيوفَا[1]

يؤوّل نصب(الخَرِيفَا) على اسم إنَّ (الرّبيعَ) قبل مجيء الخبر، وعطف أيْضًا (الصُّيوفَا) على اسم (إنّ) بعد الخبر، وخبر (إنّ) هو (يَدَا).

ويُؤوّل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[2]، بوجهين النّصب والرّفع في (رسوله)، حيث رفع (رسوله) على الابتداء، أمّا وجه النّصب فعلى العطف على اسم (إنّ).

ويرى أبو حيّان الأندلسي أنّ الجمهور قرأها بالرّفع على الابتداء، والخبر محذوف، أي: ورسوله بريءٌ منه، وأجازوا أن يكون معطوفًا على الضّمير المُستكن في(بريء)، وأجازوا العطف على اسم (إنّ).[3]

ويُؤوّل نصب (الحديدَا) بأن حمله على الموضع[4] في قول الشّاعر:

مُعاوِيَ إنَّنا بشرٌ فاسْجِحْ فلَسْنَا بالجبال والحديدا[5]

إذ عطف(الحديدَا) على (الجبال) متوهِّمًا بأنّها غير متّصلة بالباء، لأنّ (بالجبال) موضعها نصب لأنّها خبر ليس، وعلى هذا الأساس بنى حكمه.

---

[1]-المقتضب، ج4، ص111.

[2]-سورة التّوبة، الآية 3.

[3]-ينظر تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج5، ص 8.

[4]-المقتضب، ج4، ص112.

[5]-شرح الشّواهد الشِّعرية في أُمّات الكتب النّحويّة، محمّد حسن شُرّاب، ج1، ص312.

وابن هشام الأنصاري يرى أنّ الشّاهد فيه عطف (الحديدَا) بالنّصب على خبر (ليس) المجرور بالياء الزّائدة (بالجبال) على توهّم النّصب فيه.[1]

ومن تأويلاته أيضًا أنْ أجازَ نصب(علاَّمَ) ورفعها في قوله تعالى:﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[2]، فالظّاهر أنّه نصب (علاّمَ) بالعطف على اسم إنّ، أمّا وجه الرّفع فعلى أنّه خبر لمبتدأ محذوف.

وفي هذه الآية عدّة تأويلات كما وردت في كتب التّفاسير، إذ قرأ الجمهور (علاّم) بالرّفع، على أنّه خبر ثانٍ، وأمّا الحمل على محل (إنّ) واسمها فهو غير مذهب سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا على ما قرّرناه في كتب النّحو، ويرى الكسائي أنّه نعت للضّمير المُستكِن في(يقذِف)، لأنّ مذهبه يُجيز نعت المُضمر الغائب، وقيل: نُصب على المدح.[3]

وخلاصة هذا الباب اعتمد المبرِّد في تحليله للأحرف المشبّهة بالفعل على آلية الوصف من خلال تعريفها وبيان معانيها، وكذا آلية التّعليل والتّأويل، وآلية التّرجيح من خلال ترجيحه لبعض الوجوه الإعرابية.

4-حروف النّداء:

نظّر المبرِّد لحروف النّداء في" باب الحروف الّتي تنبّه بها المدعوَّ وهي: يَا، وأيَا، وهَيَا، وأَيْ، وألف الاستفهام[4]"، فحروف النّداء حسب المبرِّد خمس، ليبدأ تحليله لهذا الباب بجواز النّداء بغير هذه الحروف، مُستَشهِدًا بقول الشّاعِر:

حارُ بن عمرو أَلاَ أَحلامَ تَزْجُرُكُم عنَّا وأنتم من الجُوف الجَماخِير[5]

فالشّاهد فيه قوله:(حارُ بن عمرو)؛ وحارُ هو حارث مُرخّمًا، إذ ناداه دون حرف نداء.

---

[1]-ينظر خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ابن هشام الأنصاري، ج5، ص483.

[2]-سورة سبأ، الآية 48.

[3]-ينظر تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ج7، ص278.

[4]-المقتضب، ج4، ص233.

[5]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

ويستشهد أيْضًا بقوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]، فالشّاهد قوله(فاطرَ)، إذْ يذهب تأويله إلى أنّ حرف النّداء محذوف، وفاطرَ منتصِب على النِّداء.

في حين أبو حيّان الأندلسي يرى أنّ (فاطرَ) انتصبت على الصِّفة أو على النّداء[2].

فاعتمد في بداية هذا الباب على آلية الوصف من خلال استنطاق الشّواهد، وآلية التّأويل من خلال تأويل قوله تعالى.

ثمّ انتقل المبرِّد في تحليله واصفًا ومبيِّنًا أقسام هذه الحروف، ف(يا) تستعمل لنداء البعيد والقريب، أمّا (أيَا) و(هيَا) للبعيد، أو كما عبّر عنهما بقوله: فلا يكونان إلاَّ للنّائمِ، والمُستثقل، والمتراخي عنك؛ لأنّهما لمدِّ الصّوت.[3]

ويرى المبرِّد أنّ هناك أسماء لازمت النّداء، نحو: (يا هُنَاه أقبِل)؛ بمعنى: يا رجل سوءٍ، و(يا نوْمان)؛ كثير النّوم، و(يا فُسَقُ)؛ و(يا لَكَاعِ)؛ بمعنى يا امرأة سوء، ونحوها من الأسماء المخصوصة بالنّداء، ولا يجوز استعمالها في غير ذلك مُعلِّلاً ذلك بقوله: «فمنها قولهم: (يا هُناهُ أقبِل)، لا يكون ذلك في غير النداء، لأنّه كِناية للنداء[4]»، أي أنّ هذه الأسماء دلالتها النّداء لهذا لازمته، لكنّه يُجيزُ استعمالها في غير النداء للضّرورة الشِّعريّة، مُستشهِدًا بقول الشّاعر:

في لُجَّةٍ أمسِك فُلانًا عن فُلِ[5]

فالشّاهد (فلِ) استُعملت في غير النداء، وجاءت مجرورة بحرف الجرِّ للضّرورة، وقيل الأصلُ (فُلان)، فحذفت الألف والنّون للضّرورة الشِّعرية، والتّأويل كان سبيله في هذا الاستنتاج، إذ ورد الشّاهد (فل)

---

[1]-سورة يوسف، الآية 101.

[2]-ينظر تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلُسي، ج5، ص343.

[3]-المقتضب، ج4، ص 235.

[4]-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

[5]-المصدر نفسه، ج4، ص238.

في غير موضِعه، والأصل فيه ملازمة النّداء، فكان لا بدَّ من تأويلٍ يُجيزُ ما ذهب إليه الشّاعر، فأجازه المبرِّد للضّرورة فقط.

كما أنّ الأصل في المنادى أن يرد نكرة، ويُعلّل المبرِّد ذلك بقوله: «اعلم أنّ الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللّام، لأنّك إذا ناديته، فقد صارَ معرفة بالإشارة بمنزلة(هذا)، و(ذاك)، ولا يدخُلُ تعريفٌ على تعريف؛ فمن ثمّ لا تقول: يا الرّجل، تعال[1]»، فتعليله واضح على أنّ (أل) للتّعريف، وحرف النّداء يُفيد التّعريف، ولا يجوز أن يجتمِعا تعريفان في كلمة واحدة.

وهذا مذهب جمهور البصريين كما أورده الأنباري في الإنصاف، في حين أجاز الكوفيون ذلك، نحو: يا الرّجُل، ويا الغُلامُ، وحجّتُهم ورودها في كلام العرب[2]، نحو قول الشّاعر:

فيا الغلامان اللّذان فرّا إياكما أن تَكسِبانا شرًّا[3]

وأيْضًا قول الشّاعر:

مِنْ أجلِكِ يَا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عنّي[4]

ومن حُجَجِهم أيْضًا قولُهم في الدّعاء:(يا الله اغفرْ لنا).[5]

فردّ المبرِّد على هذه الحجج، معلِّلاً ذلك، فقال عن (ال) في اسم الجلالة، على أنّها أصليّة، بقوله: «وأمّا قولهم (يا الله اغفِرْ)، فإنّما دُعِيَ وفيه الألف واللّام؛ لأنّهما كأحد حروفه، ألا ترى أنّهما غير بائنتين منه، وليستا فيه بمنزلتهما في الرّجُلِ...[6]».

---

[1]-المقتضب، ج4، ص 239.

[2]-ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، ص 286.

[3]-المصدر السّابق، ج4، ص243.

[4]-المصدر نفسه، ج4، ص241.

[5]-ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، بن الأنباري، ص 287.

[6]-المصدر السّابق، ج4، ص239-240.

ويواصِل تعليله على أنّ (ال) في اسم الجلالة أصليّة، وحجّته في ذلك أنّه إذا أدخلنا ألف الاستفهام على الله قلنا: (يا ألله)، ولو أدخلنا هذه الهمزة على (الرّجل) قلنا: اَلرّجل، فالقطع أثبت أنّ (ال) أصليّة ولو أنّها للتّعريف لجاءت وصلاً.

وأمّا ورود المنادى معرّفًا في قولِ الشّاعر (فيا الغلامان)، فقد أنكره المبرّد وأوّل ذلك بقوله: فإنّ إنشاده على هذا غير جائز، إنّما الصّواب: فيَا غلامان اللّذان فرّا؛ كما تقول: يا رجل العاقل، أقبِل[1]؛ لأنّ الأصل في المنادى أن يكون نكرة، وهناك من أجاز ذلك للضّرورة الشِّعريّة.

وجمهور البصريين ذهبوا إلى أنّ التّقدير فيه:(فَيَا أيُّها الغلامان)؛ فحُذِفَ الموصوف، وأقامَ الصّفة مقامه، بمعنى المُنادى محذوف، و(الغلامان) صفة.[2]

وأمّا قولهم في دخول حرف النّداء على (الّتي) في قول الشّاعر الذي احتجّوا به فيؤوّل المبرّد ذلك بقوله: «وقد اضطرّ الشّاعِرُ فنادى بالّتي؛ إذ كانت الألف واللّام لا تنفصلان منها، وشبّه ذلك بقولك: (يا ألله اغفِرْ لي)[3]»، أي أنّ الشّاعر توهّم على أنّ (ال) أصليّة قياسًا ب(ألله) فجاز له ذلك للضّرورة فقط.

ويؤوّل قول الشّاعر أيْضًا:

صاحِ هل أبصرت بالخبْ تَيْنِ من أسماءَ نارا[4]

على أنّ الشّاعر أسقط النّداء ورخّم النّكرة، وكأنّه أراد: يا صاحبُ.

فالآليات الّتي اعتمد عليها في تحليله لهذا الباب، هي آلية الوصف من خلال بيان حروف النّداء وأقسامها، واستنطاق الشّواهد، أمّا التّعليل فكان سبيله لتعليل ما بدى مُشكَلاً، كتعليل ورود المنادى نكرة، وتعليل ورود (ال) في اسم الجلالة بعد حرف النّداء، أمّا التّأويل فمن خلال تأويله كلام الله

[1]-ينظر المقتضب، ج4، ص 243.

[2]-الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، 288.

[3]-المصدر السّابق، ج4، ص 241.

[4]-المصدر نفسه، ج4، ص244.

تعالى والشّواهد الشّعريّة، وأيضًا آلية التّرجيح بأن رجّح رأيه ورأي البصريين على رأي الكوفيين، وإن لم يصرّح بهذا، ولكن يتّضح ذلك من خلال الوجوه الّتي أوردها، وهي خاصّة بالكوفيين.

ومن خلال تحليلنا لبعض أبواب المقتضب الّتي اختصّت بحروف المعاني، من نواصب وجوازم وحروف نداء وغيرها، وجدنا المبرّد قد اتّبع في كلِّ بابٍ أسلوبًا واعتمد في كلِّ باب على آلياتٍ مُعيَّنة، ساعدته للخلوصِ إلى قاعدة تعكسُ مذهبه وفطنته ورأيه، حيثُ اعتمد على آلية الوصف والتّعليل والتّأْويل والتّرجيح في باب" الأحرُف الخمسة المُشبَّهة بالأفعال"، وباب" الحروف الّتي تُنبِّهُ بها المدعوَّ وهي: يا، أيَا، هَيَا، أيْ، ألف الاستفهام"، واعتمد على آلية الوصف والتّعليل والتّرجيح في باب" الحروف الّتي تنصِبُ الأفعال"، والوصف والتّعليل في باب "الحروف الّتي تجزم الأفعال".

كان تحليله مبنِيًّا على لغةٍ واضحة بعيدة عن الغموض، كما أسهب في الشّرْح والتّحليل كثيرًا، إضافةً إلى هذا كان هناك نوعٌ من الانسجام في عرض مسائل هذه الأبواب.

فخلاصة هذا الفصل هو أنّ المبرّد مزج في كتابه "المقتضب" بين التّنظير والتّطبيق، فخصّص لكلّ مسألة بابًا قعّد لها انطلاقًا من التّحليل النّحوي، حيث حلّل الشّواهد وعرض الأقوال وناقشها، وعلّلها انطلاقًا من أصلٍ نظري، والآليات الّتي اعتمد عليها في تحليله هي الوصف والتّأويل والتّرجيح والتّعليل، فاهتم بالشّواهد القرآنية والشّعرية لتثبيت الأحكام النّحوية.

وتباينت الأبواب من حيث التّحليل فبعض الأبواب كان الوصف سبيله في ذلك، فلم يُعلِّل ولم يُرجِّح، وأبواب طغى عليها التّعليل، فنجدُه يُعلِّل من بداية الباب إلى نهايته، وأبواب وظّف فيها الآليات الأربعة.

خاتمة

خاتـمــة:

حَاوَلَتْ هذه الدّراسة أن تُعطي تصوُّرًا عامًّا للتّحليل النّحوي عند المبرّد، مع بيان الآليات المُوظَّفة في تحليله، وأسفرت عن عدّة نتائج أهمّها:

1-مرَّ النّحو العربي في نشأته بعدّة مراحل؛ بدايته كانت ذات بعدٍ تعليميٍّ غرضه النّطق السّليم، وعُبِّر عنه باصطلاحات متعدِّدة؛ العربيّة، والكلام، والإعراب، واللّحن، ثمّ تطوّر مع عمالقة النّحو ليشمل مستويات اللّغة كلّها نحوًا وصرفًا وصوتًا ودلالة؛ وفي هذه المرحلة اعتُمِد مصطلح النّحو وأُهملت المصطلحات الأخرى، ليصبح علم النّحو من أبرز علوم العربيّة، ثمّ في آخر عهد المبرّد سلك طريقًا آخر بأن ضيّقوا حدوده وتفرّع منه علم الصّرف والصّوت.

2-النّحو العربي والذي تناولته أبرز الكتب النّحوية القديمة ليس نفسه النّحو الذي ندرسه ونفهمه اليوم، فهذا الأخير هو مجموعة القواعد لتعليم النُّطق السّليم والكتابة الصّحيحة، في حين النّحو عند النّحاة القدامى شمل مستويات اللّغة كلّها نحوًا وصرفًا وصوتًا ودلالة تطبيقًا وتنظيرًا.

3-التّحليل النّحوي مصطلح حديث ومعناه تفكيك التّركيب إلى عناصره المكوِّنة له، مع تحديد الوظائف النّحوية والدّلالية ثمّ تحديد العلاقة الّتي تربِطُ هذه المكوِّنات، فهو ينظر إلى التّركيبة من مستوياتها الأربعة.

4-رغم حداثة مصطلح التّحليل النّحوي إلاّ أنّه كممارسة قديمة قِدم النّحو العربي؛ اعتمد عليه النّحاة أثناء تقعيدهم لعلم النّحو، وإن كانت صوره بمستويات متفاوتة، حيث كانت القاعدة خلاصة تحليلهم للمسائل، والمصنّفات النّحوية القديمة ما هي إلاّ مصنّفات في التّحليل النّحوي، وخير من مثّل ذلك الكتاب لسيبويه.

5-التَّحليل النَّحوي مارسه النّحاة أثناء تنظيرهم للنّحو، فهو يُمثِّل الجانب التّطبيقي له، وبهذا فهو جزء من النّحو، لأنَّ النَّاظر في كتب النَّحو القديمة يجدها محشُوَّة بالتَّحاليل الصَّرفية والنَّحوية

والصَّوتية وحتَّى الدّلاليَّة، أمّا النّحو عند المتأخِّرين ما هو إلاَّ جزء من التَّحليل النَّحوي فقط، لأنّ المحلِّل أثناء تحليله يحدِّد الوظائف النّحوية.

6-دلالة مصطلح الإعراب مرَّ بعدّة مراحل؛ كان يدلّ على الفصاحة والبيان، ثمّ ارتبط معناه بضبط الحركات فقط، ثمَّ اتَّسع مدلوله ليُعبَّر به عن علم النّحو، وفي هذه المرحلة التّحليل النّحوي جزء من الإعراب، وبعد اكتمال علم النّحو وفصلت مسائل علم الصّرف عنه، أصبح الإعراب جزءًا من النّحو، ومُكمِّلاً له، وبالتّالي فهو جزء من التّحليل النّحوي، ودلالته تطبيق القواعد على الجملة العربيّة.

7-اعتمد النّحاة في تحليلاتهم النّحوية على عدّة آليات ساهمت في تحصيل هذا العلم، أهمّها آلية الوصف، والتّعليل والتّأويل، ثمَّ التّرجيح، إذ يبدأ المحلِّل أوّلاً بآلية الوصف من خلال وصفه للظّاهرة قبل أن يشرع في التّعليل أو التّأويل أو التّرجيح، وبهذا فآلية الوصف عمدة هذا التّحليل.

8-كتاب المقتضب للمبرِّد من المؤلّفات النّحوية القديمة الذي يُمثِّل صورة واضحة للنّحو العربي؛ مزج فيه بين التّنظير والتّطبيق في معالجة المسائل، والأبواب النّحوية، حيث ينتقل من تقرير قاعدة إلى تمثيلها بمثالٍ توضيحيٍّ يُحلِّله ويُبيِّن موطن الشّاهد فيه، فخصّص لكلّ مسألة بابًا نظّر لها انطلاقًا من التّحليل النّحوي.

9-بدأ المبرِّد تحليله للمسائل النّحوية بتقديم الأصل النّظري، ثمّ يعقبه بالتّحليل موظِّفًا آلية الوصف في عرضه للمسائل والشّواهد، وآلية التّعليل الّتي طغت في تحليله، كما اعتمد على آلية التّأويل من خلال تأويله ما جاء في القرآن الكريم، والشِّعر العربي خارِجًا عن الأصل، وآلية التّرجيح بأن رجّح رأيًا عن آخر.

10-اختلفت الأبواب من حيث توظيف هذه الآليات، ففيه بعض الأبواب اعتمد في تنظيره لها على الآليات الأربعة، وأبواب على آلية أو اثنين، فمسألة الباب هي الّتي تحكّمت في هذه الآليات.

11-كان التّعليل طاغيًا في تحليله وبعللها الثلاث، تعليمية وقياسية وجدلية، وكان يميل إلى التّكرار، إذ حلّل بعض المسائل في أكثر من باب، كمسألة الفاعل، وحروف العطف، ومسألة (لا) إذ درسها في أكثر من باب وغيرها من المسائل.

12-اهتمّ بالشّواهد القرآنية والشِّعرية لتثبيت الأحكام النّحوية.

13-كان المبرِّد مرنًا في تعامُلِه مع الشّواهد القرآنية والشِّعرية، وكان موضوعيًّا في دراسته، إذ لم يتعصّب لمذهبه النّحوي، فكان يعرض الآراء ويُناقشها ثمّ يُرجِّح ما يراه صائبًا، فعارض البصريين وحتّى سيبويه في مسائل متعدِّدة.

14-منهجه البصري واضح في مؤلّفه من خلال تقديم القياس على السّماع، والاستشهاد بالقرآن الكريم والشِّعر العربي، ومصطلحاته النّحوية في مجملها بصرية، وبهذا فالمقتضب يُمثِّل صورة واضحة لمنهج البصريين.

15-كان المبرِّد كثير التشعُّب في معالجة الأبواب، وأحيانًا يُعالج أكثر من مسألة في باب واحد،

وكان يميل إلى الاستطراد كثيرًا لمسائل جانبيّة أثناء شرحه للمسألة النّحوية، أمّا فيما يخصُّ لغته فكانت لغة راقية بعيدة عن الغُموض، ولمسنا أسلوبه الأدبي في التّحليل.

هذا مجمل ما توصّلنا إليه، ونرجو أن نكون قد ساهمنا ولو بالقليل في إثراء البحوث العلميّة.

والله ولي التّوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

قائــمة المــصادر والمــراجع:

*القرآن الكريم برواية حفص عن الإمام عاصم.

1. أبو العبّاس المبرِّد وأَثرُه في علوم العربيّة، محمّد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط1، 1405ه.
2. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشّؤون الإسلامية والدّعوة والإرشاد، المملكة العربيّة السّعودية، (د ط)، (د ت).
3. أخبار النّحويين البصريين، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق محمّد عبد المنعم خفاجى، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1374ه، 1955ء.
4. أسرار العربيّة، ابن الأنباري، تحقيق محمّد بهجت البيطار، دار البشائر، دمشق، (د ط)، (د ت).
5. أُصول النّحو العربي، محمّد خير الحلواني، النّاشر الأطلسي، الرّباط، ط2، (د ت).
6. أُصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، محمّد العيد، عالم الكُتب، القاهرة، (د ط)، 1410ه، 1989ء.
7. الأضداد، ابن الأنباري، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، (د ط)، 1987ء.
8. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (د ط)، 1985ء.
9. إعراب الحديث الشّريف، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، مجمع اللُّغة العربيّة، دمشق، ط2، 1407ه، 1986ء.
10. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدّين الزّركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002ء
11. الاقتراح في أصول النّحو، جلال الدّين السُّيوطي، تحقيق عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، ط2، 1427ه، 2006ء.

12. ألفية ابن مالك، ابن مالك الأندلسي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله العُيوني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، (د ط)، (د ت).

13. أنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القفطي (أبو الحسن علي بن يوسف)، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1406ه، 1976ء.

14. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق جوده مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002ء.

15. الأوائل، أبو هلال العسكري، تحقيق محمّد السيّد الوكيل، دار البشير للثّقافة والعلوم الإسلامية، طنطا، ط1، 1407ه، 1987ء.

16. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد نوري بن محمّد بارتجي، دار المغني، الرياض، ط1، 1429ه، 2008ء.

17. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر الأنباري، تحقيق عبد الرّحمن رمضان، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، (د ط)، 1391ه، 1971ء.

18. بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، جلال الدّين السّيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399ه، 1979ء.

19. البلاغة لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرِّد، رمضان عبد التوّاب، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة، ط2، 1405ه، 1985ء.

20. بنية العقل العربي، محمّد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة المربية، بيروت، ط1، 1986ء.

21. تاج العروس، محمّد مرتضى الزّبيدي، تحقيق عبد السّتّار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، (د ط)، (د ت).

22. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النّجار، دار المعارف، القاهرة، ط5، (د ت).

23. التّبيان في إعراب القرآن الكريم، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمّد البجاوي، (د ط)، (د ت).

24. تجديد المنهج في تقويم التّراث، طه عبد الرّحمن، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، ط2، (د ت).

25. التّحليل النّحوي (أصوله وأدلّته)، فخر الدّين قباوة، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، لونجمان، ط1، 2002ء.

26. التّطبيق النّحوي، عبده الرّاجحي، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة، ط2، 1998ء.

27. التّعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق عوض بن حمد القوزي، مكتبة الاسكندريّة، ط1، 1994ء.

28. تفسير البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413ه، 1993ء.

29. معالم التّنزيل، البغوي (أبو محمّد الحسين بن مسعود)، تحقيق محمّد عبد الله النمر، دار طيبة، الرّياض، ط1، 1409ه، 1989ء.

30. تفسير المسائل المُشكّلة في أوّل المقتضب، سعيد بن سعيد الفارقي، تحقيق سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربيّة، القاهرة، (د ط)، 1993ء.

31. التّوقيف على مهمّات التّعاريف، عبد الرّؤوف المناوي، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1410ه، 1990ء.

32. جامع الدّروس العربيّة، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصريّة، بيروت، ط30، 1414ه، 1994ء.

33. حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفيّة بن مالك، تصحيح يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنّشر، ط1، 1424ه، 2003ء.

34. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1404هـ، 1984ء.

35. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمّد علي النجّار، دار الكتب المصريّة، (د ط)، (د ت).

36. دروس في المذاهب النّحوية، عبده الرّاجحي، دار النّهضة العربيّة، بيروت، (د ط)، 1980ء.

37. الدّروس النّحوية، حنفي ناصف، المطبعة الأميريّة، مصر، ط12، 1329هـ، 1911ء.

38. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق مصطفى السقا، مكتبة البابي الحلبي وأولاده، مصر، (د ط)، (د ت).

39. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك)، الأشموني، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1375هـ، 1955ء.

40. شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدّين الأستراباذي، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسّسة الصّادق، طهران، (د ط)، 1395هـ، 1975ء.

41. شرح الشّواهد الشِّعرية في أمّات الكتب النّحويّة، محمّد حسن شُرّاب، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 1427هـ، 2007ء.

42. ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

43. شرح قطر الندى وبل الصّدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط11، 1383هـ، 1963ء.

44. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلميّة، ط1، (د ت).

45. شرح المفصّل، ابن يعيش، إدارة المنيريّة، مصر، (د ط)، (د ت).

46. الشّعر والشّعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، (د ت).

47. الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، الجوهري، تحقيق عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990ء.

48. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423ه، 2002ء.

49. طبقات فحول الشّعراء، ابن سلاّم الجمحي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د ط)، 1422ه، 2001ء.

50. طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر الزّبيدي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

51. طه عبد الرّحمن (قراءة في مشروعه الفكري)، مشروح إبراهيم، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، ط1، 2009ء.

52. ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، اسكندريّة، (د ط)، 1994ء.

53. علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، يوسف بن خلف العيساوي، دار الصّميعي للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط1، 1428ه، 2007ء.

54. الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التّراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1400ه، 1980ء.

55. الفهرست، ابن النّديم، دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

56. فيض القدير (شرح الجامع الصّغير من أحاديث البشير النّذير)، عبد الرّؤوف المناوي، تحقيق أحمد عبد السّلام، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د ط)، 1422ه، 2001ء.

57. الكامل في اللّغة والأدب، المبرِّد أبو العباس محمّد بن يزيد، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1417ه، 1997ء.

58. الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402ه، 1982ء.

59. كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

60. الكلّيات معجم المصطلحات والفروق اللّغويّة، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1419ه، 1998ء.

61. الكوفيون في النّحو والصّرف والمنهج الوصفي المعاصر، عبد الفتّاح الحموز، دار عمار، الأردن، ط1، 1418ه، 1997ء.

62. اللّباب في علل البناء والإعراب، العُكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط2، 2001ء.

63. اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب (النحو والصّرف، البلاغة والعروض، اللّغة والمثل)، محمّد علي السرّاج، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403ه، 1983ء.

64. لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف، القاهرة، (د ط)، (د ت).

65. اللّغة العربيّة معناها ومبناها، تمّام حسّان، دار الثّقافة، المغرب، الدّار البيضاء، (د ط)، 1994ء.

66. مختصر النّحو، عبد الهادي الفضلي، دار الشّروق، جدّة، ط7، 1400ه، 1980ء.

67. المدارس النّحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، أربد، الأردن، ط3، 1422ه، 2001ء.

68. المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط7، (د ت).

69. مراتب النّحويين، أبو الطيِّب عبد الواحد بن علي اللّغوي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة، (د ط)، (د ت).

70. المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشّاب، تحقيق علي حيدر، مركز النّخب العلميّة، دمشق، (د ط)، 1392ه، 1972ء.

71. المُستنير في القراءات العشر، البغدادي، تحقيق أحمد طاهر أويس، (د ط)، 1413ه.

72. مُشكل إعراب القرآن، أبو محمّد مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1405ه، 1984ء.

73. المصطلح النّحوي (نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري)، عوض حمد القوزي، كليّة الآداب، الرّياض، ط1، 1401ه، 1981ء.

74. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرّومي، تحقيق إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993ء.

75. معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتّى سنة 2002ء، كمال سلمان الجبوري، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2003ء.

76. معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت).

77. معجم التّعريفات، علي بن محمّد السيّد الشّريف الجرجاني، تحقيق محمّد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، (د ط)، (د ت).

78. معجم المصطلحات العلميّة والفنيّة، يوسف خيّاط، دار لسان العرب، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

79. معجم مقاييس اللّغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، 1399ه، 1979ء.

80. المعجم الوجيز، مجمع اللّغة العربيّة، ط1، 1400هـ، 1980أ.

81. معجم الوسيط، مجمع اللّغة العربيّة، مكتبة الشّروق الدّولية، ط4، 1425هـ، 2004أ.

82. مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد اللّطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والأدب، الكويت، ط1، 1423هـ، 2002أ.

83. المفصّل في تاريخ النّحو العربي قبل سيبويه، محمّد خير الحلواني، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1399هـ، 1979أ.

84. المقتضب، المبرِّد (أبو العبّاس محمّد بن يزيد)، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 1999أ.

85. المقتضب، المبرِّد (أبو العبّاس محمّد بن يزيد)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت).

86. ملحة الإعراب، الحريري (أبو القاسم علي البصري)، مطبوعات أسعد محمّد سعيد الحبال وأولاده، جدّة، (د ط)، (د ت).

87. المنصف في شرح كتاب التّصريف، ابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1، 1954أ.

88. منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، علي زوين، دار الشّؤون الثّقافية العامّة، بغداد، ط1، 1986أ.

89. المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، نوزاد حسن أحمد، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي، ط1، 1996أ.

90. الموجز في قواعد اللّغة العربيّة، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003أ.

91. موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمّد علي التّهاوني، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان، (د ط)، (د ت).

92. النّحو العربي، إبراهيم بركات، دار النّشر للجامعات، مصر، (د ط)، (د ت).

93. النّحو العربي (العلّة النّحوية نشأتها وتطوّرها)، مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط1، 1385ه، 1965ء.

94. النحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، (د ت).

95. نزهة الألباء، ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد)، تحقيق إبراهيم السّامرّائي، مكتبة المنار، الأردن، الزّرقاء، ط3، 1405ه، 1985ء.

96. نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، محمّد الطّنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د ت).

97. نظريّة التّعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن سعيد الملخ، دار الشُّروق، عمّان، ط1، 2000ء.

98. نقد الشّعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1، 1302ه.

99. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، أبو بكر السّيوطي، تحقيق أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1418ه، 1998ء.

100. وفيات الأعيان وأنباه أبناء الزّمان، ابن خلّكان (أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر)، تحقيق إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د ط)، (د ت).

الرّسائل الجامعية:

1. التّحليل النّحوي عند المرزوقي في شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، نورة الجهني، أطروحة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، 1432ه، 2015ء.

2. ظاهرة التّأويل في إعراب القرآن الكريم، محمّد هنادي، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، 1402ه، 1982ء.

3. منهج التّحليل النّحوي عند فخر الدّين قباوة من خلال كتابه التّحليل النّحوي أصوله وأدلّته، بين النّظرية والتّطبيق، كرموش محمّد خير الدّين، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011ف.

الدّوريات:

1. الإشكالية المنهجيّة في البحث العلمي الأكاديمي، فتيحة حدّاد، مخبر الممارسات اللّغويّة في الجزائر، اليوم الدّراسي حول المناهج، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
2. التّرجيح النّحوي في مسائل متعلّقة بالعطف، سامي عوض ويوسف عبود، مجلّة دراسات في اللّغة العربيّة وآدابها، العدد 20، 1393هـ، 2015ف.
3. الجهود اللّغوية لأبي العبّاس المبرّد الأزدي من خلال كتابه المقتضب في اللّغة، عبد القادر شارف، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، المجلّد 5، العدد 13 مارس 2018ف.
4. منهج المبرِّد في كتابه المقتضب، محمّد أحمد زكي، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 22، العدد 4، كانون الأوّل 1015أ.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

البسملة	
آية قرآنية	
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدِّمة	أ-د
المدخل: ترجمة المبرِّد وكتابه المقتضب	1
أوّلاً: ترجمة المبرِّد	2
1-اسمه ونسبه	2
2-كنيته ولقبه	3
3-مولده ووفاته	5
4-نشأته وحياته	5
5-صفاته	8
6-شيوخه	10
7-تلامذته	12
8-مؤلّفاته	14
ثانيًا: وصف كتاب" المقتضب"	15
1-عنوانه	15
2-أبوابه ومباحثه	17
3-نسخة المقتضب	18
4-منهج كتاب "المقتضب"	19

الفصل الأوّل: التّحليل النّحوي وآلياته	23
المبحث الأوّل: ضبط المفاهيم	24
1-مفهوم النّحو واصطلاحاته	24
أ-النّحو لغة	24
ب-النّحو اصطلاحًا	25
ج-اصطلاحاته	28
1-العربيّة	28
2-الكلام	29
3-الإعراب	30
4-اللّحن	31
2-مفهوم التّحليل النّحوي	32
أ-التّحليل لغة	32
ب-التّحليل اصطلاحًا	33
ج-مفهوم التّحليل النّحوي	33
3-مفهوم الآلية	35
أ-الآلية لغة	35
ب-الآلية اصطلاحًا	35
المبحث الثّاني: الفرق بين التّحليل النّحوي والإعراب	38
1-مفهوم الإعراب	38
أ-الإعراب لغة	38
ب-الإعراب اصطلاحًا	39
ج-تطوّر مصطلح الإعراب	39

2-التّحليل النّحوي عند النحاة القدامى والمحدثين	43
3-الفرق بين التّحليل النّحوي والإعراب	45
4-نماذج تطبيقية من تحليلات النّحاة	46
أ-نموذج من التّحليل النّحوي عند النحاة القدامى	46
ب-نموذج من التّحليل النّحوي عند المحدثين	47
المبحث الثّالث: آليات التّحليل النّحوي	49
1-آلية الوصف	49
أ-الوصف لغة	49
ب-الوصف اصطلاحًا	50
ج-الوصف عند النّحاة	51
2-آلية التّعليل	52
أ-التّعليل لغة	52
ب-التّعليل اصطلاحًا	52
ج-التّعليل عند النّحاة	55
3-آلية التّأويل	56
أ-التّأويل لغة	56
ب-التّأويل اصطلاحًا	57
ج-التّأويل عند النّحاة	58
4-آلية التّرجيح	61
أ-التّرجيح لغة	61
ب-التّرجيح اصطلاحًا	61
ج-التّرجيح عند النّحاة	62

الفصل الثّاني: آليات التّحليل النّحوي في المقتضب	65
المبحث الأوّل: باب الأسماء	66
1-اسما الفاعل والمفعول من الفعل الثُّلاثي معتلّ العين	66
2-الصّفة المشبّهة من الفعل الثُّلاثي معتلّ العين	70
3-الاسم المرفوع بعد لولا	73
4-نائب الفاعل	75
المبحث الثّاني: باب الأفعال	82
1-مضارع الفعل الثّلاثي واوي الفاء	82
2-الأفعال المجزومة لوقوع معنى الشّرط فيها	87
3-خبر عسى وكاد	91
4-أفعل التعجّب	97
المبحث الثّالث: باب الحروف	104
1-نواصب الفعل المضارع في اللّغة العربيّة	104
2-حروف الجزم	108
3-الأحرف المشبّهة بالفعل	110
4-حروف النّداء	114
خاتمة	119
قائمة المصادر والمراجع	123
فهرس المحتويات	134

ملخّص البحث:

التّحليل النّحوي يُعنى بدراسة النّظام التّركيبي، مع تحديد أنماطه وصِيَغه وما يعتريه من تغيُّرات، وهو مصطلح حديث لكنّه –ممارسة وتطبيقا–قديم قِدم النّحو العربي، اعتمده النّحاة في التّقعيد للنّحو.

حاولنا في هذه الدِّراسة أن نُعطي تصوُّرًا عامًّا للتّحليل النّحوي في المقتضب للمبرِّد باعتباره أبرز الكتب النّحوية بعد الكتاب لسيبويه الذي جمع فيه بين التّنظير والتّطبيق، مع بيان أبرز الآليات الموظّفة في هذا التّحليل من وصف وتعليل وتأويل وترجيح.

الكلمات المفتاحية: التّحليل النّحوي، الآليات، كتاب المقتضب، النحو.

Résumé de la recherche :

L'analyse grammaticale concerne l'étude du système de composition, avec ses modèles, formules et changements, un terme moderne mais comme une pratique et une application aussi ancienne que l'arabe, sur laquelle le grammairien s'est appuyé dans le développement des règles de grammaire.

Nous avons essayé dans cette étude de donner une perception générale de l'analyse grammaticale dans le livre MOUKHTADABE du MOUBARED comme le livre grammatical le plus important après le livre SIBAWEH, dans lequel il a combiné la théorie avec l'application, tout en expliquant les mécanismes les plus importants employés dans cette analyse de la description, de l'explication, de l'interprétation et de la pondération.

Mots-clés : **Analyse grammaticale**, **Mécanismes**, **livre MOUKTADABE**, **Grammaire**.

Search summary:

Grammatical analysis is concerned with the study of the compositional system, with its patterns, formulas and changes, a modern term but as a practice and application is old as Arabic grammar, on which the grammarians relied in the development of grammar rules.

We tried in this study to give a general perception of the grammatical analysis in the book MOUKHTADABE from MOUBARED as the most prominent grammatical book after the book for SIBAWEH, in which he combined the theory with application, while explaining the most prominent mechanisms employed in this analysis of the description, explanation, interpretation and weighting.

Keywords: **Grammatical Analysis**, **Mechanisms**, **MOUKTADABE Book**, **Grammar**.